

الدولك

في الأردن

تموز
2026 06 46

التجارة الخارجية الأردنية صادرات قياسية تعيد رسم ملامح النمو الاقتصادي



في هذا العدد

الدور التنموي للقطاع
المصرفي

نحو نظام مالي رقمي أردني..
مبتكر ومستدام

عصر المنافسة العالمية...
كيف يستعد القطاع
المصرفي الأردني؟

مستقبلك المالي بين يديك

إعرف شيء عن كل شيء
في إدارة الأموال



منصة ترويج الوعي المالي (FINAPP)



منصة رائدة في نشر الوعي المالي والمصرفي وترويج الثقافة المالية بين الأفراد والشركات، لتحقيق الثقافة المالية المتقدمة والمسؤولية، من خلال توفير محتوى ذي جودة عالية وأدوات تعليمية مبتكرة وموثوقة حول المفاهيم المصرفية والمالية والاقتصادية.

تعلم أساسيات التعامل مع الأموال!

مع منصة FINAPP يمكنك الحصول على نصائح وإرشادات تساعدك في تحقيق أهدافك المالية

مقالات
تثقيفية



نصائح
وإرشادات



فيديوهات
متنوعة



أدوات وحاسبات
مالية



امسح رمز QR لتحميل تطبيق

FinApp.jo

البنك العربي... أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026



GLOBAL
FINANCE

MIDDLE EAST



arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بـدابة



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

البنوك
في الأردن

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(د / 2002 / 2851)

المجلد 46
تموز 2026

العدد

6

سعادة السيد منتصر أبو دؤاس
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

الدكتور احمد الحسين
عضواً / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

هيئة التحرير

سلامة الدعاوي
رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي
المدير المسؤول

لينا مسعود
مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة
في هذه المجلة تمثل
وجهة نظر أصحابها
الشخصية ولا تمثل
بالضرورة وجهة نظر
جمعية البنوك

5687011 - 5684316

magazine@abj.org.jo

www.abj.org.jo

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير

926174 عمان 11190 الأردن

5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258

تصميم وإخراج فني

مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

في هذا العدد

27

أخبار
الجمعية



11

موضوع
العدد



8

إطلالة
مصرفية



6

كلمة
العدد



57

أخبار
محلية ودولية



53

دراسات



35

التقرير
الاقتصادي
الشهري



164

الصفحة
الأخيرة



81

الأخبار
المصرفية



عصر المنافسة العالمية... كيف يستعد القطاع المصرفي الأردني؟

باسم خليل السالم
رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن



ويعكس هذا التحول حقيقة مهمة، وهي أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، وفي الوقت نفسه أكثر عرضة للاضطرابات. فلم تعد المخاطر الاقتصادية منفصلة عن التطورات السياسية أو التكنولوجية، بل أصبحت تتفاعل مع بعضها بصورة متسارعة. فقد تؤدي أزمة جيوسياسية إلى اضطراب في التجارة العالمية، ينعكس على التضخم، ثم على أسعار الفائدة، ثم على النشاط الاقتصادي، وأخيراً على جودة المحافظ الائتمانية واستقرار الأسواق المالية.

ومن هذا المنطلق، فإن الرسالة الأساسية التي يوجهها التقرير إلى القطاع المالي تتمثل في أن إدارة المخاطر لم تعد تقتصر على المؤشرات المالية التقليدية، وإنما أصبحت تشمل طيفاً واسعاً من المخاطر الجيوسياسية، والتكنولوجية، والبيئية، والاجتماعية. وهذا يفرض على البنوك تطوير نماذج أكثر شمولاً لتقييم المخاطر، وتعزيز قدرتها على استشراف التغيرات المستقبلية.

لم يعد العالم يعيش مرحلة من التقلبات العابرة، بل دخل مرحلة جديدة تتسم بإعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. وهذا ما يؤكدته تقرير المخاطر العالمية 2026 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يصف المرحلة الحالية بأنها "عصر المنافسة"، حيث أصبحت المنافسة بين الدول لا تُقاس فقط بالقوة العسكرية أو حجم الاقتصاد، وإنما أيضاً بالقدرة على التحكم في التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والبيانات، والموارد الاستراتيجية، والأدوات المالية.

ويشير التقرير إلى أن أخطر المخاطر العالمية في الأجل القريب لم تعد تتمثل في الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية، وإنما في المواجهة الجيواقتصادية، أي استخدام التجارة، والاستثمار، والعقوبات، والقيود التكنولوجية، وسلاسل التوريد كأدوات لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية. كما تأتي النزاعات المسلحة، والاستقطاب المجتمعي، والمعلومات المضللة، والركود الاقتصادي ضمن قائمة أبرز التهديدات التي تواجه العالم خلال العامين المقبلين.

كما يلفت التقرير الانتباه إلى تصاعد المخاطر

مواجهة الصدمات المتعاقبة، سواء خلال جائحة كورونا، أو في ظل الاضطرابات الإقليمية، أو خلال فترات التقلبات الاقتصادية العالمية. وقد ساهمت قوة الأطر الرقابية التي يقودها البنك المركزي الأردني، إلى جانب مستويات الرسملة والسيولة المرتفعة، في تعزيز الثقة بالقطاع والحفاظ على متانته.

غير أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من إدارة المخاطر التقليدية إلى إدارة المخاطر المستقبلية، وهو ما يعني الاستثمار بصورة أكبر في التحليلات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتعزيز المرونة التشغيلية الرقمية، وتطوير اختبارات الضغط لتشمل سيناريوهات أكثر تعقيداً، مثل تعطل سلاسل الإمداد، أو الهجمات السيبرانية واسعة النطاق، أو الأزمات الجيوسياسية الممتدة.

كما تؤكد نتائج التقرير أهمية مواصلة الجهود التي يبذلها القطاع المصرفي الأردني في مجالات التمويل المستدام، وإدارة المخاطر المناخية، والتحول الرقمي، باعتبارها أدوات لتعزيز القدرة التنافسية واستدامة النمو.

ومن هنا، فإن مستقبل القطاع المصرفي لن يتحدد فقط بقدرته على إدارة رأس المال والسيولة، وإنما أيضاً بقدرته على إدارة المعرفة، والبيانات، والتكنولوجيا، وبناء الثقة، وتعزيز المرونة المؤسسية، وتطوير الكفاءات البشرية القادرة على التعامل مع عالم أصبحت فيه المخاطر أكثر ترابطاً وتعقيداً من أي وقت مضى.

وفي النهاية، فإن الرسالة التي يحملها التقرير ليست رسالة تشاؤم، بل دعوة للاستعداد. فالعالم يشهد إعادة تشكيل للنظام الاقتصادي الدولي، وفي مثل هذه التحولات تكون الأفضلية للمؤسسات والدول التي تستثمر في المرونة والابتكار، وتقرأ المتغيرات مبكراً، وتحول المخاطر إلى فرص. وهذا ما ينبغي أن يبقى في صدارة أولوياتنا ونحن نواصل تطوير القطاع المصرفي الأردني، وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني، وترسيخ الاستقرار المالي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الاقتصادية، حيث ارتفعت بصورة ملحوظة مخاطر الركود الاقتصادي، والتضخم، وفقاعات الأصول، وأعباء الديون مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعكس استمرار حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل ارتفاع مستويات الدين العام، وتزايد الحمائية التجارية، وتقلب الأسواق المالية.

وفي المقابل، يبرز التقرير التكنولوجيا باعتبارها أحد أهم عوامل التحول في الاقتصاد العالمي. فالذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، والرقمنة المتسارعة توفر فرصاً هائلة لتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات، لكنها في الوقت نفسه تفرض تحديات تتعلق بالأمن السيبراني، وحوكمة البيانات، وانتشار المعلومات المضللة، والمخاطر المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ومن اللافت أن التقرير يتوقع أن تصبح الآثار السلبية المحتملة للذكاء الاصطناعي ضمن أخطر خمسة مخاطر عالمية خلال السنوات العشر المقبلة.

أما على المدى الطويل، فيؤكد التقرير أن تغير المناخ سيظل التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد العالمي، حتى وإن تراجعت أولوياته مؤقتاً في ظل الأزمات الجيوسياسية الراهنة. فالظواهر الجوية المتطرفة، وفقدان التنوع الحيوي، والتغيرات الحرجة في الأنظمة البيئية ستبقى في صدارة المخاطر العالمية خلال العقد المقبل، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية الاستمرار في دمج الاعتبارات البيئية والمناخية ضمن قرارات التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر.

وبالنسبة للأردن، فإن أهمية التقرير تكمن في أهمية بناء اقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين. فالأردن اقتصاد منفتح على العالم، ويتأثر بالتطورات الإقليمية والدولية في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال، الأمر الذي يجعل تعزيز المرونة الاقتصادية أولوية وطنية.

وفي هذا السياق، يبرز القطاع المصرفي الأردني بوصفه أحد أهم عناصر الاستقرار الاقتصادي، حيث أثبت خلال السنوات الماضية قدرة عالية على

نحو نظام مالي رقمي أردني.. مبتكر ومستدام

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك



مفهوم الخدمة المالية.

وفي ظل هذا التحول، تغيرت توقعات العملاء وطبيعة المنافسة ومصادر المخاطر. وأصبحت المؤسسات المالية مطالبة بأن تكون أسرع في الابتكار، وأكثر قدرة على استخدام البيانات، وأكثر مرونة في بنيتها التشغيلية، وفي الوقت ذاته أكثر أماناً ومسؤولية وقدرة على حماية عملائها والمحافظة على ثقتهم.

وهنا تكمن المعادلة الأساسية للتحول الرقمي الناجح: أن نبتكر دون أن نُضعف الاستقرار، وأن نتوسع رقمياً دون أن نترك أحداً خلفنا، وأن نستفيد من البيانات دون التفريط في الخصوصية، وأن نزيد سرعة الخدمات دون أن يكون ذلك على حساب الأمن والثقة.

لم يعد التحول الرقمي في القطاع المالي مجرد اتجاه تقني، أو مشروع لتحديث الأنظمة، أو وسيلة لإضافة قنوات جديدة لتقديم الخدمات؛ بل أصبح جزءاً أساسياً من بنية النظام المالي ذاته، ومن الطريقة التي تُصمم بها المنتجات، وتُدار بها المؤسسات، وتُقاس بها المخاطر، وتُبنى بها العلاقة مع العملاء.

فالتحول الذي نشهده اليوم أعمق من الانتقال من المعاملة الورقية إلى الإلكترونية، وأوسع من استخدام التطبيقات والمنصات الرقمية. نحن أمام إعادة تشكيل متكاملة لنماذج الأعمال المالية والمصرفية، تقودها البيانات والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والمدفوعات الفورية والتكنولوجيا المالية وغيرها من التقنيات التي تعيد تعريف

لكن التحول الرقمي لا يأتي بالفرص وحدها. فكلما توسعت الأنظمة الرقمية وزادت كميات البيانات، ازداد التعرض للمخاطر السيبرانية والاحتيال الرقمي. ولذلك، لم يعد الأمن السيبراني قضية تقنية تخص إدارات تكنولوجيا المعلومات، بل قضية استراتيجية ترتبط باستمرارية الأعمال والاستقرار المالي وحماية العملاء وسمعة المؤسسات والثقة في النظام المالي.

كما أن الابتكار يحتاج إلى تنظيم مالي ذكي لا ينظر إلى التنظيم والابتكار باعتبارهما قوتين متعارضتين، بل عنصرين متكاملين. فالتنظيم الجيد يمنح الابتكار الثقة والوضوح والاستدامة، فيما يساهم الابتكار المسؤول في رفع الكفاءة وتوسيع الوصول إلى الخدمات.

وسيكون مستقبل الخدمات المالية، بصورة متزايدة، قائماً على الشراكات والمنظومات المفتوحة التي تجمع البنوك وشركات التكنولوجيا المالية ومزودي الخدمات التقنية ومنصات البيانات وغيرها من الأطراف. وفي هذا الإطار، يمتلك الأردن قاعدة قوية للبناء عليها، وفرصة حقيقية لتعزيز موقعه كمركز إقليمي للابتكار والتكنولوجيا المالية.

إن بناء نظام مالي رقمي مبتكر ومستدام لا يتحقق بالتكنولوجيا وحدها؛ فالتكنولوجيا أداة، أما التحول الحقيقي فيحتاج إلى رؤية وقيادة وثقافة مؤسسية وكفاءات بشرية وحوكمة وثقة. فالتحول الرقمي ليس مشروعاً له بداية ونهاية، بل قدرة مستمرة على التعلم والتكيف والتجديد. وكلما كانت رؤيتنا أوضح، وشراكاتنا أقوى، واستثماراتنا في الإنسان والتكنولوجيا أكثر ذكاءً، أصبحنا أكثر قدرة على بناء نظام مالي أردني رقمي، مبتكر، آمن، شامل، مرن ومستدام.

وقد قطع القطاع المالي والمصرفي الأردني شوطاً مهماً في مسيرة التحول الرقمي، مدعوماً برؤية تنظيمية متقدمة، واستثمارات متواصلة، وتطور البنية التحتية للمدفوعات، وارتفاع مستوى الكفاءات البشرية والتقنية. كما لعب البنك المركزي الأردني دوراً محورياً في بناء البيئة الممكنة لهذا التحول، من خلال تطوير أنظمة المدفوعات، ودعم الابتكار المالي والشمول المالي، وتطوير الأطر التنظيمية والرقابية، وتعزيز الأمن السيبراني وحماية المستهلك المالي.

وفي المقابل، واصلت البنوك في الأردن استثماراتها في تحديث أنظمتها وتوسيع قنواتها الرقمية وتعزيز أمن المعلومات. وتشير دراسة حديثة أعدتها جمعية البنوك في الأردن إلى أن إنفاق البنوك على التكنولوجيا والتحول الرقمي بلغ 221 مليون دينار خلال عام 2025، بما يعادل 8.5% من إيراداتها و15.1% من إجمالي نفقاتها. لكن القضية الأساسية ليست حجم الإنفاق بحد ذاته، وإنما القيمة التي يصنعها هذا الاستثمار من حيث تحسين تجربة العميل، ورفع الكفاءة، ودقة القرارات، وتعزيز القدرة على الابتكار وإدارة المخاطر.

فالمرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من رقمنة الخدمات إلى بناء مؤسسة رقمية متكاملة تستخدم التكنولوجيا في جميع مراحل العمل؛ من فهم احتياجات العميل وتصميم المنتج، إلى التسعير والائتمان وإدارة المخاطر والامثال ومكافحة الاحتيال وخدمة العملاء. وفي هذا السياق، يفتح الذكاء الاصطناعي آفاقاً واسعة في كشف الاحتيال، وتقييم المخاطر الائتمانية، وتحليل البيانات، والتنبؤ باحتياجات العملاء، وأتمتة العمليات.

حياتك المالية... بأسس ثابتة، وثقة مطلقة



البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

موضوع العدد



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan





التجارة الخارجية الأردنية

صادرات قياسية تعيد رسم
ملامح النمو الاقتصادي



اصبحت التجارة الخارجية في الأردن إحدى أهم المقاييس التي يمكن من خلالها قراءة اتجاهات الاقتصاد الوطني وقدرته على النمو والمنافسة والانفتاح على الأسواق العالمية، ففي ظل اقتصاد يعتمد على الإنتاج الصناعي والخدمي والتجارة والاستثمار، تشكل الصادرات الوطنية اليوم إحدى أهم محركات النشاط الاقتصادي، فيما تمثل المستوردات مرآة لحجم الطلب المحلي ومتطلبات التنمية والإنتاج.



31.1 مليار دينار حجم التجارة الخارجية للمملكة في 2025

الصادرات تنمو 10.1% خلال عام 2025

الصادرات الوطنية ترتفع إلى 9.62 مليار دينار وإعادة التصدير تقترب من مليار دينار بنمو 12.3% في عام 2025

المستوردات تتجاوز 20.5 مليار دينار في 2025 وتغطية الصادرات للمستوردات ترتفع إلى 51.6%

انخفاض العجز التجاري بنسبة 17.1% خلال الخمس اشهر الاولى من عام 2026

63% تغطية الصادرات للمستوردات خلال الخمسة اشهر الاولى من 2026

4 مليارات دينار صادرات الأردن إلى الأسواق العربية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2025

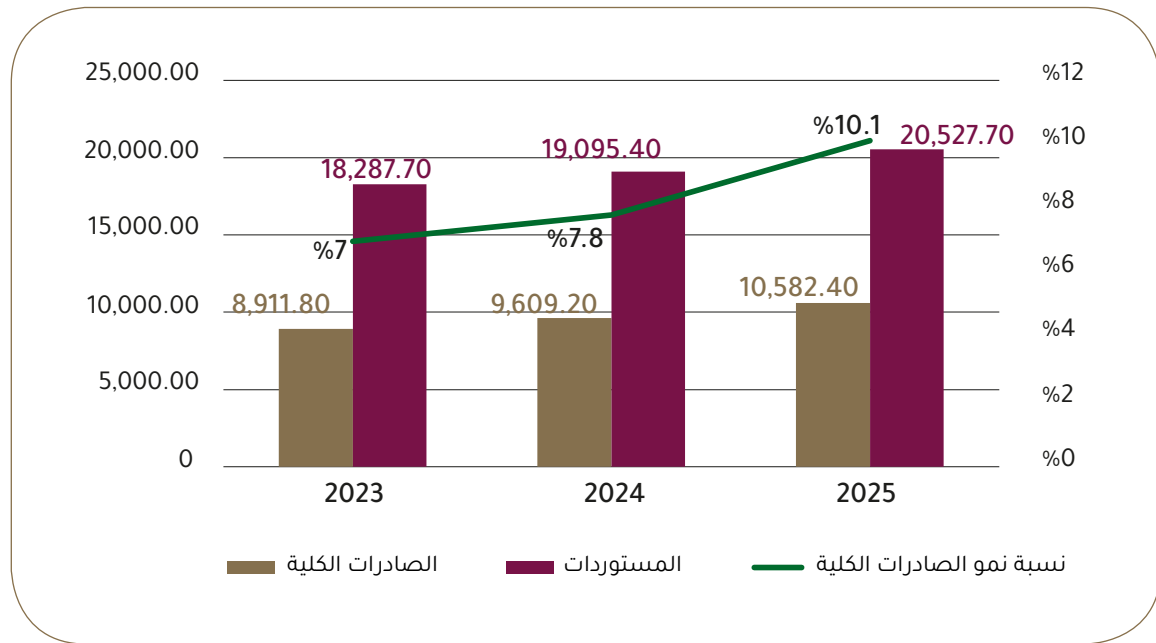
وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، واجه الاقتصاد الأردني تحديات إقليمية ودولية معقدة؛ بدءاً من تباطؤ الاقتصاد العالمي، مروراً باضطرابات سلاسل التوريد وتقلبات أسعار الطاقة والمواد الأولية، ووصولاً إلى التوترات الجيوسياسية التي أثرت على حركة التجارة الدولية، إلا أن المؤشرات تظهر أن القطاع الخارجي استطاع المحافظة على مسار تصاعدي، مستفيداً من قدرة القطاعات الإنتاجية الأردنية على الوصول إلى الأسواق الخارجية، ومن تنوع المنتجات الوطنية، إلى جانب استمرار نشاط إعادة التصدير.



وتوضح بيانات التجارة الخارجية أن الصادرات الكلية ارتفعت من نحو 8.9 مليار دينار عام 2023 إلى أكثر من 10.6 مليار دينار في عام 2025، مسجلة أعلى مستوى في تاريخ المملكة، في حين ارتفعت المستوردات من 18.3 مليار دينار إلى 20.5 مليار دينار خلال الفترة نفسها.

ورغم استمرار ارتفاع فاتورة المستوردات، فإن نمو الصادرات بوتيرة أسرع من نمو المستوردات أسهم في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية، من خلال الحد من اتساع العجز في الميزان التجاري وارتفاع نسبة تغطية الصادرات للمستوردات.

شكل رقم (1) ملخص التجارة الكلي للعوام 2025-2023



ويمثل تجاوز الصادرات الكلية حاجز 10.6 مليار دينار محطة اقتصادية مهمة، ليس فقط لأنها الأعلى تاريخياً، وإنما لأنها جاءت نتيجة نمو متواصل في الصادرات الوطنية وإعادة التصدير معاً، وهو ما يعكس اتساع قاعدة الإنتاج الوطني وارتفاع قدرته على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، في وقت كانت فيه التجارة العالمية تواجه تحديات متلاحقة.

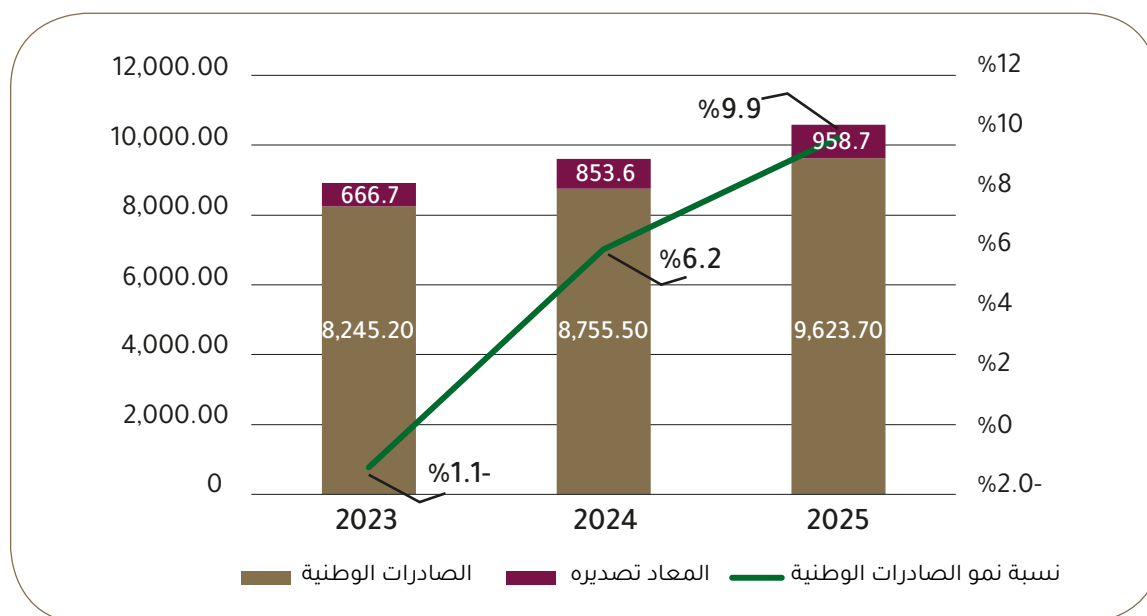


الصادرات الوطنية... المحرك الرئيس للنمو

وتكشف البيانات أن الصادرات الوطنية شكلت العمود الفقري لهذا الأداء، بعدما ارتفعت من نحو 8.25 مليار دينار عام 2023 إلى 9.62 مليار دينار عام 2025، محققة نمواً بلغ 9.9% خلال العام الأخير وحده.

وفي الوقت نفسه، واصلت إعادة التصدير تسجيل معدلات نمو قوية، لترتفع من نحو 667 مليون دينار إلى قرابة 959 مليون دينار، بنمو بلغ 12.3% خلال عام 2025 وحده، الأمر الذي عزز القيمة الإجمالية للصادرات وساهم في تحقيق الرقم القياسي المسجل خلال عام 2025.

شكل رقم (2) أبرز تطورات الصادرات الوطنية والمعاد تصديره خلال الفترة 2023-2025



وفي المقابل، ارتفعت المستوردات إلى أكثر من 20.5 مليار دينار، إلا أن الالفت في هذه المعادلة أن الصادرات حققت معدلات نمو أعلى من المستوردات، الأمر الذي أدى إلى تحسن نسبة تغطية الصادرات للمستوردات من 48.7% عام 2023 إلى 51.6% في عام 2025، وهي إشارة واضحة إلى تحسن قدرة الاقتصاد الوطني على توفير جزء أكبر من احتياجاته الاستيرادية من خلال الإنتاج المحلي.

ورغم استمرار العجز التجاري، فإن تحسن مؤشرات التغطية يؤكد أن القطاع الخارجي



أصبح أكثر توازناً مقارنة بالأعوام السابقة، وأن الصادرات بدأت تلعب دوراً أكبر في دعم الاقتصاد الوطني والحد من الضغوط الناتجة عن ارتفاع المستوردات.

جدول رقم (1) حجم التجارة الخارجية للأعوام 2023-2025 (مليون دينار)

السنة	2023	2024	2025	نسبة نمو 2025
الصادرات الوطنية	8,245.20	8,755.50	9,623.70	9.9%
المعاد تصديرية	666.7	853.6	958.7	12.3%
الصادرات الكلية	8,911.80	9,609.20	10,582.40	10.1%
المستوردات	18,287.70	19,095.40	20,527.70	7.5%
عجز الميزان التجاري	-9,375.83	-9,486.21	-9,945.31	4.8%
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	48.7%	50.3%	51.6%	

بداية قوية لعام 2026

وتشير البيانات خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2026 إلى أن الزخم الإيجابي لم يتوقف عند حدود عام 2025، بل استمر بوتيرة لافتة، فقد ارتفعت الصادرات الوطنية إلى نحو 3.8 مليار دينار، محققة نمواً بنسبة 5.8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، فيما ارتفعت قيمة إعادة التصدير إلى نحو 1.4 مليار دينار، بنمو تجاوز 31.3%، لترتفع الصادرات الكلية إلى نحو 5.2 مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت 11.6%.

وفي المقابل، سجلت المستوردات تراجعاً طفيفاً بنسبة 1% لتبلغ نحو 8.2 مليار دينار، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على انخفاض العجز التجاري بنسبة 17.1%، ليتراجع إلى نحو 3 مليار دينار، بينما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات إلى 63% مقارنة مع 56% خلال الفترة نفسها من عام 2025.

وتحمل هذه المؤشرات دلالات مهمة، إذ إنها لا تعكس فقط استمرار نمو الصادرات، وإنما تشير أيضاً إلى تحسن كفاءة القطاع الخارجي، وقدرته على تحقيق نتائج أفضل رغم استمرار التحديات الاقتصادية العالمية.



جدول رقم (2) حجم التجارة الخارجية خلال الخمسة اشهر لعامي 2025-2026 (مليون دينار)

السنة	الخمسـة اشهر الاولى من عام 2025	الخمسـة اشهر الاولى من عام 2026	نسبة النمو/ الانخفاض
الصادرات الوطنية	3,587	3,796	5.8%
المعاد تصديرية	1,056	1,387	31.3%
الصادرات الكلية	4,643	5,183	11.6%
المستودرات	8,275	8,194	-1%
عجز الميزان التجاري	(3,632)	(3,011)	-17.1%

تنوع في القطاعات... وتوسع في الأسواق

ولا تكمن أهمية هذه النتائج في قيمتها الرقمية فقط، لكن في طبيعة النمو الذي تحقق، فالبيانات تظهر أن الصادرات الأردنية أصبحت أكثر تنوعاً من حيث القطاعات والسلع، وهو ما يمنح الاقتصاد مرونة أكبر في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

فقد حافظ قطاع الألبسة على صدارته لقائمة السلع المصدرة بقيمة بلغت نحو 1.67 مليار دينار رغم التراجع الطفيف في عام 2025، فيما واصلت صادرات الأسمدة الكيماوية والأزوتية نموها لتتجاوز 1.13 مليار دينار وبنسبة نمو 3.6% في عام 2025، كما سجلت الحلي والمجوهرات تعافياً واضحاً لتبلغ حوالي 860 مليون دينار وبنسبة نمو 18.4% في عام 2025 مقارنة بعام 2024، إلى جانب استمرار النمو في صادرات الصناعات الدوائية بنسبة 5.5%، وتحسن صادرات الفوسفات والبوتاس بنسبة نمو 13.3% و 18.8% في عام 2025 على التوالي، وهي جميعها قطاعات تشكل قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني.

ويعكس هذا التنوع اتساع القاعدة الإنتاجية للصادرات الأردنية، وعدم اعتمادها على قطاع واحد، وهو ما يعزز قدرتها على الحفاظ على معدلات النمو حتى في ظل تقلبات الطلب العالمي.

جدول رقم (3) أبرز الصادرات الوطنية خلال الاعوام 2023-2025 (مليون دينار)

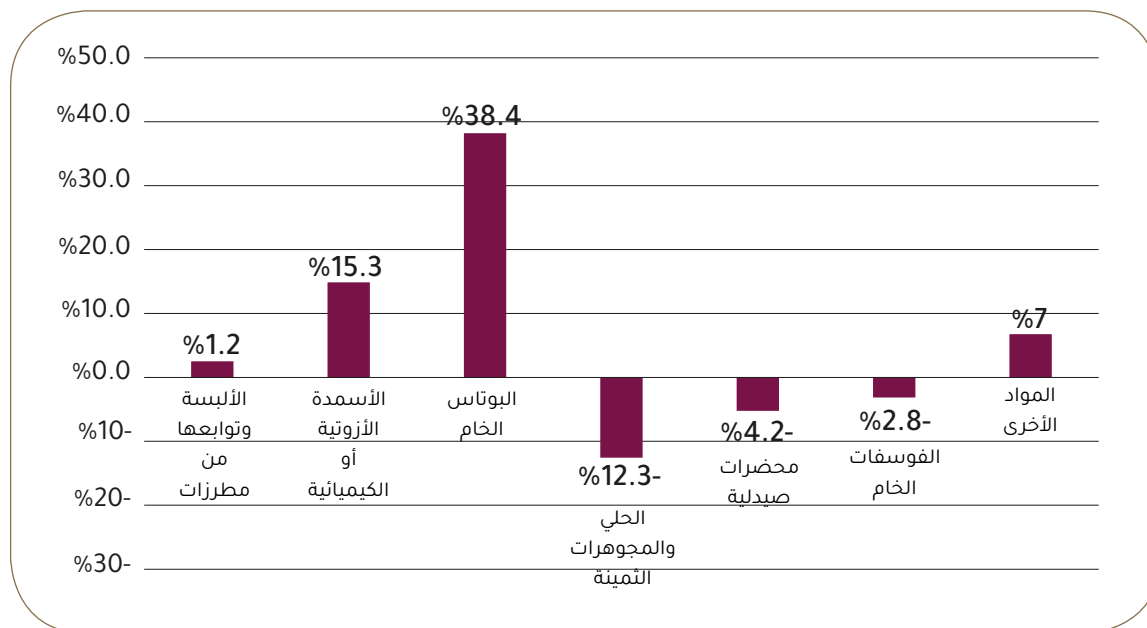
النسبة النمو/ الانخفاض لعام 2025	2025	2024	2023	الصنف
-1.8%	1,670.12	1,701.54	1,339.02	البسة وتوابع البسة من مصنرات
3.6%	1,136.52	1,097.08	977.97	اسمدة ازوتية او كيماوية
18.4%	859.07	725.46	822.65	الحلي والمجوهرات الثمينة
5.5%	650.21	616.55	535.90	محضرات الصيدلة
13.3%	611.99	540.01	602.98	الفوسفات الخام
18.8%	554.33	466.42	650.81	البوتاس الخام
11.1%	4,116.93	3,707.07	3,152.22	مواد أخرى

وأظهرت البيانات خلال الخمسة اشهر الاولى من عام 2026 استمرار تحسن أداء الصادرات الوطنية، مدفوعةً بنمو السلع التصديرية الرئيسية مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025. فقد ارتفعت صادرات البوتاس الخام بنسبة 38.4% لتسجل أعلى معدل نمو بين السلع الرئيسية، لتصل إلى نحو 274 مليون دينار، كما ارتفعت صادرات الأسمدة الأزوتية أو الكيماوية بنسبة 15.3% لتبلغ نحو 459 مليون دينار. كذلك واصلت صادرات الألبسة وتوابعها، التي تمثل أكبر بند تصديري للمملكة، نموها لتصل إلى نحو 654 مليون دينار وبنسبة بلغت 1.2%.

وفي المقابل، سجلت صادرات الحلي والمجوهرات الثمينة تراجعاً بنسبة 12.3% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025، لتتخفض إلى نحو 242 مليون دينار، كما تراجعت صادرات محضرات الصيدلة بنسبة 4.2% لتصل إلى 226 مليون دينار مقابل 236 مليون دينار، وانخفضت صادرات الفوسفات الخام بنسبة 2.8% لتبلغ حوالي 206 مليون دينار مقارنة مع 212 مليون دينار لذات الفترة من عام 2025. كما ارتفعت قيمة السلع الأخرى بنسبة 7% لتصل إلى نحو 1.7 مليار دينار، الأمر الذي يعكس استمرار تحسن أداء قاعدة واسعة من السلع التصديرية، وعدم اقتصار نمو الصادرات على عدد محدود من المنتجات.



شكل رقم (3) معدلات نمو أهم السلع المصدرة خلال الخمسة أشهر الاولى من عام 2026 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025 (%)



كما أظهرت البيانات خلال الخمسة أشهر الاولى من عام 2026 تبايناً في أداء أهم السلع المستوردة، حيث ارتفعت مستوردات النفط الخام ومشتقاته بنسبة 41.9% لتبقى أكبر بند مستورد، كما سجلت مستوردات اللدائن ومصنوعاتها نمواً بنسبة 8.5%. وفي المقابل، انخفضت مستوردات الحلي والمجوهرات الثمينة، والأدوات الآلية، والعربات والدراجات، والآلات والمعدات الكهربائية، والمواد الأخرى، مما يعكس تغيراً في أنماط الطلب على عدد من السلع المستوردة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025.

الشركاء التجاريون... تنوع الأسواق يعزز متانة الصادرات

ولا يكتمل الحديث عن تطور التجارة الخارجية الأردنية دون التوقف عند خريطة الأسواق التي تستقبل المنتجات الوطنية، إذ إن تنوع الوجهات التصديرية لا يقل أهمية عن تنوع السلع نفسها، فكلما اتسعت الأسواق، ازدادت قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات وتقليل مخاطر الاعتماد على سوق واحدة، وهو ما أظهرته بيانات الأعوام الأخيرة بوضوح.

فقد واصلت دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعزيز موقعها بوصفها الشريك التجاري الأهم للصادرات الأردنية، بعدما ارتفعت قيمة الصادرات إليها من نحو 3.1 مليار دينار عام 2023 إلى قرابة 4 مليارات دينار في عام 2025، محققة نمواً تراكمياً تجاوز 28%.

ويؤكد هذا الأداء استمرار المكانة المحورية للأسواق العربية بالنسبة للمنتج الأردني، سواء بحكم القرب الجغرافي أو التشابه في متطلبات الأسواق، أو بفضل الاتفاقيات التجارية التي أسهمت في تسهيل حركة السلع بين الدول العربية.

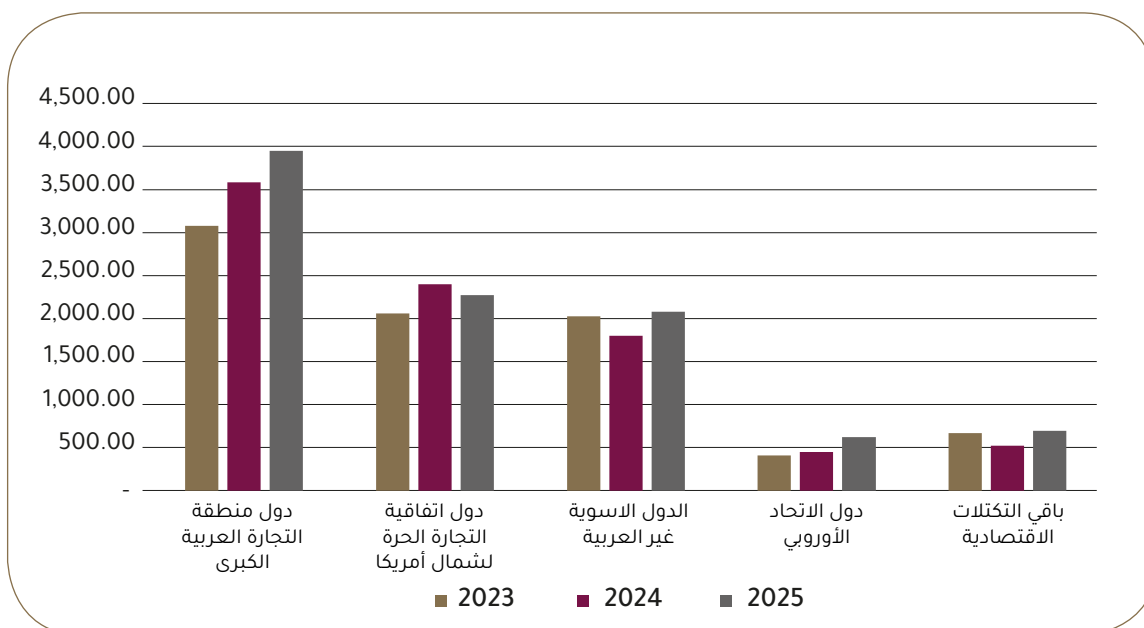
وفي المرتبة الثانية، حافظت دول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على أهميتها، رغم التراجع الطفيف الذي سجلته الصادرات إليها خلال عام 2025 لتبلغ قرابة 2.3 مليار دينار، وهو ما يعكس استمرار قدرة المنتجات الأردنية على المنافسة في واحدة من أكثر الأسواق العالمية تطلباً.

كما سجلت الصادرات الوطنية حضوراً متنامياً في الأسواق الآسيوية غير العربية، التي تجاوزت قيمة الصادرات إليها 2.1 مليار دينار في عام 2025، إلى جانب تحقيق نمو لافت في الأسواق الأوروبية، حيث ارتفعت الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي من نحو 409 ملايين دينار في عام 2023 إلى 624 مليون دينار خلال العام 2025، إضافة إلى توسع الصادرات إلى أسواق جديدة ضمن تكتلات اقتصادية أخرى، وتؤكد هذه المؤشرات أن المنتج الأردني أصبح أكثر انتشاراً، وأن قاعدة الأسواق المستهدفة تتسع عاماً بعد آخر من ناحية حجم الصادرات ونوعية المنتجات.





شكل رقم (4) الصادرات الوطنية حسب التكتلات الاقتصادية خلال الأعوام 2023-2025



الولايات المتحدة تصدر... والسعودية والعراق يواصلان الصعود

وعلى مستوى الدول، حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها كأكبر سوق منفرد للصادرات الأردنية، رغم التراجع الطفيف الذي سجلته خلال عام 2025، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها نحو 2.18 مليار دينار، وهو ما يؤكد استمرار أهمية السوق الأمريكية بالنسبة للصادرات الصناعية الأردنية، وخاصة قطاع الألبسة.

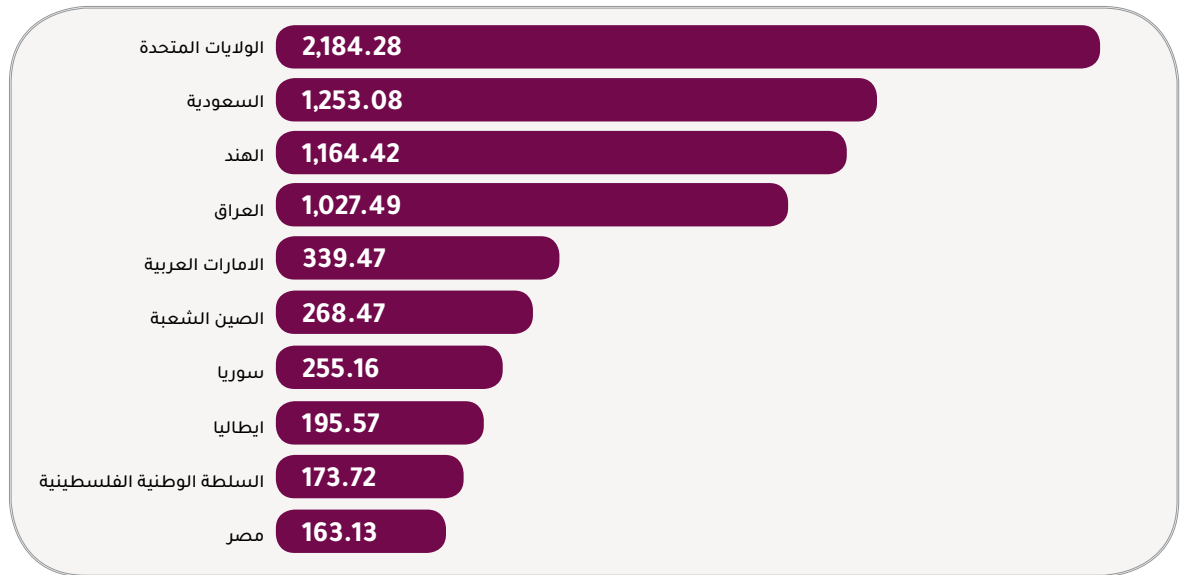
وفي المقابل، واصلت المملكة العربية السعودية تعزيز موقعها كثاني أكبر سوق للصادرات الأردنية، بعدما ارتفعت الصادرات إليها إلى أكثر من 1.25 مليار دينار في عام 2025، محققة نمواً تراكمياً يقارب 25% خلال ثلاث سنوات، في حين سجلت الصادرات إلى العراق نمواً متواصلاً، متجاوزة حاجز المليار دينار لأول مرة في عام 2025، بما يعكس استعادة السوق العراقية لدورها بوصفها أحد أهم منافذ الصادرات الأردنية.

كما اشارت الاحصاءات الى تحسن في أداء عدد من الأسواق الأخرى في عام 2025،

وفي مقدمتها الهند، التي استعادت مسارها التصاعدي بعد تراجعها في عام 2024، إضافة إلى تسجيل معدلات نمو مرتفعة في الصادرات إلى سوريا وإيطاليا لتبلغ 255 و 196 مليون دينار على التوالي، بينما حافظت الأسواق التقليدية مثل الإمارات والصين على مستويات مستقرة نسبياً.

وتعكس هذه الصورة اتساع رقعة انتشار الصادرات الأردنية، وعدم ارتباطها بعدد محدود من الأسواق، وهو ما يعزز استدامة النمو ويقلل من تأثير أي تقلبات قد تشهدها إحدى الوجهات التصديرية.

شكل رقم (5) توزيع الصادرات الوطنية الأردنية على أبرز 10 أسواق تصديرية في عام 2025 (مليون دينار)



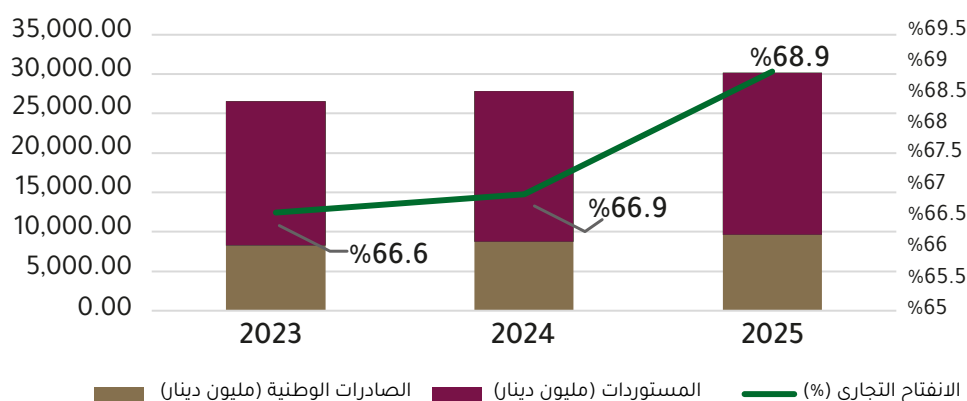
انفتاح تجاري أكبر... واقتصاد أكثر ارتباطاً بالعالم

ومن بين المؤشرات التي تستحق التوقف عندها، ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري، الذي يقيس نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع هذا المؤشر من 66.6% في عام 2023 إلى 68.9% في عام 2025، بالتزامن مع ارتفاع حجم التجارة الخارجية إلى نحو 31.1 مليار دينار، ولا يعكس هذا المؤشر فقط زيادة حجم التجارة، لكن يدل أيضاً على تعاظم اندماج الاقتصاد الأردني في حركة التجارة الدولية، واتساع مساهمة القطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي الوطني.



كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات، وهو ما يشير إلى تحسن تدريجي في قدرة الاقتصاد على تمويل احتياجاته الاستيرادية من إنتاجه المحلي، وهي واحدة من المؤشرات التي تحظى باهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية عند تقييم متانة الاقتصاد واستدامة نموه.

شكل رقم (6) الانفتاح التجاري⁽¹⁾ للعوام 2025-2023



2026... مرحلة تعزيز المكتسبات

ولم يقتصر التحسن على الأداء التجاري فحسب، بل ترافق مع خطوات تستهدف تعزيز تنافسية الصادرات الأردنية خلال السنوات المقبلة. فقد شهد عام 2026 التركيز على تفعيل الاتفاقيات التجارية القائمة، وفي مقدمتها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تستهدف تسهيل نفاذ المنتجات الأردنية إلى الأسواق، إلى جانب مشروع سكة حديد ميناء العقبة، الذي ينتظر أن يسهم في خفض كلف النقل ورفع كفاءة سلاسل التوريد، خاصة لقطاعات التعدين والصناعة.

⁽¹⁾ يقصد بحجم التجارة الخارجية إجمالي قيمة الصادرات الوطنية والمستوردات، في حين تُقاس نسبة الانفتاح التجاري من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.



كما اتجهت المملكة إلى توسيع علاقاتها التجارية مع أسواق جديدة، من خلال الاتفاقيات الموقعة مع أوزبكستان وأذربيجان، والاستمرار في التفاوض على اتفاقيات تفضيلية مع دول أخرى، بما يدعم تنويع الأسواق التصديرية.

ويتكامل ذلك مع تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير (2026-2029)، التي تنسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، من خلال تنويع الأسواق والمنتجات، وتوسيع برامج الترويج التجاري، وربط الشركات الأردنية بالأسواق العالمية، إلى جانب برامج دعم الصناعة، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج دعم الشحن والصادرات الزراعية، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتج الأردني ويرفع مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي.

الخلاصة

تكشف مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2023-2025 أن الاقتصاد الأردني لا يسجل نمواً في الأرقام فحسب، لكن يبني تدريجياً قاعدة تصديرية أكثر قوة وتنوعاً، فقد تجاوزت الصادرات الكلية أعلى مستوياتها التاريخية، وتحسنت نسبة تغطية المستوردات، واتسعت الأسواق، وتنوعت المنتجات، فيما جاءت مؤشرات الخمسة أشهر الأولى من عام 2026 لتؤكد استمرار هذا المسار الإيجابي من خلال نمو الصادرات، وتراجع المستوردات، وانخفاض العجز التجاري.

ورغم استمرار التحديات المرتبطة بالعجز التجاري والتقلبات الاقتصادية العالمية، فإن الصورة العامة تشير إلى أن القطاع الخارجي بات يؤدي دوراً أكثر تأثيراً في الاقتصاد الوطني، وأن الصادرات أصبحت إحدى الركائز الرئيسية للنمو، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر إنتاجية، وأكثر تنافسية، وأكثر قدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

بنك الاردن
Bank of Jordan

ابدأ حلمك

في بيتك الجديد
مع القرض السكني
3% كاش باك

اعرف أكثر



تواصل معنا عبر:



bankofjordan.com

تطبق الشروط والأحكام



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار الجمعية



جمعية البنوك في الأردن تعقد ورشة عمل بالتعاون مع شركة Bio-Key International حول أحدث حلول إدارة الهوية الرقمية والأمن السيبراني للقطاع المصرفي



حجم استثمارات البنوك الأردنية في التكنولوجيا بلغ نحو 410 ملايين دولار خلال عام 2025، مما يعكس تنامي الاهتمام بتعزيز البنية التقنية ورفع مستويات الحماية الرقمية.

وخلال الورشة، استعرض فريق شركة BioKey أحدث الحلول العالمية في مجال إدارة الهوية والوصول، والتي تشمل تقنيات التحقق متعدد العوامل (Multi-Factor Authentication)، والمصادقة البيومترية باستخدام البصمة والتعرف على الوجه، وتقنيات الدخول الموحد (Single Sign-On)، إلى جانب منصة PortalGuard التي توفر إدارة مركزية لعمليات التحقق والوصول مع إمكانية تشغيلها ضمن بيئات العمل المحلية (On-Premises)، أو السحابية، أو الهجينة، بما يتناسب مع متطلبات المؤسسات المالية.

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 6 تموز 2026، بالتعاون مع شركة Bio-Key International الأمريكية المتخصصة في حلول إدارة الهوية والوصول (Identity and Access Management)، ورشة عمل متخصصة حول أحدث التقنيات والحلول في مجال الأمن السيبراني، بمشاركة ممثلين عن البنوك العاملة في المملكة من المختصين في الأمن السيبراني وتقنية المعلومات.

وافتح الورشة المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، مرحباً بالمشاركين، مؤكداً أهمية الاستثمار المستمر في التكنولوجيا والأمن السيبراني لمواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي. وأشار إلى نتائج دراسة الجمعية الأخيرة التي أظهرت أن



في تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على دور هذه الأنظمة في تعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية والتشريعية، بما في ذلك قانون حماية البيانات الشخصية، وإطار الأمن السيبراني الوطني، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.

وشهدت الورشة نقاشاً تفاعلياً بين المشاركين وخبراء الشركة تناول عدداً من الجوانب الفنية، من بينها آليات حماية البيانات البيومترية، وخيارات المصادقة في البيئات غير المتصلة بالإنترنت (Offline Authentication)، ودمج الحلول مع الأنظمة القائمة، إضافة إلى استعراض أفضل الممارسات العالمية في مجال حماية الهويات الرقمية داخل المؤسسات المالية.

وتأتي هذه الورشة ضمن جهود جمعية البنوك في الأردن الرامية إلى تعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواجهة التحديات السيبرانية، وإطلاع البنوك على أحدث الحلول والتقنيات العالمية التي تسهم في رفع مستوى الأمن الرقمي، وتعزيز كفاءة إدارة الهوية والوصول، ودعم الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.

كما تضمن البرنامج عرضاً عملياً لمنصة PortalGuard، استعرض آليات تسجيل المستخدمين، وإدارة وسائل المصادقة المختلفة، وإمكانية تخصيص سياسات التحقق وفق مستويات الحساسية الأمنية للأقسام المختلفة داخل المؤسسة، إضافة إلى توضيح كيفية تخزين البيانات البيومترية باستخدام قيم مشفرة (Hash) غير قابلة للاسترجاع، بما يتوافق مع متطلبات حماية البيانات والخصوصية.

واستعرض فريق الشركة عدداً من التجارب العالمية الناجحة، من أبرزها مشروع نفذ لصالح Capitec Bank في جنوب أفريقيا، والذي يخدم أكثر من عشرة ملايين عميل عبر أكثر من 850 فرعاً، وأسهم في الحد من عمليات الاحتيال، وتحسين سرعة وكفاءة عمليات التحقق، وتقليل الطلبات الفنية المرتبطة بإعادة تعيين كلمات المرور، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الكفاءة التشغيلية وتجربة المستخدم.

كما ناقشت الورشة أهمية تبني أنظمة متكاملة لإدارة الهوية والوصول (IAM) في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية والتطور المتسارع

إطلاق النسخة الأولى من دليل التمويل والاستثمار الأخضر في الأردن



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

والمياه العادمة، والحد من النفايات، والاقتصاد الدائري، والمباني الخضراء، والإنتاج الأنظف، والنقل المستدام.

وتهدف هذه النسخة الأولى إلى المساهمة في سد فجوات المعلومات بين الشركات والمؤسسات المالية وآليات الدعم، بما يعزز انتقال الأردن نحو اقتصاد أكثر اخضراراً وشمولاً ومرونة.

كما يدعم الدليل المواءمة مع الأطر الوطنية الرئيسية، بما في ذلك التصنيف الأخضر الوطني الأردني، واستراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني 2023-2028، ورؤية التحديث الاقتصادي.

ويشار في هذا الصدد إلى أنه تم تجميع المعلومات الواردة بشأن المنتجات والخدمات

يسرّ جمعية البنوك في الأردن الإعلان عن نشر النسخة الأولى من دليل التمويل والاستثمار الأخضر في الأردن، والذي تم تطويره بالشراكة مع مشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية (GAIN) المنفذ من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ويتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).

تم إعداد هذا الدليل كمرجع عملي لدعم الصناعات والشركات الأردنية في تحديد المشاريع الخضراء وهيكلتها والوصول إلى التمويل المناسب لها. ويقدم الدليل لمحة شاملة حول مفاهيم التمويل الأخضر، والمواءمة مع السياسات الوطنية، وفرص الاستثمار الأخضر على مستوى القطاعات، وأدوات التمويل المتاحة في الأردن، مع التركيز على مجالات مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإدارة المياه



في الأردن، سيُظل هذا الدليل وثيقة حية تحدث بشكلٍ دوري لتعكس أدوات التمويل الجديدة، وتطورات السوق، والمستجدات المؤسسية، والدروس المستفادة من التطبيق.

لتحميل الدليل باللغة العربية عبر الرابط:

<https://abj.org.jo/ar?p=24462>

لتحميل الدليل باللغة الانجليزية عبر الرابط:

<https://abj.org.jo/?p=24461>

المالية الخضراء المتاحة من قبل مدرسة فرانكفورت للعلوم المالية والإدارية، وذلك من خلال البحث المكتبي، ومناقشات مجموعات التركيز، والمشاورات مع المؤسسات المالية، والاستبيانات التي أُجريت مباشرة مع هذه المؤسسات. ورغم بذل كل الجهود لضمان دقة المعلومات وشموليتها، إلا أن الدليل لا يمثل قائمة شاملة بجميع المنتجات والآليات المالية الخضراء المتاحة في السوق الأردنية.

ومع استمرار تطور مشهد التمويل الأخضر

جمعية البنوك في الأردن تنظم ثاني برنامج تدريبي لمحاكاة طرق الادخار بمشاركة 20 شاباً وشابة في عمان

عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK)، ثاني برنامج تدريبي لمحاكاة طرق الادخار في مؤسسة رواد التنمية الكائنة في منطقة جبل النظيف بمحافظة العاصمة، وذلك على مدار يومي 29 و30 حزيران 2026، بمشاركة 20 شابة وشاباً من طلبة الجامعات في محافظة العاصمة.

الشمول المالي، وبما يعكس أهمية الشراكة بين القطاع المصرفي والمؤسسات الوطنية والدولية في إعداد جيل أكثر وعياً بالمسؤوليات المالية وأكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

واعتمد البرنامج على أسلوب المحاكاة العملية، حيث أتيحت للمشاركين فرصة خوض تجربة تفاعلية تحاكي مواقف مالية واقعية، شملت إعداد الموازنات، وإدارة الإيرادات والمصاريف، واتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق والادخار، والتعامل مع المستجدات والأحداث غير المتوقعة. وأسهم هذا النهج في تنمية مهارات المشاركين في إدارة الميزانية والتخطيط المالي وتحقيق الأهداف المالية الشخصية والأسرية.

واستضافت البرنامج مؤسسة رواد التنمية، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل على تمكين المجتمعات من خلال التعليم، وتنمية الشباب، وتعزيز العمل الأهلي والمبادرات المجتمعية.

ويأتي تنفيذ هذا البرنامج ضمن جهود جمعية البنوك في الأردن المتواصلة لتعزيز الثقافة والوعي المالي لدى الشباب، وتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بكفاءة، بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز قدرتهم على التخطيط المالي السليم واتخاذ قرارات مالية مدروسة. ويعد البرنامج إحدى المبادرات النوعية التي تنفذها الجمعية بالتعاون مع شركائها، انسجاماً مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز



وشمل البرنامج تعريف المشاركين بتطبيق MyMal، الذي يساعد المستخدمين على إدارة ميزانياتهم الشخصية، وتتبع الإيرادات والمصاريف، ووضع خطط للاذخار وتحقيق الأهداف المالية. كما تعرّف المشاركون إلى منصة FinApp لترويج الوعي المالي، وهي منصة إلكترونية متخصصة تهدف إلى نشر الثقافة المالية والمصرفية من خلال توفير محتوى مبسط وموارد وأدوات عملية تدعم الشباب والنساء ورواد الأعمال ومختلف فئات المجتمع، بما يساهم في تعزيز الشمول المالي وزيادة الاستفادة من الخدمات المالية.

واختتم البرنامج بتوزيع الشهادات على المشاركين الذين أتموا البرنامج بنجاح، تقديراً لمشاركتهم الفاعلة والتزامهم بفعالياته المختلفة، بعد أن اكتسبوا معارف ومهارات عملية في مجالات الادخار وإدارة الميزانية والتخطيط المالي، بما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً في حياتهم اليومية. ■

كما يتميز البرنامج باعتماده على أساليب تدريب حديثة تجمع بين التعلم بالممارسة والعمل الجماعي، بما يتيح للمشاركين اختبار آثار قراراتهم المالية في بيئة تدريبية آمنة، ويساعدهم على بناء عادات مالية سليمة، وتنمية مهارات التفكير النقدي، واتخاذ القرار، وحل المشكلات، وتعزيز قدرتهم على التخطيط المالي للمستقبل.

وركز البرنامج أيضاً على إحداث تغيير سلوكي إيجابي في الممارسات المالية للمشاركين من خلال بيئة تدريبية تفاعلية قائمة على المحاكاة والتكرار وتبادل الخبرات، إلى جانب تعريفهم بمفاهيم مالية أساسية مثل التضخم والسيولة والأمن المالي، وبيان الفرق بين الادخار والاقتراض، وبين الادخار لدى المؤسسات المالية ووسائل الادخار الأخرى، بما يمكنهم من اختيار الخدمات والمؤسسات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم.

فاز السباق الفوز!

وفّر وتأهّل للربح
بجوائز حسابات التوفير

لعرفة المزيد، امسح رمز ال QR



تطبّق الشروط والأحكام

تسري الحملة حتى 2026-12-31

البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

أهلي



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير الاقتصادي الشهري



التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية استمرار تحسن أداء الاقتصاد الأردني خلال عام 2026، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة 2.9% خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنةً بنسبة 2.7% خلال الفترة ذاتها من عام 2025. وعلى المستوى القطاعي، حققت جميع الأنشطة الاقتصادية نمواً إيجابياً، تصدرها قطاع الزراعة بمعدل نمو بلغ 6.8%، تلاه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 5.3%، ثم قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 4.7%، وقطاع إمدادات الكهرباء بنسبة 4.3%.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، واصلت حوالات العاملين في الخارج أدائها الإيجابي، حيث ارتفعت خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 12.7% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2025، لتصل إلى 524 مليون دينار، الأمر الذي يعكس استمرار مساهمة هذه التحويلات في دعم الاقتصاد الوطني.

أما على صعيد الأسعار، فقد بلغ معدل التضخم خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 حوالي 1.88% مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2025. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 112.46 نقطة إلى 114.58 نقطة.

وفي القطاع المصرفي، واصلت البنوك تحقيق نمو في مختلف مؤشراتها الرئيسية، إذ ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 3.9% بنهاية أيار 2026 مقارنةً بنهاية عام 2025، ليصل إلى 77.02 مليار دينار مقابل 74.11 مليار دينار. كما ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.9% ليلبلغ 37.10 مليار دينار مقارنةً مع 36.07 مليار دينار بنهاية عام 2025، في حين نمت الودائع لدى البنوك بنسبة 2.0% لتصل إلى حوالي 51.01 مليار دينار مقابل 50.02 مليار دينار في نهاية عام 2025.

وفيما يتعلق بأنظمة الدفع، بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص عبر نظام المقاصة الإلكترونية خلال شهر أيار 2026 نحو 551.8 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 3.333 مليار دينار. في المقابل، بلغ عدد الشيكات المعادة 18.6 ألف شيك، بما نسبته 3.4% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، فيما بلغت قيمة الشيكات المعادة 103.6 مليون دينار، أي ما نسبته 3.1% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة **2.9%** خلال الربع الأول من عام **2026** مقارنة بـ **2.7%** خلال ذات الربع من عام **2025**. وعلى المستوى القطاعي، أظهرت التقديرات الأولية بأن جميع الأنشطة الاقتصادية حققت نمواً حيث حقق "قطاع الزراعة" أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة بلغت **6.8%**، تلاه "قطاع الصناعة التحويلية" بنسبة **5.3%**، ثم قطاع "التعدين والمحاجر" بنسبة **4.7%**، ويليه قطاع "إمدادات الكهرباء" بنسبة **4.3%**.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2023=100)

النشاط الاقتصادي	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي (%)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,851.6	1,975.0	2,106.3	2,262.9	569.77	608.38	6.8%
التعدين واستغلال المحاجر	1,369.8	1,410.7	1,442.3	1,488.0	369.89	387.09	4.7%
الصناعة التحويلية	6,169.1	6,527.5	6,789.3	7,136.1	1,556.09	1,638.80	5.3%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	913.5	958.9	1,001.0	1,049.0	194.61	203.03	4.3%
إمدادات المياه: أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة	230.2	247.4	260.1	271.3	49.78	51.50	3.5%
التشييد	1,492.5	1,531.0	1,512.4	1,533.4	291.93	297.73	2.0%
تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	3,005.0	3,082.3	3,146.1	3,226.9	792.16	817.74	3.2%
النقل والتخزين	1,953.2	2,032.1	2,107.8	2,188.5	505.76	521.59	3.1%
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	560.0	592.0	599.2	611.6	125.91	128.70	2.2%
المعلومات والاتصالات	1,114.1	1,167.4	1,190.5	1,229.0	279.42	287.36	2.8%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2,285.0	2,347.5	2,403.9	2,472.4	611.67	629.52	2.9%
الأنشطة العقارية	4,905.2	4,971.9	5,056.6	5,086.8	1,287.73	1,298.48	0.8%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	373.0	392.2	401.7	413.9	94.01	95.85	2.0%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	292.8	299.4	305.2	313.8	71.62	73.11	2.1%
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	3,395.7	3,415.9	3,438.6	3,470.5	822.37	833.52	1.4%
التعليم	2,350.2	2,409.1	2,440.8	2,488.1	576.06	590.03	2.4%
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1,288.6	1,388.0	1,423.7	1,452.2	333.28	340.92	2.3%
الفنون والترفيه والترويح	184.5	199.9	204.7	210.4	47.34	48.18	1.8%
أنشطة الخدمات الأخرى	391.9	415.9	425.9	437.0	95.76	96.96	1.3%
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص	209.6	212.9	211.3	213.8	48.20	48.98	1.6%
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الاساسية	34,335.5	35,577.1	36,467.4	37,555.4	8,723.35	8,997.47	3.1%
صافي الضرائب على المنتجات	4,303.1	4,270.5	4,398.8	4,465.9	895.05	903.01	0.9%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	38,638.7	39,847.7	40,866.2	42,021.3	9,618.40	9,900.48	2.9%

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة - للأعوام 2022 - الربع الأول 2026



* المصدر: البنك المركزي الأردني

- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة بين جميع السكان ما نسبته **16.1%** خلال الربع الأول من عام **2026** بانخفاض مقداره **0.5** نقطة مئوية عن الربع الأول من عام **2025** إذ بلغ حينها **16.6%**. هذا وانخفض معدل البطالة بمقدار **2.3** نقطة مئوية خلال الأربعة أعوام الماضية مقارنة مع الربع الأول من عام **2022**.

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	التغير النسبي
معدل البطالة	18.3%	16.6%	16.8%	16.4%	16.6%	16.1%	-0.5%

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة تدفقاً للداخل مقداره **1.436** مليار دينار خلال عام **2025** مقارنة مع **1.148** مليار دينار لعام **2024**، ليحقق بذلك نمواً نسبته **25.1%**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	441	683	1,424	1,148	1,436	25.1%

- حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال الشهرين الأولين من عام **2026** بنسبة **12.7%**، مقارنة بذات الفترة من عام **2025**، لتصل إلى **524.7** مليون دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2022	2023	2024	2025	الشهرين الأولين 5202	الشهرين الأولين 6202	التغير النسبي
حوالات العاملين (مليون دينار)	2,912.4	2,985.5	3,033.5	3,171.2	465.6	524.7	12.7%

- كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

استقر الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الثلث الأول من عام 2026 مقارنة بذات الفترة من عام 2025، وقد جاء هذا الاستقرار نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 5.1% وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 3.6%، فيما انخفض الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 0.5%.

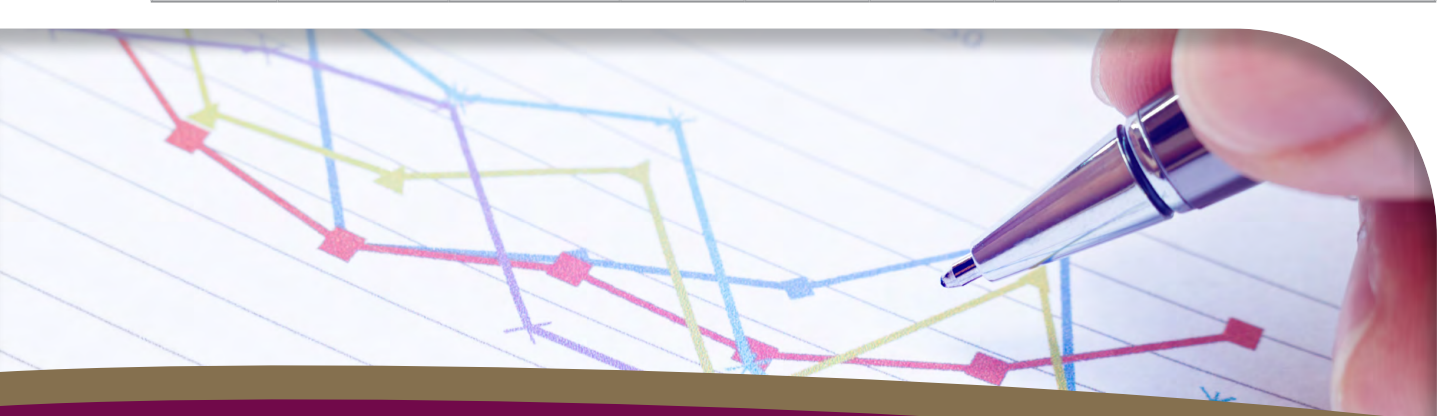
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2018=100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	144.11	113.55	121.85	123.26	117.10	123.02	5.1%
الصناعات التحويلية	86.06	84.16	84.54	85.53	84.11	83.71	-0.5%
الكهرباء	139.25	107.73	114.01	117.23	113.49	117.62	3.6%
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	92.27	86.74	87.70	88.84	87.12	87.16	0.05%

فيما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين خلال الثلث الأول من عام 2026 بنسبة 0.34% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، وجاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 4.4% وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 0.7%، فيما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 1.1%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2018 = 100)

الصناعة	2022	2023	2024	2025	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	151.47	147.19	143.85	147.28	143.17	149.52	4.44
الصناعات التحويلية	138.47	107.25	106.51	105.42	106.33	105.58	-0.71
الكهرباء	184.81	87.09	89.44	89.95	89.88	90.89	1.12
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	141.72	107.75	107.12	106.32	106.97	106.61	-0.34



ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم 1.88% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2026 مقارنةً بذات الفترة من عام 2025. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 112.46 ليصل إلى 114.58.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

البند	2023	2024	2025	الخمسة شهور الأولى 2025	الخمسة شهور الأولى 2026	التغير النسبي %
الغذية والمشروبات غير الكحولية	106.75	108.31	109.74	110.29	111.71	1.30
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	107.52	111.89	123.24	123.24	128.14	3.98
الملابس والاحذية	96.00	95.15	95.80	95.40	95.85	0.47
المساكن	112.65	115.82	118.90	118.12	121.49	2.86
التجهيزات والمعدات المنزلية	107.00	107.21	107.77	107.69	107.72	0.03
الصحة	112.55	112.41	112.73	112.59	113.13	0.48
النقل	110.21	111.18	111.50	111.49	113.34	1.66
الاتصالات	103.70	104.06	105.59	104.11	106.72	2.51
الثقافة والترفيه	113.38	116.56	118.39	118.08	119.73	1.39
التعليم	107.93	109.31	111.51	110.64	113.69	2.75
المطاعم والفنادق	116.72	117.89	119.26	118.92	119.53	0.51
السلع والخدمات الأخرى	109.21	111.22	114.13	113.04	117.35	3.81
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	109.02	110.71	112.67	112.46	114.58	1.88
معدل التضخم	2.08%	1.56%	1.77%	1.97%	1.88%	-



ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال النصف الأول من عام 2026 حوالي 3.042 مليار دينار، منخفضاً بنسبة 2.9% مقارنةً بذات الفترة من عام 2025. كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً بنسبة 8.4% ليبلغ نحو 62 ألف معاملة.

وفيما يتعلق باستثمارات غير الأردنيين في السوق العقاري، انخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 5.7% ليبلغ 1,046 شقة وأرضاً خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنةً بـ 1,109 شقق وأراضٍ خلال الفترة نفسها من عام 2025. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 10.3% لتصل إلى 100 مليون دينار، مقارنةً بحوالي 91 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2025.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	النصف الأول 2025	النصف الأول 2026	التغير النسبي %
حجم التداول	3,132.8	3,042.3	-2.9%
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	122.9	128.8	4.8%
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف شقة وأرض)	67.7	62.0	-8.4%
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين (أرض وشقة)	1109	1046	-5.7%
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	90.7	100.0	10.3%

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال النصف الأول من عام 2026 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
العراقية	46.9	46.9%
الفلسطينية	7.9	7.9%
السورية	6.5	6.5%
الأمريكية	5.9	5.9%
البريطانية	4.7	4.7%
السعودية	4.1	4.1%
جنسيات أخرى	24	24.0%
المجموع	100.0	100%

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2026 بنسبة 7.3% لتصل الى 2,956 مليون دينار مقارنةً مع نفس الفترة من عام 2025، فيما ارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة 15.1% لتصل الى 909 مليون دينار. وعليه فان قيمة الصادرات الكلية تكون قد بلغت 3,865 مليون دينار لتسجل ارتفاعاً بنسبة 9.0%. كما انخفضت المستوردات بنسبة 1.5% لتصل الى 6,559 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2026، وبذلك فقد انخفض العجز في الميزان التجاري من 3,110 الى 2,694 مليون دينار بنسبة 13.4% اي بمقدار 416 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من 2025.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي %
الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	2,756	2,956	7.3
المعاد تصديره	667	854	959	790	909	15.1
الصادرات الكلية	8,912	9,610	10,583	3,546	3,865	9.0
المستوردات	18,288	19,095	20,528	6,656	6,559	-1.5
الميزان التجاري	-9,376	-9,485	-9,945	-3,110	-2,694	-13.4
تغطية الصادرات للمستوردات %	49%	50%	52%	53%	59%	6%

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال الثلث الأول من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من جميع السلع (باستثناء الحلي والمجوهرات الثمينة) وأبرزها البوتاس الخام بنسبة 44.7%.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصف	2023	2024	2025	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي %
الألبسة وتوابعها	1,326	1,682	1,667	493	517	4.9
الأسمدة اللازوتية او الكيماوية	1,028.7	1,018	1,131	311	341	9.6
البوتاس الخام	651	466	554	152	220	44.7
الحلي والمجوهرات الثمينة	825	726	860	240	199	-17.1
محضرات الصيدلة	532	611	642	169	184	8.9
الفوسفات الخام	603	540	612	166	181	9.0
المواد الأخرى	3,331	3,713	4,158	1,225	1,314	7.3
مجموع الصادرات الوطنية	8,245	8,756	9,624	2,756	2,956	7.3

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 49% ومنها هولندا بنسبة 73%. كما ارتفعت إلى الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 30% وإلى "باقي التكتلات الاقتصادية" بنسبة 30% أيضاً.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الثلث الأول 2026	الثلث الأول 2025	2025	2024	2023	التكتلات الاقتصادية
1.2	1,171	1,157	3,952	3,585	3,076	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
-11.5	307	347	1,230	1,128	984	منها السعودية
38.4	101	73	252	55	58.0	منها سوريا
0.4	284	283	990	912	635	منها العراق
-14.1	625	728	2,273	2,397	2,062	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
-15.2	595	702	2,184	2,208	1,958	منها الولايات المتحدة الأمريكية
29.8	714	550	2,082	1,802	2,029	الدول الآسيوية غير العربية
2.4	302	295	1,164.4	1,101.1	1,223.5	منها الهند
49.3	218	146	624	448	409	دول الاتحاد الأوروبي
72.7	57	33	124.0	92.4	79.4	منها هولندا
30.3	228	175	693	524	669	باقي التكتلات الاقتصادية
306.9	118	29	147	64	110	منها سويسرا
7.3	2,956	2,756	9,624	8,756	8,245	مجموع الصادرات الوطنية

- الصادرات الزراعية الأردنية

انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال الثلث الأول من عام 2026 بنسبة 5.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2025، حيث بلغ إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 463 مليون دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الثلث الأول 2026	الثلث الأول 2025	2025	2024	2023	البند/الفترة
-5.5%	463.1	489.9	1,681.6	1,541.7	1,103.1	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال الثلث الأول من عام 2026، فقد انخفضت قيمة المستوردات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 37.6%. فيما ارتفعت من النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة 30.6%.

التركيب السلي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

النسبة التغير %	الثلث الأول 2026	الثلث الأول 2025	2025	2024	2023	الصف
30.6	1,255	961	2,615	2,651	2,936	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية
-10.8	503	564	1,795	1,839	1,604	العربات والدراجات وأجزائها
-30.5	371	534	1,626	1,346	1,123	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
-37.6	370	593	1,714	1,096	1,236	الحلي والمجوهرات الثمينة
-4.2	298	311	1,002	962	950	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها
10.3	225	204	668.2	650.9	589.6	اللداين ومصنوعاته
1.4	3,537	3,489	11,047	10,526	9,647	المواد الأخرى
-1.5	6,559	6,656	20,528	19,095	18,288	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الثلث الأول من عام 2026، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 8.2%، في حين انخفضت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 16.5% 26.1% على التوالي.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

النسبة التغير %	الثلث الأول 2026	الثلث الأول 2025	2025	2024	2023	التكتلات الاقتصادية
8.2	1,979	1,829	5,444	5,073	4,693	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
17.6	1,174	998	2,949	2,912	2,579	منها السعودية
-42.9	12	21	82	61	46	منها سوريا
-70.1	20	67	154	186	196	منها العراق
-26.1	434	587	1,776	1,417	1,283	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
-27.3	405	557	1,691	1,419	1,226	منها الولايات المتحدة الأمريكية
4.2	2,450	2,351	7,568	7,276	7,302	الدول الآسيوية غير العربية
71.0	313	183	537.0	665.6	1,118.8	منها الهند
-16.5	898	1,075	3,163	2,861	2,874	دول الاتحاد الأوروبي
-9.3	185	204	713	677	623	منها ألمانيا
-2.0	798	814	2,577	2,468	2,136	باقي التكتلات الاقتصادية
-18.0	200	244	584	350	454.0	منها سويسرا
-1.5	6,559	6,656	20,528	19,095	18,288	إجمالي المستوردات

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الثلث الأول من عام 2026 إلى ما قيمته 3.308 مليار دينار، مقارنةً مع 3.307 مليار دينار خلال ذات الفترة من عام 2025، مسجلةً استقراراً نسبياً بارتفاع طفيف بلغ حوالي 0.7 مليون دينار أو ما نسبته 0.02%. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 4.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.2%، في مقابل انخفاض الإيرادات الأخرى (بما فيها الاقتطاعات التقاعدية) بحوالي 3.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.5%.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية/الموازنة خلال الثلث الأول من عام 2026 حوالي 4.090 مليار دينار، مقارنةً مع 3.798 مليار دينار خلال ذات الفترة من عام 2025، مسجلةً ارتفاعاً مقداره حوالي 292 مليون دينار أو ما نسبته 7.7%. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية بحوالي 286 مليون دينار أو ما نسبته 8.2%، إلى جانب ارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 6.3 مليون دينار أو ما نسبته 1.9%.

وأسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي (بعد المنح) في الموازنة العامة للحكومة المركزية/الموازنة خلال الثلث الأول من عام 2026 بلغ حوالي 686 مليون دينار، مقارنةً مع عجز مالي مقداره 469 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2025، بزيادة بلغت حوالي 217 مليون دينار أو ما نسبته 46.2%.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2023	2024	2025	الثلث الأول 2025	الثلث الأول 2026	التغير النسبي %
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	9,143.7	9,439.1	9,996.3	3,329.1	3,404.2	2.3%
الإيرادات المحلية	8,432	8,734.5	9,312.3	3,307.5	3,308.2	0.02%
إيرادات ضريبية	6,184.2	6,404.9	6,838.9	2,451.4	2,456.0	0.2%
اقتطاعات تقاعدية	5.4	4.5	4.0	1.1	1.2	9.1%
الإيرادات الأخرى	2,242.4	2,325.1	2,469.3	855.0	851.0	-0.5%
المنح الخارجية	711.7	704.6	684.0	21.6	95.9	344.0%
اجمالي الانفاق	11,004.0	11,537.6	12,252.6	3,798.3	4,090.3	7.7%
النفقات الجارية	9,626.8	10,368.0	10,852.2	3,468.8	3,754.5	8.2%
النفقات الرأسمالية	1,377.2	1,169.6	1,400.4	329.5	335.8	1.9%
العجز/الوفر بعد المنح	-1,860.3	-2,098.5	-2,256.3	-469.2	-686.1	46.2%
العجز/الوفر قبل المنح	-2,572.1	-2,803.1	-2,940.3	-490.8	-782.0	59.3%
نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	22.9%	22.7%	22.9%	25.0%	22.9%	-2.1%
الإيرادات المحلية	21.2%	21.0%	21.3%	24.8%	22.3%	-2.5%
اجمالي الانفاق	27.6%	27.7%	28.0%	28.5%	27.6%	-0.9%
العجز/الوفر بعد المنح	-4.7%	-5.0%	-5.2%	-3.5%	-4.6%	-1.1%
العجز/الوفر قبل المنح	-6.5%	-6.7%	-6.7%	-3.7%	-5.3%	-1.6%

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام (بعد استثناء الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF) بنسبة **2.2%** بنهاية شهر نيسان من عام **2026** مقارنة بنهاية عام **2025**. ليصل إلى حوالي **37.38** مليار دينار أو ما نسبته **84.0%** من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع حوالي **36.56** مليار دينار بنهاية عام **2025** أو ما نسبته **83.5%** من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وارتفع إجمالي الدين الداخلي (بعد استثناء الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) بنسبة **3.8%** ليصل إلى **16.70** مليار دينار بنهاية شهر نيسان من عام **2026** (**37.5%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة مع حوالي **16.10** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**36.8%** من الناتج المحلي الإجمالي).

كما ارتفع رصيد الدين الخارجي (بعد استثناء الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) بنسبة **1.1%** ليصل إلى حوالي **20.68** مليار دينار بنهاية شهر نيسان من عام **2026** (**46.5%** من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع **20.46** مليار دينار في نهاية عام **2025** (**46.7%** من الناتج المحلي الإجمالي).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

(بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي SSIF)

التغير النسبي %	نيسان 2026	2025	2024	2023	2022	البند
3.8%	16,701.2	16,097.4	14,843.4	14,081.4	14,178.7	الدين الداخلي بعد استثناء SSIF
0.7%	37.5%	36.8%	35.7%	35.3%	37.3%	% من الناتج المحلي الإجمالي
1.1%	20,678.9	20,462.5	19,335.0	18,207.9	16,488.9	الدين الخارجي بعد استثناء SSIF
-0.2%	46.5%	46.7%	46.4%	45.7%	43.4%	% من الناتج المحلي الإجمالي
2.2%	37,380.1	36,559.9	34,178.4	32,289.3	30,667.6	إجمالي الدين بعد استثناء SSIF
0.5%	84.0%	83.5%	82.1%	81.0%	80.7%	% من الناتج المحلي الإجمالي

إجمالي الدين العام (مليار دينار) - بعد استثناء SSIF



سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

- المؤشرات النقدية

ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر أيار 2026 بنسبة 13.1% ليصل إلى 7.25 مليار دينار مقارنة بحوالي 6.41 مليار دينار بنهاية عام 2025، وارتفعت الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 3.8% والودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 2.1%. وارتفع كذلك عرض النقد بنسبة 4.0% بنهاية أيار من عام 2026 ليصل إلى حوالي 49.65 مليار دينار، مقارنة بـ 47.75 مليار دينار بنهاية عام 2025.

البند (مليون دينار)	2022	2023	2024	2025	أيار 2026	التغير النسبي %
النقد المتداول	6,037.4	5,807.5	6,083.1	6,409.5	7,249.0	13.1%
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	10,009.9	9,479.0	9,746.4	10,381.6	10,773.7	3.8%
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	25,634.3	27,376.5	29,439.8	30,959.9	31,624.3	2.1%
عرض النقد	41,681.7	42,663.1	45,269.3	47,751.0	49,647.0	4.0%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 2.3% لتبلغ 26.09 مليار دولار أمريكي في نهاية حزيران من عام 2026، مقارنة مع 25.50 مليار دولار في نهاية عام 2025. يشار إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني لمستوردات المملكة من السلع والخدمات تبلغ 8.6 شهر.

البند	2022	2023	2024	2025	حزيران 2026	التغير النسبي %
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	17,266.9	18,122.9	21,014.8	25,503.1	26,088.5	2.3%

- المؤشرات المصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 3.9% بنهاية أيار من عام 2026 مقارنة بنهاية عام 2025 لتصل إلى حوالي 77.02 مليار دينار مقارنة مع 74.11 مليار دينار في نهاية عام 2025. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 4.3% لتصل إلى حوالي 68.23 مليار دينار، وارتفاع الموجودات الأجنبية بنسبة 1.1% لتصل إلى 8.78 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	أيار 2026	التغير النسبي %
الموجودات الأجنبية	5,882.6	6,220.8	6,798.4	8,684.6	8,780.0	1.1%
الموجودات المحلية	58,262.7	59,955.0	63,054.9	65,427.7	68,235.6	4.3%
إجمالي الموجودات	64,145.3	66,175.8	69,853.3	74,112.3	77,015.5	3.9%

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **2.9%** بنهاية شهر أيار من عام **2026** لتصل إلى **37.10** مليار دينار، مقارنة مع **36.07** مليار دينار بنهاية عام **2025**. وقد شكلت القروض والسلف ما نسبته **58.4%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية ما نسبته **33.1%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي %	أيار 2026	2025	2024	2023	2022	البند
2.9%	37,102.6	36,067.7	34,777.6	33,387.1	32,591.5	اجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %						
-0.4%	6.9%	7.3%	8.2%	8.4%	9.1%	جاري مدين
-0.2%	58.4%	58.6%	60.3%	62.4%	62.3%	قروض وسلف
-0.1%	0.4%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	كمبيالات واسناد مخصومة
0.6%	33.1%	32.5%	30.0%	27.7%	27.2%	ذمم بنوك إسلامية
-	1.2%	1.2%	1.1%	1.0%	0.9%	بطاقات الائتمان

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية أيار من عام 2026 بنسبة 2.0% لتصل إلى حوالي 51.01 مليار دينار مقارنة مع حوالي 50.02 مليار دينار في نهاية عام 2025. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 61.7% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 24.5% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته 13.8% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.7% من إجمالي الودائع حيث بلغت حوالي 40.13 مليار دينار بنهاية أيار من عام 2026 مقارنة بـ 39.25 مليار دينار بنهاية عام 2025.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	2025	أيار 2026	التغير النسبي %
اجمالي الودائع	42,106.7	43,744.3	46,698.6	50,018.9	51,012.0	2.0%
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب	27.5%	25.0%	24.2%	24.0%	24.5%	0.5%
توفير	15.7%	14.2%	13.7%	13.8%	13.8%	-
لأجل	56.8%	60.8%	62.1%	62.2%	61.7%	-0.5%
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني (%)	78.0%	78.8%	78.6%	78.5%	78.7%	0.2%
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	32,841.5	34,468.9	36,700.0	39,255.1	40,132.9	2.2%
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	22.0%	21.2%	21.4%	21.5%	21.3%	-0.2%
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	9,265.2	9,275.4	9,998.6	10,763.8	10,879.1	1.1%

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



- مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى **5.5%** بنهاية عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **5.6%** بنهاية عام **2024**، في حين ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **75.7%** خلال عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **74.5%** خلال عام **2024**. هذا وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.8%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **18.0%** خلال عام **2024**. وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **148.4%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **144.7%** خلال عام **2024**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وحققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات (ROA) بلغ **1.0%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **1.1%** خلال عام **2024**، فيما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته **8.6%** خلال عام **2025**، مقارنةً بنسبة **9.1%** خلال عام **2024**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2025 - 2022)

المؤشر (%)	2025	2024	2023	2022	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	5.5%	5.6%	5.1%	4.5%	-0.1%
نسبه تغطية الديون غير العاملة	75.7%	74.5%	75.6%	81.5%	1.2%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	5.7%	6.1%	5.4%	3.8%	-0.4%
نسبه كفاية راس المال	17.8%	18.0%	17.9%	17.3%	-0.2%
نسبه السيولة القانونية	148.4%	144.7%	142.5%	138.0%	3.7%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	8.6%	9.1%	9.3%	8.8%	-0.5%
العائد على الموجودات (ROA)	1.0%	1.1%	1.1%	1.0%	-0.1%

- هيكل أسعار الفائدة

استقرت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بنهاية أيار من عام **2026** مقارنةً بالثلاثة أشهر الأولى من عام **2026**. وبلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **5.75%** وسعر إعادة الخصم **6.75%** وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة **6.50%**، فيما بلغ سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة **5.50%**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2022	2023	2024	2025	أيار 2026	التغير %
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %						
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	6.50	7.50	6.50	5.75	5.75	-
سعر إعادة الخصم	7.50	8.50	7.50	6.75	6.75	-
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	8.25	7.25	6.50	6.50	-
سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	7.25	6.25	5.50	5.50	-

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب **0.66%** بنهاية أيار من عام **2026**. فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.37%** والودائع لأجل **4.93%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	أيار 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %						
-0.03	0.66	0.69	0.69	0.53	0.37	تحت الطلب
0.04	0.37	0.33	0.32	0.31	0.41	توفير
-0.29	4.93	5.22	5.88	5.94	4.61	لأجل

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ سعر الفائدة على الجاري مدين **8.12%** بنهاية أيار من عام **2026**. وانخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليلبلغ **7.54%**. كما انخفض سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة ليلبلغ **8.52%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	أيار 2026	2025	2024	2023	2022	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %						
-0.02	8.12	8.14	8.72	9.07	8.30	جاري مدين
-0.40	7.54	7.94	8.30	8.82	8.34	قروض وسلف
-1.10	8.52	9.62	10.25	8.69	8.36	كمبيالات واسناد مخصومة

- تقاص الشيكات (نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات)

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات خلال شهر أيار من عام **2026** ما مجموعه **551.8** ألف شيك بقيمة **3.333** مليار دينار. أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **18.6** ألف شيك ونسبة **3.4%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **103.6** مليون دينار ونسبة **3.1%** من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب إعادة الشيكات فقد كانت بما مجموعه **12.4** ألف شيك (بقيمة 66.9 مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **66.7%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية **6.2** ألف شيك (بقيمة 36.7 مليون دينار) ونسبة **33.3%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة وذلك بنهاية شهر أيار من عام **2026**.

- أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر حزيران من عام 2026 بنسبة 3.01% ليبلغ 5895 نقطة، هذا وشهدت أسعار الإغلاق لأحد عشر بنكاً انخفاضاً تراوح ما بين 0.4% إلى 26.7%، فيما شهدت أسعار الإغلاق لبنكين اثنين ارتفاعاً بنسبة 1.9% و 3.4%.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر حزيران من عام 2026 حوالي 23.2 مليون سهم وإجمالي عدد عقود بلغ 16461 عقداً، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي 96.4 مليون دينار.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر حزيران 2026

(من 1-30 حزيران 2026)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الإغلاق السابق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	7.83	7.83	6.96	7.23	-0.6	7.42	21	47,212,261	6,360,282	5,233
بنك الاتحاد	UBSI	3.29	3.46	2.9	2.91	-0.38	3.24	21	1,249,927	385,754	612
بنك الإسكان	THBK	4.89	5	4.8	4.86	-0.03	4.91	19	338,162	68,811	244
بنك المال	CAPL	2.82	2.83	2.74	2.81	-0.01	2.79	21	4,539,376	1,627,083	785
البنك الأهلي	AHLI	1.42	1.42	1.35	1.39	-0.03	1.39	21	1,988,218	1,426,689	658
بنك القاهرة عمان	CABK	1.45	1.54	1.43	1.5	0.05	1.48	21	4,380,602	2,954,667	969
بنك الأردن	BOJX	2.6	2.68	2.54	2.65	0.05	2.61	21	877,096	336,322	363
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.8	4.86	4.75	4.76	-0.04	4.79	21	28,065,917	5,865,828	5,694
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	4.16	4.3	2.96	3.05	-1.11	3.69	21	1,834,877	497,575	1,131
البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.11	3.23	3	3.04	-0.07	3.14	20	1,898,405	605,398	472
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.69	1.72	1.68	1.68	-0.01	1.7	14	144,481	84,958	82
البنك التجاري الأردني	JCBK	1.32	1.34	1.25	1.31	-0.01	1.32	13	3,728,947	2,825,366	49
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.89	0.9	0.82	0.84	-0.05	0.85	19	178,728	210,101	169
المجموع لقطاع البنوك											
									96,436,995	23,248,834	16461

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر حزيران = 5895.41 / التغير عن الشهر السابق = -3.01%
* المصدر: بورصة عمان



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسات



التدفقات الطيفية

الدكتور حسام باسم حداد



لم تعد حركة الأموال والاستثمارات العابرة للحدود في العصر الرقمي المعاصر تتبع الأنماط الكلاسيكية الجامدة، بل تحولت إلى ما يُعرف بمصطلح التدفقات الطيفية (Spectral Flows) الذي يُعبر بذكاء عن تحول المال من حالته الصلبة مثل: المصانع والأصول العقارية والبنية التحتية إلى حالته الغازية أو الموجية: كأرقام وخوارزميات تتحرك في أجزاء من الثانية، أي طيف واسع وممتد من الأدوات المالية شديدة التنوع والسرعة. إن هذه التدفقات تشبه ألوان الطيف الفيزيائي في تداخلها وتحولها المستمر فهي لا تقتصر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التقليدية كبناء المصانع وتطوير البنية التحتية، بل تمتد لتشمل صفقات رأس المال المخاطر العابرة للقارات وصناديق التحوط عالية المخاطر والتمويل الهجين وصولاً إلى الأموال الساخنة التي تلاحق الفروق اللحظية في أسعار الفائدة والعملات بنقرة زر واحدة. هذا التداخل والسيولة الفائقة يعيدان صياغة مفهوم الجغرافيا الاقتصادية بشكل جذري حيث لم يعد المال كياناً مادياً مستقراً يمكن احتواؤه، بل تحول إلى موجات رقمية عابرة تتدفق عبر شبكات الألياف الضوئية وتحركها الخوارزميات الذكية، لتتجاوز الحدود السياسية وتفرض واقعاً اقتصادياً جديداً تسيطر فيه سرعة الحركة على حجم رأس المال نفسه.

يعني تراجع قدرة الحكومات على صياغة سياسات اقتصادية مستقلة تلي الاحتياجات التنموية المحلية أولاً إذ إن الخوف من هروب رأس المال الطيفي يمثل اليوم أداة ضغط غير مرئية تمارسها الأسواق العالمية لتوجيه القرارات التشريعية والسيادية داخل الدول.

علوّة على ذلك، تمتد الأبعاد السياسية والاقتصادية للتدفقات الطيفية لتتقاطع بشكل معقد مع صراع العدالة التوزيعية والمعايير التنظيمية الدولية، حيث تبرز معركة خفية وشرسة حول كيفية حوكمة هذه الأموال وفرض الضرائب العادلة عليها. إن مرونة هذه التدفقات تتيح للشركات عابرة القارات والصناديق السيادية ممارسة الهندسة المالية والتخطيط الضريبي العدواني، مستغلةً بدقة التباين والاتساع بين القوانين المحلية للدول المختلفة لتهريب الأرباح وتوجيه التدفقات نحو الملاذات الضريبية الآمنة، مما يحرم الدول المضيفة التي وفرت البنية التحتية والبيئة التشغيلية من عوائد ضريبية عادلة تسهم في تمويل الخدمات العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي وهو ما يعمق الفجوة الاقتصادية بين المراكز المالية العالمية والأطراف النامية.

برأيي، أن هناك محاولات دولية حثيثة لتطوير أطر محاسبية موحدة ومعايير إفصاح صارمة لضبط هذا الطيف وضمان شفافيته مثل مبادرات فرض حد أدنى للضرائب على الشركات متعددة الجنسيات وتبادل المعلومات المصرفية التلقائي بين الدول. ومع ذلك، فإن هذه الجهود التنظيمية تصطدم دائماً بمقاومة شرسة من كيانات مستفيدة وضغوط سياسية تمارسها قوى اقتصادية كبرى تجد في هذه السيولة الطيفية أداة غير معلنة للنفوذ والسيطرة مما يؤكد في النهاية أن ساحة الميزانيات الدولية وحركة رؤوس الأموال العبر-حدودية لم تعد مجرد تفاصيل تقنية صامتة، بل هي ميدان سياسي مفتوح تتصارع فيه القوى لتوجيه السيولة العالمية وصياغة استقرار الاقتصاد الدولي في القرن الحادي والعشرين.

تاريخياً كان رأس المال يحتاج إلى دورات زمنية ممتدة لينتقل من بيئة استثمارية إلى أخرى مستنداً إلى معاملات ورقية وتدقيق بشري مطول يحكم حركته عبر القنوات الرسمية. أما اليوم، فإن الطيفية تعني التحرر الكامل من قيد الزمن والمكان إذ يتم تسهيل الأصول المعقدة وتحويلها إلى التزامات رقمية مرنة يمكن تداولها وإعادة تدويرها في أسواق متباعدة في ذات الوقت. هذا المفهوم يعيد إلى الأذهان الثورة الفيزيائية التي أثبتت أن الضوء يتصرف كموجة وجسيم في آن واحد. فالمال الرقمي المعاصر يمتلك هذه الطبيعة المزدوجة فهو قيمة حسابية ثابتة مسجلة في الدفاتر من جهة وموجة فائقة السرعة قادرة على التلاشي والظهور في بقعة أخرى من العالم دون أثر مادي ملموس، مما يجعل تتبع مساره التقليدي أمراً شبه مستحيل.

وتكمن الخطورة الهيكلية لهذه التدفقات الطيفية في طبيعتها المتقلبة وضبابية تتبعها، مما يضع السيادة المالية للدول الناشئة على المحك ويحول أسواقها إلى ساحات شديدة الحساسية للاضطرابات الخارجية وعرضة للهزات المفاجئة. إن هذه الأموال ونظراً لطبيعتها اللامادية وقدرتها على الدخول والخروج من الأسواق في غضون ثوانٍ معدودة، تملك القدرة على إنعاش اقتصادات بأكملها وفك أزمات السيولة الخانقة فجأة لكنها في المقابل قد تتسبب في انهيارات مالية متلاحقة وتراجع حاد في قيم العملات المحلية إذا ما قررت الخوارزميات الدولية سحب هذه الاستثمارات بشكل جماعي نحو ملاذات أكثر أماناً عند أول بادرة أزمة أو تغير طفيف في مؤشرات الثقة العالمية، مما يترك للاقتصادات المحلية في مواجهة فراغ مفاجئ وعميق.

هذا التذبذب الحاد وغير المتوقع يحرم صانعي القرار الاقتصادي من ميزة التخطيط طويل الأجل ويجعل الموازين التجارية وموازن المدفوعات في حالة استنفار دائم وقلق مستمر من التحولات الفجائية. في ظل هذا المشهد المعقد، تصبح الدول مجبرة على تكييف سياساتها النقدية والمالية وحتى معاييرها المحاسبية والضريبية التي يفرضها هذا الطيف الاستثماري لضمان بقائه وعدم هروبه، مما



بنك الإسكان
Housing Bank

جوائز الإسكان بكل مكان

للمزيد، امسح الرمز



افتح أو غّد حساب التوفير لفرصة ربح جوائز كاش
موزعة على جميع المحافظات والفروع

-خاضع لشروط وأحكام البنك. -تنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31 -خاضع لقرينة الدخل على الجوائز.



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار محلية ودولية



40% من النمو الاقتصادي جاء من الصناعة والقطاع يرفع مساهمته إلى 23.1% من الناتج المحلي

واصل القطاع الصناعي خلال الربع الأول من العام 2026 تعزيز موقعه باعتباره المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في المملكة، بعدما سجل نمواً بلغت نسبته 4.8 بالمئة، متجاوزاً وتيرة النمو المسجلة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، في مؤشر يعكس استمرار تعافي النشاط الإنتاجي واتساع مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني.

بعدما حققت نمواً بنسبة 5.3 بالمئة، وأسهمت منفردة بنحو 0.86 نقطة مئوية من إجمالي النمو الاقتصادي، إلى جانب استحوادها على 16.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس مكانتها باعتبارها أكبر الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية في المملكة.

ولم يقتصر الأداء الإيجابي على الصناعات التحويلية، إذ سجل قطاع التعدين نمواً بنسبة 4.7 بالمئة، فيما حقق قطاع الكهرباء نمواً بلغ 4.3 بالمئة، وقطاع المياه 4.5 بالمئة، في دلالة على التحسن المتوازن في مختلف مكونات القطاع الصناعي.

ويشكل القطاع الصناعي حالياً نحو 23.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، موزعة بين الصناعات التحويلية بنسبة 16.6 بالمئة، وقطاع التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 3.9 بالمئة، وإمدادات الكهرباء والغاز بنسبة 2.1 بالمئة، إضافة إلى إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات بنسبة 0.8 بالمئة، ما يجعله أحد أكبر القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد الوطني.

ووفق تحليل أعدته غرفة صناعة الأردن، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى نحو 2.274 مليار دينار خلال الربع الأول، مقارنة مع 2.170 مليار دينار للفترة ذاتها من العام 2025، بما يعكس زيادة ملموسة في حجم الإنتاج الصناعي ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

ويبرز القطاع الصناعي اليوم كأبرز مساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ وفر ما يقارب 1.15 نقطة مئوية من إجمالي النمو الاقتصادي البالغ 2.9 بالمئة، أي ما يعادل نحو 40 بالمئة من النمو المتحقق خلال الربع الأول، الأمر الذي يؤكد استمرار القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعة، في قيادة النشاط الاقتصادي.

كما أظهرت البيانات تسارعاً واضحاً في أداء القطاع الصناعي، بعدما ارتفع معدل نموه من 3.4 بالمئة في الربع الأول من العام الماضي إلى 4.8 بالمئة خلال الفترة نفسها من العام الحالي، بزيادة بلغت 1.4 نقطة مئوية، وهو ما يعادل نمواً بنسبة تقارب 41 بالمئة مقارنة بالفترة السابقة. وتواصل الصناعات التحويلية قيادة هذا الأداء.



وإنما أيضاً عبر تعزيز القيمة المضافة، وتحفيز الاستثمار، ودعم الصادرات، وتوفير فرص العمل. كما تعكس المؤشرات قدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على مسار النمو في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة، مستفيداً من حالة الاستقرار التي يتمتع بها الأردن، إلى جانب الإجراءات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية الصناعة، والمضي في تنفيذ مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص.

وتبرز هذه النتائج أهمية الاستمرار في دعم القطاع الصناعي خلال المرحلة المقبلة، عبر تسريع تنفيذ الأولويات المرتبطة بخفض كلف الإنتاج، وتوسيع برامج دعم الصادرات، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الصناعية، بما يضمن الحفاظ على زخم النمو وتعزيز مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني.

وتشير مؤشرات الأداء إلى أن الصناعات التحويلية تواصل تسجيل تسارع في وتيرة النمو للعام الثالث على التوالي، إذ ارتفع معدل نموها من 4.1 بالمئة في الربع الأول من عام 2024 إلى 5.1 بالمئة خلال الفترة نفسها من عام 2025، قبل أن يصل إلى 5.3 بالمئة في الربع الأول من العام الحالي، وهو من أعلى المعدلات التي سجلها القطاع خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس تنامي القدرة الإنتاجية للصناعة الأردنية وارتفاع تنافسياتها وتوسعها في الأسواق المحلية والخارجية رغم استمرار التحديات الإقليمية والعالمية.

ويرى القطاع الصناعي أن هذه النتائج تؤكد استمرار الصناعة الأردنية في أداء دورها كرافعة رئيسة للاقتصاد الوطني، ليس فقط من خلال مساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي،

2.02 مليار دولار استثمارات والمملكة تتقدم إلى المرتبة



واصل الأردن خلال عام 2025 تعزيز حضوره على خريطة الاستثمار الإقليمي، بعدما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة بأكثر من 25 بالمئة لتصل إلى نحو 2.022 مليار دولار، في واحدة من أعلى معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة، وفق بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان التجارة "ضمان".

ويعكس هذا الأداء تحسناً في جاذبية البيئة الاستثمارية الأردنية، تزامناً مع تقدم المملكة إلى المرتبة السابعة عربياً والـ 74 عالمياً في المؤشر المجمع لمكونات مناخ الاستثمار لعام 2025، متقدمة مركزين مقارنة بالعام السابق، لتبقى ضمن أفضل الدول العربية أداءً في هذا المؤشر.

ويأتي هذا التقدم في وقت شهدت فيه المنطقة العربية تحديات استثمارية متزايدة، إذ أظهر التقرير السنوي الحادي والأربعون لمناخ الاستثمار العربي لعام 2026 تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بنسبة 10 بالمئة خلال عام 2025 لتبلغ 119.3 مليار دولار، مع استمرار تركيز أكثر من 80 بالمئة منها في ثلاث دول عربية، وانخفاض حصة المنطقة إلى 7.3 بالمئة من إجمالي التدفقات العالمية.

كما سجلت تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية انخفاضاً بنسبة 9 بالمئة لتصل إلى 112 مليار دولار، متأثرة بالتطورات الجيوسياسية التي فرضت ضغوطاً إضافية على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الجديدة.

ورغم هذه الظروف، حافظ الأردن على موقعه بين الدول العربية الأكثر تنافسية في بيئة الاستثمار، إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب،

حيث تصدرت الإمارات الترتيب العربي، تلتها قطر والسعودية، ثم سلطنة عمان والكويت والبحرين، فيما جاء الأردن في المرتبة السابعة عربياً، متقدماً مباشرة على المغرب.

وأكد تقرير "ضمان" أن تحسين البيئة الاستثمارية في المنطقة العربية يتطلب برامج إصلاح متكاملة تشمل أربعة محاور رئيسية، تبدأ بتعزيز الاستقرار

أجنبية إلى الأردن في 2025... 74 عالمياً في مناخ الاستثمار

الحكومية، إلى جانب تعزيز الحوكمة والشفافية، وتطوير منظومة العدالة وإنفاذ القانون، وتوفير أدوات متخصصة لحماية المستثمرين وتأمين استثماراتهم ضد المخاطر السياسية والتجارية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فأوصى التقرير بمواصلة الإصلاحات التي تستهدف استقرار الأسعار والعملات، وتطوير الأنظمة الضريبية والجمركية، وتعزيز البنية التحتية والخدمات اللوجستية، إلى جانب توسيع دور القطاع الخاص، وتنويع القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالحوافز الاستثمارية.

كما دعا التقرير إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير التعليم والتدريب، وسد فجوة المهارات، ورفع مرونة أسواق العمل، وتسهيل توفير الأراضي الصناعية والخدمات، وتنويع مصادر التمويل بما يدعم تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وأشار التقرير إلى أن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، والبدء بالإصلاحات الأكثر تأثيراً والأقل كلفة، والاعتماد على التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية، تمثل عوامل رئيسية لتسريع تحسين تنافسية الاقتصادات العربية في المؤشرات الدولية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وتواصل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان التجارة، التي تأسست عام 1974 وتعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم، دورها في دعم تدفقات الاستثمار بين الدول العربية وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية، من خلال توفير خدمات ضمان الاستثمار وأئتمان التجارة والمساهمة في معالجة المخاطر التي تواجه المستثمرين في المنطقة.



السياسي والأمني، مروراً بتطوير البيئة التشريعية والمؤسسية، وتحسين السياسات الاقتصادية، وصولاً إلى تنمية عناصر الإنتاج ورفع كفاءة رأس المال البشري.

وفي الجانب المؤسسي، شدد التقرير على أهمية تحديث التشريعات المرتبطة بالاستثمار، وتبسيط الإجراءات، وتسريع التحول الرقمي للخدمات

5260 دولاراً نصيب الفرد يرفع الأردن إلى فئة الدخل المتوسط الأعلى في تصنيف البنك الدولي

التحديات الإقليمية المحيطة.

ويعد الانتقال إلى فئة الدخل المتوسط الأعلى مؤشراً على تطور الأداء الاقتصادي للمملكة وتعزيز مكانتها ضمن الاقتصادات متوسطة الدخل، كما يعكس تحسناً في القدرة الإنتاجية ومستوى النشاط الاقتصادي، ويعزز ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين بمتانة الاقتصاد الأردني.

ومن المتوقع أن ينعكس هذا التطور تدريجياً على طبيعة العلاقة التمويلية بين الأردن وعدد من المؤسسات المالية والتنمية الدولية، إذ تنتقل الدول المصنفة ضمن هذه الفئة إلى أدوات وبرامج تمويل تتناسب مع مستويات الدخل الأعلى، بما يفتح المجال أمام صيغ تمويل وتنمية أكثر تطوراً.

ويصدر البنك الدولي تصنيفاته الخاصة بمجموعات الدخل مرة واحدة سنوياً، اعتماداً على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وفق "طريقة أطلس"، ويُعد هذا التصنيف أحد أهم المؤشرات الدولية التي تستند إليها المؤسسات المالية والتنمية في تصميم برامج التمويل والدعم والتعاون مع مختلف دول العالم.

سجل الأردن خلال العام 2026 تحولاً اقتصادياً لافتاً بعد انتقاله رسمياً إلى فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، وفق التحديث السنوي لتصنيفات الدخل الصادر عن البنك الدولي للسنة المالية 2027، في خطوة تعكس تطور المؤشرات الاقتصادية وتحديث المنظومة الإحصائية الوطنية.

وجاء هذا التصنيف بعد أن بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المملكة، وفق "طريقة أطلس" المعتمدة لدى البنك الدولي، 5260 دولاراً أميركياً، متجاوزاً الحد الأدنى المعتمد لفئة الدخل المتوسط الأعلى والبالغ 4636 دولاراً.

ويستند هذا التحول إلى مجموعة من العوامل، أبرزها إعادة تأسيس الحسابات القومية التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة، والتي شملت تحديث سنة الأساس وتوسيع نطاق التغطية الإحصائية، وهو ما أظهر أن حجم الاقتصاد الأردني يزيد بنحو 10 بالمئة مقارنة بالتقديرات السابقة.

كما يعكس التصنيف استمرار الاقتصاد الأردني في تحقيق نمو مستقر مدعوماً بمرونة القطاعات الاقتصادية، وتحسن أداء الصادرات، والحفاظ على الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، رغم استمرار

بورصة عمّان تحقق التزاماً كاملاً بإفصاحات الاستدامة لعام 2025

وشهد عام 2025 توسعاً في ثقافة الإفصاح الطوعي، إذ بادرت شركة مجموعة الخليج للتأمين - الأردن وشركة الأولى للتأمين إلى إصدار تقارير الاستدامة لأول مرة وفق معايير GRI، رغم عدم خضوعهما لمتطلبات المؤشر القياسي ASE20، في خطوة تعكس تزايد إدراك الشركات لأهمية الإفصاح غير المالي ودوره في تعزيز الحوكمة ورفع مستوى الشفافية.

وأشار الوظائف إلى أن بورصة عمّان أتاحَت تقارير الاستدامة عبر موقعها الإلكتروني ضمن قسم التعاميم والإفصاحات، بما يتيح للمستثمرين والجهات المعنية الاطلاع على أداء الشركات في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ويأتي هذا الإنجاز امتداداً لقرار البورصة، المطبق منذ عام 2022، بإلزام شركات عينة المؤشر القياسي ASE20 بإصدار تقارير الاستدامة، في إطار استراتيجية تستهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتعزيز تنافسية الشركات المدرجة، إلى جانب تلبية الطلب المتزايد من المستثمرين المحليين والأجانب على معلومات الاستدامة باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في تقييم الشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية.

واصلت بورصة عمّان تعزيز مسار الإفصاح والاستدامة في سوق رأس المال الأردني، بعدما حققت الشركات المدرجة والملتزمة بتقديم تقارير الاستدامة السنوية عن عام 2025 نسبة التزام بلغت 100 بالمئة، من خلال تزويد البورصة بتقاريرها ضمن المدد الزمنية المحددة عبر نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL.

وأكد المدير التنفيذي لبورصة عمّان، مازن الوظائف، أن الالتزام الكامل يعكس مستوى متقدماً من الامتثال للقوانين والتعليمات النازمة للإفصاح، كما يؤكد تنامي اهتمام الشركات بقضايا البيئة والمسؤولية المجتمعية والحوكمة (ESG)، باعتبارها أحد العناصر الأساسية في تعزيز الثقة وجاذبية سوق رأس المال.

وأوضح أن قواعد تقديم تقارير الاستدامة تلزم الشركات المكونة لعينة المؤشر القياسي ASE20، إضافة إلى أي شركة سبق أن كانت ضمن العينة، بإعداد تقاريرها وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، بحيث تقدم خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية إذا كانت مستقلة عن التقرير السنوي، أو خلال ثلاثة أشهر إذا كانت مدمجة معه.

700 مليون دولار لدع خارطة إصلاح لتحويل الاستقرار

مع موافقة مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي على تقديم قرض بقيمة 700 مليون دولار للأردن، تدخل الشراكة بين الجانبين مرحلة جديدة تركز على تحويل الاستقرار الاقتصادي الذي حققته المملكة خلال السنوات الأخيرة إلى نمو يقوده القطاع الخاص، عبر حزمة واسعة من الإصلاحات التشريعية والمالية والرقمية، بما ينعكس على الاستثمار والتشغيل والتنافسية.

للمعاملات الإلكترونية والتجارة العابرة للحدود، إلى جانب توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين بنظام العقود المرنة والدوام الجزئي، بما يسهم في استقطاب مزيد من العاملين إلى الاقتصاد الرسمي.

كما يتضمن البرنامج إصلاحات تستهدف قطاع الطاقة عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع النقل والتوليد والتخزين، بما يدعم أمن الطاقة ويشجع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

وفي جانب التمويل، يركز البرنامج على تطوير أدوات تمويل جديدة وتحديث أسواق رأس المال، بما يشمل اعتماد آليات مثل التمويل الجماعي، وتوسيع الإقراض القائم على التدفقات النقدية، وهي أدوات تستهدف بشكل خاص منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نحو 99 بالمئة من إجمالي الشركات العاملة في الأردن.

ويأتي التمويل ضمن برنامج تمويل سياسات التنمية للنمو والتنافسية في الأردن (المرحلة الثانية)، الذي يهدف إلى دعم تنفيذ مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، من خلال تعزيز بيئة الأعمال، وتوسيع فرص التمويل، وتسريع التحول الأخضر والرقمي، وتهيئة الظروف اللازمة لخلق فرص عمل أكثر وأفضل.

ويرتكز البرنامج على مؤشرات اقتصادية تعكس متانة الاقتصاد الأردني رغم التحديات الإقليمية، إذ حافظت المملكة على استقرار الاقتصاد الكلي، وسجلت نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 بالمئة خلال عام 2025، كما تمكنت من المحافظة على أول ترقية لتصنيفها الائتماني السيادي منذ أكثر من عقدين، وهو ما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني ويهيئ الأرضية لجذب استثمارات جديدة.

ويستهدف البرنامج جعل الأردن أكثر جاذبية للاستثمار من خلال تبسيط إجراءات الترخيص في مختلف القطاعات، وتحديث الإطار القانوني

م الاقتصاد الأردني... ار إلى استثمارات وفرص عمل



ويؤكد هذا البرنامج توجه الأردن نحو بناء اقتصاد أكثر تنافسية يعتمد بصورة أكبر على الاستثمار الخاص، مع الاستفادة من فرص التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، في وقت تمثل فيه الإصلاحات الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية لرفع معدلات النمو، وتعزيز قدرة الشركات على التوسع، وخلق فرص عمل مستدامة، بما ينسجم مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي ومسار التنمية خلال السنوات المقبلة.

وتشمل الإصلاحات كذلك توسيع وصول أصحاب المنشآت الصغيرة غير المتعاملين مع البنوك إلى الحسابات التجارية، وتعزيز التمويل الأخضر من خلال تفعيل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية الخضراء، إضافة إلى تحديث الإطار القانوني لمنتجات التأمين، والتحول الكامل إلى المدفوعات الحكومية الرقمية، بما يسهم في خفض تكاليف المعاملات، ورفع الكفاءة، وتعزيز الشمول المالي والرقمي.

100 مليون دولار لشركة تستهدف 7 قط



يشكل تأسيس الشركة الأردنية العُمانية للاستثمار برأسمال يبلغ 38.5 مليون ريال عُماني، ما يعادل نحو 100 مليون دولار، خطوة جديدة في مسار تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الأردن وسلطنة عُمان، عبر إطلاق منصة استثمارية مشتركة تستهدف تنفيذ مشاريع في عدد من القطاعات الحيوية ذات الأولوية في البلدين.

وجاء تأسيس الشركة مناصفة بين صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني وجهاز الاستثمار العُماني، في إطار اتفاقية شراكة استراتيجية تهدف إلى توسيع الاستثمارات المشتركة، وتعزيز التكامل الاقتصادي، وفتح آفاق جديدة أمام رؤوس الأموال في مشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة.

وتركز الشركة الجديدة على الاستثمار في سبعة قطاعات رئيسية تشمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة والغذاء، والصناعات الدوائية والمعدات الطبية، والطاقة، والتعدين، والسياحة، والخدمات اللوجستية، بما ينسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية في البلدين، ويعزز فرص النمو والاستثمار المستدام.

وأكد رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الدكتور عز الدين كناكيرة أن تأسيس الشركة يمثل محطة استراتيجية في جهود الصندوق لتوسيع حضوره الاستثماري على المستوى الإقليمي، من خلال بناء شراكات طويلة الأمد تقوم على توظيف الخبرات

استثمارية أردنية عُمانية ساعات اقتصادية

ورؤوس الأموال في مشاريع ذات جدوى اقتصادية وتنموية.

وأشار إلى أن الشركة المشتركة تعكس رؤية استثمارية موحدة بين الأردن وسلطنة عُمان، تقوم على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الاستثمارية، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة المشاريع المنتجة.

من جانبه، أكد نائب رئيس جهاز الاستثمار العُماني للاستثمار، ملهم بن بشير الجرف، أن هذه الشراكة تمثل امتداداً للعلاقات التاريخية بين البلدين، وتجسد التوجه نحو تعميق التعاون الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الواعدة ذات الأثر المستدام.

ومن المتوقع أن تسهم الشركة الأردنية العُمانية للاستثمار في توفير منصة مؤسسية لدعم الشركات، وتعزيز فرص التوسع في الأسواق، والاستفادة من المزايا التنافسية التي يمتلكها الأردن وسلطنة عُمان، إلى جانب تشجيع نقل الخبرات والمعرفة، وخلق فرص استثمارية جديدة تدعم التنمية الاقتصادية في البلدين.

وتعكس هذه الخطوة توجهاً متزايداً نحو بناء شراكات استثمارية عربية مشتركة، تقوم على توحيد الموارد والخبرات، وتعزيز تدفقات الاستثمار بين الدول العربية، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويعزز التكامل الإقليمي في القطاعات الإنتاجية والخدمية.



100 مليون دولار...

بنك الإسكان يقود أول إصدار لإسناد

رأسخ بنك الإسكان مكانته في قيادة التمويل المستدام في الأردن، بعدما أطلق أول إسناد قرض أزرق (Blue Bonds) في المملكة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، ضمن برنامج تمويلي تبلغ قيمته الإجمالية 200 مليون دولار، بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، في خطوة تعكس قيادة البنك في تطوير أدوات التمويل المبتكرة لدعم المشاريع الوطنية الاستراتيجية.

وإدارة الموارد المائية والبنية التحتية المستدامة. وأكد الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمار الصفدي، أن الإصدار يعكس الدور القيادي للبنك في تحفيز التنمية الاقتصادية عبر حلول تمويلية مبتكرة، مشيراً إلى أن البنك واصل خلال السنوات الأخيرة توسيع حضوره في تمويل المشاريع الوطنية الكبرى، وكان قد قاد في عام 2025 ترتيب قرض التجمع البنكي المحلي لمشروع الناقل الوطني بقيمة 800 مليون دينار أردني.

وأضاف أن هذه الخطوة تسهم في دعم البرنامج الوطني للأمن المائي، وتعزز مكانة الأردن كمركز إقليمي متقدم في تبني أدوات التمويل

ويخصص صافي عائدات الإصدار لتمويل المشاريع المرتبطة بالموارد المائية، وفي مقدمتها مشروع الناقل الوطني للمياه، بما يعزز جهود المملكة في مواجهة تحديات الأمن المائي، ويؤكد الدور المتنامي الذي يؤديه بنك الإسكان في تمويل المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاستراتيجي.

ويشكل الإصدار محطة جديدة في مسيرة البنك، إذ يعد أول أداة تمويل زرقاء من نوعها في الأردن، ويمثل نقلة نوعية في سوق رأس المال المحلي من خلال إدخال أدوات استثمارية متخصصة تستهدف تمويل مشاريع حماية

قرض أزرق في الأردن



ويعكس هذا الإصدار قدرة بنك الإسكان على تنويع مصادر التمويل، وتوظيف الأدوات المالية الحديثة وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يوجه الاستثمارات نحو المشاريع ذات الأثر البيئي والاقتصادي طويل الأجل، ويعزز دور القطاع المصرفي الأردني في تمويل التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

المستدام، في وقت تتزايد فيه أهمية ربط التمويل بالأهداف البيئية والتنموية.

من جانبه، وصف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإصدار بأنه محطة فارقة في مسيرة التمويل المستدام في الأردن، مؤكداً أن الشراكة مع بنك الإسكان تمهد الطريق أمام مزيد من الإصدارات التمويلية المتخصصة في المنطقة.

3.04 مليار دينار تداولات العقار وإيرادات الأراضي ترتفع



شهد سوق العقار الأردني أداءً مستقراً خلال النصف الأول من العام 2026، مع تسجيل نشاط ملحوظ في حركة التداول وارتفاع إيرادات دائرة الأراضي والمساحة، في مؤشرات تعكس استمرار الطلب على مختلف أنواع العقارات، رغم التحديات الاقتصادية التي تواجه السوق.

وبحسب التقرير الشهري الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة، بلغ حجم التداول في سوق العقار بالمملكة خلال النصف الأول من العام الحالي نحو 3.042 مليار دينار، فيما ارتفعت إيرادات الدائرة بنسبة 5 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى نحو 129 مليون دينار.

وأظهرت بيانات التقرير أن شهر حزيران شكّل نقطة نشاط لافتة في السوق، إذ ارتفعت حركة بيع العقارات بنسبة 12 بالمئة مقارنة مع حزيران من العام الماضي، وبنسبة 13 بالمئة مقارنة مع شهر أيار، ما يعكس تحسناً في وتيرة التداول خلال نهاية النصف الأول.

كما سجلت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة خلال شهر حزيران نمواً قوياً، بارتفاع بلغت نسبته 39 بالمئة مقارنة مع الشهر نفسه من

في الأردن خلال النصف الأول... مع إلى 129 مليون دينار

عام 2025، لتصل إلى نحو 24 مليون دينار، وهو ما يعكس زيادة في قيمة وحجم المعاملات المنجزة خلال الشهر.

وعلى صعيد القطاعات الفرعية، ارتفعت حركة بيع الشقق خلال شهر حزيران بنسبة 12 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بالتوازي مع ارتفاع بيوعات الأراضي بالنسبة ذاتها، في مؤشر على تحسن النشاط في السوق السكنية والأراضي على حد سواء.

وفيما يتعلق باستثمارات الشركات، أظهر التقرير أن عدد العقارات التي اشترتها الشركات في المملكة خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 4633 عقاراً، بما يعكس استمرار حضور الشركات في السوق العقارية واستمرار تنفيذ عمليات الشراء والاستثمار خلال الفترة الماضية.

وتعكس مؤشرات النصف الأول من العام استمرار النشاط في السوق العقارية الأردنية، مدعوماً بارتفاع حركة التداول والإيرادات، مع تسجيل أداء إيجابي في مختلف مكونات السوق، سواء الشقق أو الأراضي أو استثمارات الشركات، وهو ما يمنح القطاع زخماً مع بداية النصف الثاني من العام.



21 دولة و11 مليار دولار.. فاخوري يقود استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

في خطوة تعكس تنامي أهمية منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على أجندة التمويل والاستثمار الدولي، تولى الأردني عماد نجيب فاخوري مهامه نائباً إقليمياً لرئيس مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الذراع المعنية بالقطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي، ليتولى الإشراف على أعمال المؤسسة في منطقة تضم نحو 700 مليون نسمة وتمتد عبر 21 دولة، مع إدارة محفظة استثمارية نشطة تتجاوز قيمتها 11 مليار دولار.

الاستفادة من الخبرات العالمية التي تمتلكها مجموعة البنك الدولي في مجال تنمية القطاع الخاص، بما يسهم في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة ودعم الاقتصادات التي تمر بمراحل انتقالية، وتوفير حلول عملية للتحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه دول المنطقة.

وأشار إلى أن أولويات المؤسسة تشمل خلق فرص عمل نوعية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ودعم جهود إعادة الإعمار في الدول المتأثرة بالصراعات، إلى جانب تعزيز قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات العالمية والإقليمية، والمساهمة في معالجة تحديات الغذاء والمياه والطاقة والتمويل.

كما شدد على أهمية توسيع الاستثمارات في قطاعات التصنيع والخدمات والبنية التحتية

ويمثل هذا التعيين محطة مهمة في مسيرة المؤسسة، التي تركز على تعزيز دور القطاع الخاص بوصفه محركاً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، في وقت تواجه فيه العديد من اقتصادات المنطقة تحديات تتعلق بزيادة معدلات التوظيف، وجذب الاستثمارات، وتسريع وتيرة التنمية المستدامة.

وسيقود فاخوري، من المكتب الإقليمي للمؤسسة في دبي، جهود توسيع الاستثمارات الخاصة، وتعزيز الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص، والعمل على تهيئة بيئات أعمال أكثر قدرة على استقطاب رؤوس الأموال، إلى جانب دعم الأسواق الصاعدة وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي.

وأكد فاخوري أن المرحلة المقبلة تتطلب



وخلال مسيرته، قاد تطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وأسهم في إطلاق عدد من مشاريع الشراكة الكبرى بين القطاعين العام والخاص، وشارك في تأسيس شركات وطنية استراتيجية تعمل وفق نموذج الشراكة، ما عزز خبرته في تصميم وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى وجذب التمويل الخاص.

ويأتي هذا التعيين في وقت يتزايد فيه التركيز الدولي على دور القطاع الخاص في تمويل التنمية، خصوصاً في الأسواق الناشئة، وسط توجه متنامٍ نحو توظيف الاستثمارات الخاصة في دعم النمو الاقتصادي، وتحفيز الابتكار، وتعزيز الاستفادة الاقتصادية في المنطقة.

المستدامة، إضافة إلى تطوير أدوات التمويل المبتكر والشامل، بما يعزز تنافسية الاقتصادات ويضمن وصول آثار النمو الاقتصادي إلى مختلف فئات المجتمع، خصوصاً الشباب والنساء والمجتمعات الأقل حظاً.

ويحمل فاخوري خبرة تمتد بين العمل الحكومي والاقتصادي والمؤسسات الدولية، إذ انضم إلى مجموعة البنك الدولي عام 2019، بعد مسيرة شغل خلالها عدداً من المناصب الوزارية في الأردن، من بينها وزير التخطيط والتعاون الدولي، ووزير الدولة لتطوير القطاع العام، ووزير الدولة للمشاريع الكبرى، كما تولى إدارة مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني، وكان عضواً في مجلس الأعيان.

46.4% حصة المستثمرين غير الأردنيين من القيمة السوقية لبورصة عمان حتى نهاية حزيران 2026

بينما بلغت قيمة مبيعاتهم 2.3 مليون دينار، أو ما نسبته 4.4 بالمئة من إجمالي مبيعاتهم.

وعلى صعيد هيكل الملكية، حافظ المستثمرون غير الأردنيين على مساهمة مرتفعة في الشركات المدرجة، إذ بلغت حصتهم مع نهاية شهر حزيران 2026 نحو 46.4 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية لبورصة عمان، فيما بلغت حصة المؤسسات الاعتبارية الاستثمارية، بما تشمل الشركات والمؤسسات والصناديق، نحو 32.8 بالمئة من القيمة السوقية.

وتظهر البيانات أن المستثمرين العرب يستحوذون على 30 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، مقابل 16.4 بالمئة للمستثمرين غير العرب، ما يؤكد استمرار الدور المحوري لرؤوس الأموال العربية في هيكل الملكية داخل السوق المالية الأردنية.

قطاعياً، سجل القطاع الصناعي أعلى نسبة مساهمة للمستثمرين غير الأردنيين بواقع 51 بالمئة من القيمة السوقية لشركاته، تلاه القطاع المالي بنسبة 48.5 بالمئة، فيما بلغت مساهمتهم في قطاع الخدمات 22.7 بالمئة، بما يعكس تفاوت مستويات الاستثمار الأجنبي بين القطاعات الاقتصادية المدرجة في بورصة عمان. ■

أظهرت بيانات بورصة عمان أن قيمة مشتريات المستثمرين غير الأردنيين من الأسهم خلال شهر حزيران 2026 بلغت 42.2 مليون دينار، بما يمثل 11.6 بالمئة من إجمالي قيمة التداول في السوق، مقابل مبيعات بلغت 51.3 مليون دينار، ليسجلوا صافي بيع خلال الشهر.

وعلى مستوى النصف الأول من العام، بلغت قيمة مشتريات غير الأردنيين نحو 198.8 مليون دينار، شكلت 11.9 بالمئة من إجمالي حجم التداول، في حين وصلت قيمة مبيعاتهم إلى 235.5 مليون دينار، ما يعكس استمرار نشاطهم في السوق مع ميل العمليات نحو التخارج الصافي خلال الفترة.

وتشير البيانات إلى أن المستثمرين العرب واصلوا استحوادهم على الحصة الأكبر من تعاملات غير الأردنيين، إذ بلغت قيمة مشترياتهم خلال شهر حزيران نحو 39 مليون دينار، أي ما نسبته 92.4 بالمئة من إجمالي مشتريات المستثمرين غير الأردنيين، فيما بلغت قيمة مبيعاتهم 49 مليون دينار، مشكلة 95.6 بالمئة من إجمالي مبيعات غير الأردنيين.

في المقابل، بلغت قيمة مشتريات المستثمرين غير العرب خلال الشهر 3.2 مليون دينار، بما يعادل 7.6 بالمئة من إجمالي مشتريات غير الأردنيين.

دراسة تكشف دور الصناعة الأردنية في كبح انتقال التضخم العالمي إلى السوق المحلية

جزء من هذه الزيادات وعدم نقلها بالكامل إلى المستهلك النهائي.

وأشار رئيس غرفة صناعة الأردن، فتحي الجغبير، إلى أن النتائج تعكس الدور الاستراتيجي الذي تؤديه الصناعة الوطنية، ليس فقط باعتبارها محركاً للإنتاج والتشغيل والصادرات، وإنما أيضاً كأحد ركائز الاستقرار الاقتصادي، مؤكداً أن المصانع الأردنية تحملت جانباً كبيراً من الارتفاعات التي شهدتها كلف الإنتاج للحفاظ على استقرار السوق المحلية وحماية القوة الشرائية للمواطنين.

وأضاف أن قدرة القطاع الصناعي على التعامل مع التحديات العالمية عززت مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات الخارجية، مبيناً أن وجود قاعدة صناعية وطنية قوية ومتنوعة يشكل أحد أهم عناصر الأمن الاقتصادي، ويحد من انتقال الأزمات العالمية إلى الأسواق المحلية.

وتسلط الدراسة الضوء على أهمية القطاع الصناعي بوصفه شريكاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب دوره التقليدي في دعم النمو وخلق فرص العمل وزيادة الصادرات، بما يعزز قدرة الاقتصاد الأردني على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية بكفاءة أكبر.

أكدت دراسة أعدتها غرفة صناعة الأردن أن القطاع الصناعي الأردني شكّل خلال السنوات الأخيرة أحد أبرز عوامل الاستقرار الاقتصادي، بعدما لعب دوراً محورياً في الحد من انتقال موجة التضخم العالمية إلى السوق المحلية، وأسهم في الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، رغم الارتفاعات غير المسبوقة في كلف الإنتاج عالمياً.

وجاءت الدراسة بعد تسجيل الأردن معدلات تضخم أقل من العديد من الاقتصادات العالمية خلال السنوات الخمس الماضية، حيث حلت العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين والتضخم الاستهلاكي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2026، بهدف قياس مدى مساهمة القطاع الصناعي في امتصاص الصدمات السعيرية العالمية والحد من انعكاسها على السوق المحلية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الصناعة الوطنية لم تكن مصدراً رئيسياً للضغوط التضخمية، بل أدت دوراً موازناً ساعد في تخفيف آثار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام والشحن العالمي واضطرابات سلاسل التوريد، من خلال استيعاب

3.8 مليار دينار صادرات ص نمو 9.5% يعزز انتشا



واصلت صادرات غرفة صناعة عمّان تسجيل أداء إيجابي خلال النصف الأول من عام 2026، بعدما ارتفعت بنسبة 9.5 بالمئة لتصل إلى 3.801 مليار دينار، مقارنة مع 3.472 مليار دينار خلال الفترة نفسها من عام 2025، في مؤشر يعكس استمرار قوة القطاع الصناعي الأردني وقدرته على التوسع في الأسواق الخارجية رغم التحديات الإقليمية والدولية.

ويبرز هذا الأداء مكانة الصناعة الأردنية باعتبارها أحد أهم محركات الاقتصاد الوطني، مستفيدة من جودة المنتج المحلي وتنوع القاعدة الإنتاجية ومرونة الشركات الصناعية في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية، إلى جانب نجاحها في تعزيز حضورها داخل الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة في أوروبا وآسيا وإفريقيا.

وتظهر البيانات الإحصائية لغرفة صناعة عمّان أن معظم القطاعات الصناعية سجلت نمواً في صادراتها خلال النصف الأول من العام، باستثناء قطاعي الصناعات الجلدية والمحيكات الذي تراجع بنسبة 0.4 بالمئة، وقطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات الذي انخفضت صادراته بنسبة 10.8 بالمئة.

في المقابل، تصدر قطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية قائمة القطاعات الأسرع نمواً، محققاً ارتفاعاً

صناعة عمّان في 6 أشهر... المنتج الأردني عالمياً

بلغت نسبته 44.2 بالمئة، فيما سجل قطاع الصناعات التعدينية أقل معدل نمو بين القطاعات الصناعية بنسبة 4.8 بالمئة.

وعلى صعيد الأسواق الخارجية، حافظت الأسواق العربية والآسيوية على مكانتها كأبرز وجهات الصادرات الصناعية الأردنية، فيما واصلت الصناعة الوطنية توسيع انتشارها في أسواق غير تقليدية، الأمر الذي يعكس تنوع الوجهات التصديرية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق.

وجاءت الهند والولايات المتحدة والسعودية والعراق في مقدمة الدول المستقبلة لصادرات غرفة صناعة عمّان، بإجمالي بلغ نحو 1.935 مليار دينار خلال النصف الأول من العام.

واستقرت قيمة الصادرات إلى الهند عند نحو 532 مليون دينار، فيما ارتفعت الصادرات إلى السعودية بنسبة 1.9 بالمئة لتصل إلى 426 مليون دينار، مقابل 417 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وسجلت الصادرات إلى العراق واحدة من أعلى معدلات النمو بين الأسواق الرئيسية، بعدما ارتفعت بنسبة 19 بالمئة لتصل إلى نحو 537 مليون دينار مقارنة مع 451 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2025، بما يعكس استمرار تعافي الحركة التجارية بين البلدين.



أميركا الجنوبية 36 مليون دينار، إضافة إلى نحو 41 مليون دينار للأسواق أخرى.

وعلى مستوى القطاعات، تصدرت الصناعات التعدينية قائمة الصادرات بقيمة بلغت نحو 853 مليون دينار، تلتها الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل بقيمة 808 ملايين دينار، ثم الصناعات الترموية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية بنحو 536 مليون دينار.

كما بلغت صادرات الصناعات الجلدية والمحيطات نحو 503 ملايين دينار، والصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات 460 مليون دينار، فيما سجل قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية صادرات بقيمة 389 مليون دينار.

وتوزعت بقية الصادرات على قطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية بقيمة 176 مليون دينار، وقطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية بنحو 163 مليون دينار، وقطاع الصناعات الإنشائية بقيمة 104 ملايين دينار، فيما بلغت صادرات الصناعات الخشبية والأثاث نحو 11 مليون دينار.

ويعكس هذا الأداء استمرار قدرة الصناعة الأردنية على الحفاظ على تنافسيتها في الأسواق الخارجية، مستندة إلى تنوع منتجاتها واتساع قاعدة أسواقها، بما يعزز دور القطاع الصناعي كأحد أهم روافع النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات الوطنية.

وفي المقابل، تراجعت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة 24.9 بالمئة لتبلغ 440 مليون دينار مقارنة مع 585 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، إلا أنها بقيت ضمن أكبر الأسواق المستقبلية للمنتجات الصناعية الأردنية.

كما سجلت الصادرات إلى سوريا نمواً لافتاً بنسبة 27.1 بالمئة لتصل إلى نحو 203 ملايين دينار، مقابل 159 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، فيما ارتفعت الصادرات إلى فلسطين بنسبة 32.5 بالمئة لتبلغ نحو 109 ملايين دينار مقارنة مع 82 مليون دينار.

وامتد نمو الصادرات كذلك إلى العديد من الأسواق الأخرى، من بينها أرمينيا وإسبانيا وأستراليا والأرجنتين والبحرين والكويت والبرازيل والسودان والنرويج والمكسيك، وهو ما يعكس اتساع الرقعة الجغرافية للصادرات الأردنية وتعزيز حضورها في أسواق متنوعة.

ووفقاً للتوزيع الجغرافي، استحوذت الدول العربية على الحصة الأكبر من صادرات غرفة صناعة عمان بقيمة بلغت 1.935 مليار دينار، تلتها الدول الآسيوية غير العربية بقيمة 896 مليون دينار، ثم دول أميركا الشمالية بقيمة 470 مليون دينار.

كما بلغت قيمة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي نحو 255 مليون دينار، وإلى الدول الأوروبية من خارج الاتحاد 131 مليون دينار، فيما وصلت الصادرات إلى الدول الإفريقية إلى نحو 37 مليون دينار، ولدول

12,449 سجلاً تجاريًا جديدًا و4,991 اسمًا تجاريًا خلال النصف الأول من 2026

الخاص في مقدمة أولوياتها، باعتبارهما من المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل.

وفي هذا الإطار، تواصل مديرية السجل التجاري تطوير خدماتها الرقمية وتسهيل إجراءات تأسيس الأعمال، بما يوفر بيئة أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين، ويعزز كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة لقطاع الأعمال.

كما تؤدي المديرية دوراً محورياً في تنظيم النشاط التجاري، من خلال تسجيل وإشهار أسماء التجار والمؤسسات التجارية بما يعزز الثقة والشفافية في التعاملات التجارية، إلى جانب إشهار الحقوق على الأموال المنقولة، الأمر الذي يوفر معلومات مهمة للمشتري والممولين عند اتخاذ قرارات التمويل أو الشراء، ويسهم في حماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في السوق.

وتعكس هذه المؤشرات استمرار تطور منظومة تسجيل الأعمال في المملكة، بما يدعم بيئة الاستثمار ويعزز قدرة الاقتصاد الأردني على استقطاب المزيد من المبادرات والمشاريع الجديدة، في ظل التركيز على التحول الرقمي ورفع كفاءة الخدمات الحكومية الموجهة لقطاع الأعمال.

واصلت بيئة الأعمال الأردنية تسجيل مؤشرات إيجابية خلال النصف الأول من عام 2026، مع ارتفاع وتيرة تأسيس المؤسسات الفردية وتسجيل الأسماء التجارية، في دلالة على استمرار النشاط الاقتصادي وتزايد توجه الأفراد نحو إطلاق مشاريعهم الخاصة والاستثمار في السوق المحلية.

ووفق بيانات مديرية السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بلغ عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات الفردية المسجلة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 12,449 سجلاً تجاريًا، فيما جرى تسجيل 4,991 اسمًا تجاريًا، وهي أرقام تعكس استمرار الحراك في قطاع الأعمال، وتؤشر إلى تنامي المبادرات الفردية وريادة الأعمال.

وتأتي هذه النتائج في ظل مواصلة الوزارة تنفيذ إجراءات تستهدف تطوير بيئة الأعمال، من خلال تبسيط إجراءات التسجيل، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، بما يختصر الوقت والجهد على المستثمرين وأصحاب الأعمال، ويرفع كفاءة إنجاز المعاملات.

وتنسجم هذه الخطوات مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، التي تضع تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز نمو القطاع

افتح حساب توفير بريميز وتمتع بعائد سنوي

4%

فائدة سنوية
مدفوعة شهرياً

* تطبق الشروط والأحكام



كابيتال
بنك



@Capitalbankjo



06 5100 220



capitalbank.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأخبار المصرفية



البنك العربي يطلق حملة ترويجية لحساب "عبر الحدود" للمغتربين الأردنيين



المبادرة في إطار حرص البنك العربي على تقديم حوافز نوعية تضاف إلى المزايا المتعددة التي يوفرها حساب "عبر الحدود".

وفي تعليقه على إطلاق الحملة، قال السيد يعقوب معنوق، مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي - الأردن: "تأتي حملة "نورت البلد" في إطار اهتمام البنك العربي بالمغتربين الأردنيين وتوفير حلول مالية تختصر المسافات عليهم وتبقيهم على تواصل مستمر مع بلدهم". وأضاف: "تتيح الحملة فرصة الاستفادة من المزايا التي يوفرها حساب "عبر الحدود"، إلى جانب فرصة الفوز بجوائز نقدية، بما يسهم في توفير تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة تمكنهم من إنجاز معاملاتهم البنكية في الأردن والخارج بكل يسر."

أطلق البنك العربي مؤخراً حملة "نورت البلد" للمغتربين الأردنيين القادمين إلى المملكة، بهدف تعريفهم بحساب "عبر الحدود" أحد الحلول المصرفية الرائدة التي يقدمها البنك، والمصمم خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المالية وتمكينهم من إنجاز معاملاتهم البنكية بسهولة ومرونة في الأردن وبلد اقامتهم.

يقدم برنامج "عبر الحدود" مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية التي تلبى متطلبات المغتربين، حيث يوفر وصولاً سهلاً وسريعاً إلى الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تطبيق "عربي موبايل"، بالإضافة لخدمات مميزة تشمل: فتح الحسابات في الأردن والمنطقة، وخدمة "عربي أكسيس" والتي تتيح التحويل الفوري بين حسابات العميل ضمن شبكة البنك العربي، كما يوفر البرنامج حلول التمويل العقاري والقروض السكنية للمغتربين التي تمكنهم من تملك العقارات في بلدهم الأم، مع فرصة الدخول تلقائياً في سحب أسبوعي للفوز بمبلغ 20,000 دينار أردني من خلال الحملة الترويجية للقروض السكنية التي أطلقها البنك مؤخراً. كما يوفر البنك حلول استثمارية من قبل فريق مختص بالإضافة إلى حلول التأمين المصرفي والتي تشمل خطط التأمين التقاعدي.

وتمنح الحملة، التي ستستمر لغاية 30 أيلول 2026، عملاء البرنامج الجدد فرصة الدخول في سحبات شهرية، يتم من خلالها اختيار خمسة رابحين في كل سحب، ليحصل كل منهم على جائزة نقدية بقيمة 2,500 دينار أردني. وتأتي هذه



البنك العربي يطلق حملة ترويجية خاصة بالقروض السكنية



أطلق البنك العربي مؤخراً حملة ترويجية جديدة للقروض السكنية، تتيح للعملاء بما فيهم الأردنيين المغتربين، فرصة الحصول على تمويل عقاري يشمل مجموعة من المزايا الحصرية والشروط التفضيلية ولفترة محددة.

وتأتي هذه الحملة، والتي ستستمر لغاية 31 تشرين الأول 2026، في إطار حرص البنك المستمر على تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومرنة تلبي مختلف احتياجات العملاء. حيث توفر الحملة الجديدة سعر فائدة تنافسي بنسبة 6.25%، بالإضافة إلى الإعفاء من عمولة المنح، ورسوم الرهن العقاري، ورسوم التخمين للقروض السكنية الجديدة وشراء المديونية، فضلاً عن تمويل يصل إلى 100% من قيمة العقار، مما يمنح العملاء مرونة أكبر في تحقيق خططهم السكنية.

وفي تعليقه على إطلاق هذه الحملة، أكد السيد يعقوب معتوق، مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي - الأردن، حرص البنك العربي المستمر على تقديم أفضل العروض والحلول التمويلية المرنة التي تلبي تطلعات العملاء وتدعم خططهم المستقبلية. وأضاف أن هذه الحملة الجديدة تمنح الراغبين في امتلاك عقار سكني فرصة حقيقية للاستفادة من مزايا تمويلية تنافسية تساهم في تخفيف الأعباء المالية عنهم، بما يتيح لهم اتخاذ قراراتهم بثقة واطمئنان.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك العربي يقدم حلول تمويلية متكاملة للأفراد تتضمن باقة متنوعة من القروض تشمل القروض العقارية والشخصية وقروض السيارات، بمزايا منافسة تتضمن: مبالغ قروض تناسب احتياجات العملاء، وفترات سداد مرنة، وأسعار فائدة تفضيلية، وذلك ضمن إجراءات ميسرة وسريعة.

وتتيح الحملة للعملاء الذين يحصلون على قرض سكني خلال فترة الحملة فرصة الدخول تلقائياً في سحب أسبوعي للفوز بـ 20,000 دينار أردني، الأمر الذي يضيف قيمة إضافية لتجربة امتلاك "بيت العمر" وتخفيف الأعباء المالية المرتبطة به.

ويستطيع عملاء البنك العربي الحصول على موافقة مبدئية فورية على القرض السكني من خلال خدمة "بيتي" المتاحة عبر تطبيق "عربي موبايل"، الخدمة الرقمية المتكاملة والأولى من نوعها في الأردن، التي تتيح للعملاء تقديم طلب قرض سكني والحصول على الموافقة المبدئية خلال دقائق. كما توفر أدوات ذكية تساعد العملاء في البحث عن العقارات إلكترونياً، والتخطيط المالي لتحقيق هذا الهدف، واحتساب قيمة القرض وفقاً لوضعهم المالي ومعاييرهم الخاصة مثل مساحة العقار والموقع المطلوب.



البنك العربي يجدد دعمه لمؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية



جدّد البنك العربي تعاونه الاستراتيجي مع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية للعام الثاني عشر على التوالي، مواصلاً دعمه المستمر للجهود الرامية الى تطوير التعليم وتعزيز التنمية المجتمعية في الأردن، بما ينسجم مع التزامه المتواصل بالاستثمار في الإنسان وتمكين المجتمعات المحلية.

ويأتي هذا التعاون دعماً لبرامج ومبادرات المؤسسة الرائدة في مجالات التعليم والتنمية، والتي ساهمت خلال عام 2025 في الوصول إلى أكثر من مليون مستفيد في مختلف محافظات المملكة. وقد شملت هذه البرامج تطوير المكتبات المدرسية، وتمكين المعلمين، وتعزيز دور المرأة، وتنمية مهارات الأطفال والشباب، ودعم الأيتام، إلى جانب توسيع فرص التعلم عبر منصات رقمية مبتكرة.

كما شهد التعاون مشاركة فاعلة من موظفي البنك العربي من خلال العديد من الفعاليات التطوعية، استهدفت مجالات وبرامج التعليم والطفولة وتمكين المرأة، حيث أسهمت هذه المشاركات في تعزيز أثر البرامج على المستفيدين والمجتمعات المحلية، وعكست روح المسؤولية والانتماء لدى المتطوعين.

ومن خلال تجديد اتفاقية التعاون، يواصل البنك العربي دعمه لعدد من البرامج والمبادرات النوعية، وفي مقدمتها برنامج "اقرأ" و "اقرأ لي" الهادفان إلى تنمية مهارات القراءة لدى الأطفال وترسيخ ثقافة المطالعة، إلى جانب دعم مبادرة "مدرستي" التي تهدف الى تحسين البيئة التعليمية والبنية التحتية للمدارس.

ويشمل التعاون كذلك تقديم منح دراسية من خلال "صندوق الأمان" لمساعدة ودعم الأيتام فوق

سن الثامنة عشرة لاستكمال تعليمهم وبناء مستقبل أفضل، إضافة الى دعم برامج تمكين المرأة وحماية الأسرة والطفل من خلال مؤسسة نهر الأردن. كما يمتد الدعم ليشمل برامج الجمعية الملكية للتوعية الصحية الهادفة إلى تعزيز الصحة النفسية والتعليمية للطلبة.

ويواصل البنك العربي دعم جهود تطوير قدرات المعلمين من خلال برنامج "علم بثقة" الذي تنفذه أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين بهدف تطوير قدراتهم المهنية والارتقاء بمخرجات العملية التعليمية. الى جانب المساهمة في تحسين البيئة المدرسية عبر مشروع "بيئتي الأجمل" بالتعاون مع جائزة الملكة رانيا العبدالله للتميز التربوي. كما يشمل التعاون دعم برنامج "التواصل مع المجتمع" بالتعاون مع متحف الأطفال، والذي يهدف إلى توعية الأطفال بقضايا مجتمعية ووطنية مهمة، فضلاً عن دعم منصة "إدراك" من خلال توفير دورات مجانية تساعد الطلبة والشباب على اكتساب مهارات تلبية احتياجات سوق العمل.

ويُعد البنك العربي من المؤسسات الداعمة لمؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية منذ عام 2014، حيث ساهم هذا التعاون في دعم وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي تركت أثراً ملموساً في مختلف أنحاء المملكة.



البنك العربي يدعم فعاليات الأندية الصيفية لمبادرة "مدرستي"



ويجسد هذا التعاون بين مبادرة مدرستي والبنك العربي أهمية تضافر الجهود بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في دعم العملية التعليمية، وإثراء تجارب الطلبة من خلال إتاحة الفرصة لهم للتفاعل المباشر مع خبرات عملية في مجالات متنوعة.

يذكر أن مبادرة "مدرستي"، التي أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبد الله عام 2008، تهدف إلى تحسين البيئة المادية والتعليمية في المدارس الحكومية الأكثر حاجة في مختلف محافظات المملكة، حيث قدمت منذ تأسيسها الدعم والخدمات التعليمية والتطويرية لـ 1,347 مدرسة حكومية، إيماناً بأهمية توفير بيئة تعليمية جاذبة تسهم في الارتقاء بمخرجات التعليم وتمكين الطلبة. ويواصل البنك العربي دعمه لمبادرة "مدرستي" منذ عام 2009، إيماناً بأهداف المبادرة في تحسين البيئة التعليمية والبنية التحتية للمدارس الحكومية في المملكة.

في إطار دعم البنك العربي المتواصل لمبادرة "مدرستي"، إحدى مبادرات مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية، شارك موظفو البنك في تنفيذ فعاليات الأندية الصيفية التي نظمتها المبادرة في كل من مدرسة محمد بن القاسم الثانوية للبنين بمنطقة القويسمة، ومدرسة المناخر الأساسية المختلطة في لواء سحاب، بمشاركة 100 طالب وطالبة، بواقع 50 طالباً وطالبة من كل مدرسة.

وجاءت هذه الفعاليات امتداداً لبرنامج الأندية الطلابية "مساحتي"، أحد البرامج التي تنفذها مبادرة "مدرستي" في المدرستين على مدار عام دراسي كامل، بهدف توفير بيئة تعليمية محفزة تسهم في تنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والقيادية لدى الطلبة، وتعزيز جاهزيتهم للمستقبل.

واستمرت فعاليات النادي الصيفي على مدار يومين، وتضمنت مجموعة متنوعة من الجلسات والأنشطة التفاعلية التي هدفت إلى توسيع معارف الطلبة وصقل مهاراتهم في مجالات متنوعة. وقدم عدد من موظفي البنك العربي جلسات متخصصة تناولت موضوعات الثقافة المالية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والموارد البشرية، والتسويق، إلى جانب أنشطة تفاعلية ركزت على تعزيز التفكير والإبداع لدى الطلبة.

كما نفذ معلمو المدرستين مجموعة من الأنشطة التي ركزت على تنمية وصقل مهارات القيادة، والتواصل، والعمل ضمن روح الفريق، وحل المشكلات، بما يعزز من بناء شخصية الطلبة ويثري تجربتهم التعليمية داخل المدرسة وخارجها.

البنك العربي يجدد رعايته الذهبية للنسخة الخامسة من سباق السيدات



قدّم البنك العربي رعايته الذهبية لفعاليات النسخة الخامسة من سباق السيدات، بتنظيم الجمعية الأردنية للماراثونات "Run Jordan" والذي أقيم مؤخراً في حدائق الحسين تحت شعار "اركضي عشانك".

ويهدف السباق الى تسليط الضوء على المرأة وإنجازاتها وتشجيع السيدات من كافة الفئات العمرية ومختلف مستويات

اللياقة البدنية على ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة ولا سيما رياضة الجري.

وضم السباق فئتي 2.6 كم و5.2 كم، حيث شهد تنافساً كبيراً بين المتسابقات سواء كانوا من العدّاءات المحترفات أو الهاويات بمشاركة نحو 1200 متسابقة من مختلف الفئات العمرية بالإضافة إلى وجود فئة خاصة في السباق للمتسابقات من ذوات الإعاقة البصرية. وقد دعم السباق جمعيات خيرية متعددة من خلال تنظيم بازار لمشاريع سيدات مبدعات عند خط النهاية، حيث أتيحت الفرصة للسيدات لعرض وبيع المنتجات اليدوية والمأكولات المنزلية.

وشارك البنك العربي في السباق من خلال جناح خاص عكس مدى حرصه على تعزيز الممارسات الصحية ودعمه للمبادرات المجتمعية الهادفة

والتواصل مع مختلف فئات المجتمع.

من جانبها، عبّرت الآنسة لينا الكرد، المدير العام للجمعية الأردنية للماراثونات الخيرية، عن اعتزاز الجمعية بالتعاون المستدام مع البنك العربي، مشيدةً بدوره كراعٍ ذهبي وداعم لمسيرة المرأة لتحقيق أهدافها نحو حياة صحية.

وتأتي رعاية البنك العربي لهذا السباق انطلاقاً من استراتيجية البنك العربي للاستدامة والمسؤولية المجتمعية وحرصه على المساهمة في المبادرات التي تعنى بدعم وتمكين المرأة في مختلف المجالات، بما فيها تلك المتعلقة بصحة المرأة ومشاركتها في النشاطات الرياضية والفعاليات المجتمعية المختلفة. حيث يشكل سباق السيدات منصة رياضية نسوية هامة إلى جانب دوره في رفع الوعي المجتمعي حول أهمية ممارسة الرياضة واتباع نهج حياتي صحي.



البنك العربي يطلق حملة ترويجية خاصة ببطاقة فيزا "النشامي"



متواصلًا للاتحاد الأردني لكرة القدم منذ أكثر من 15 عاماً، وهو الراعي الرئيسي للمنتخبات الوطنية بكافة فئاتها، حيث يقدم البنك الرعاية الرئيسية لكافة المنتخبات الوطنية للرجال والسيدات، ابتداءً من النشامي والنشاميات حتى منتخبات الفئات العمرية وصولاً إلى فعاليات كرة القدم في المدارس، بالإضافة لرعاية بطولات وأندية المحترفين.

أطلق البنك العربي مؤخراً حملة ترويجية مميزة لبطاقة فيزا "النشامي" البلاتينية الائتمانية من البنك العربي، وذلك بالتزامن مع تأهل المنتخب الوطني الأردني ومشاركته في مونديال كأس العالم 2026™.FIFA

وقد تم تصميم هذه البطاقة، والتي يصدرها البنك العربي حصرياً، لتعكس روح الدعم والمساندة للمنتخب الوطني لكرة القدم (منتخب النشامي). حيث تتيح البطاقة لحامليها فرصة التعبير عن فخرهم وتشجيعهم للمنتخب وتقديم لهم مزايا وعروض حصرية.

وتأتي هذه الحملة في إطار الشراكة الاستراتيجية المستمرة بين البنك العربي والاتحاد الأردني لكرة القدم، حيث تجسد التزام البنك الراسخ بدعم رياضة كرة القدم والمواهب الأردنية وتمكين الشباب.

وتتيح الحملة للعملاء الحصول على استرداد نقدي فوري بنسبة 10% من قيمة مشترياتهم عند الدفع باستخدام بطاقة فيزا "النشامي" البلاتينية من البنك العربي عبر تطبيق "عربي موبي كاش"، وبحد أقصى 25 ديناراً أردنياً لكل عميل طوال فترة الحملة التي ستستمر لغاية 19/07/2026. كما توفر بطاقة فيزا "النشامي" البلاتينية العديد من المزايا والعروض الحصرية الإضافية لحامليها، مثل إمكانية الدخول إلى صالات كبار العملاء في المطارات، إلى جانب حملات الاسترداد النقدي المتنوعة التي يتم تقديمها على مدار العام، ما يضيف قيمة أكبر لتجربة العملاء اليومية.

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي يقدم دعماً



البنك العربي يقدم دعمه لبرنامج "عابر سبيل" بالتعاون مع تكية أم علي



مختلف محافظات المملكة، من خلال برامج غذائية مستدامة تلتزم بمعايير الجودة والسلامة الغذائية، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الفئات الأكثر احتياجاً في الأردن.

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس سعي البنك لترسيخ أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن طريق العمل بشكل مستمر مع مختلف جهات المجتمع ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه الذي يُركّز على تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال المبادرات والأنشطة المتنوعة التي تسهم في خدمة عدة قطاعات تشمل الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.

قدّم البنك العربي دعمه لبرنامج "عابر سبيل" التابع لتكية أم علي، من خلال المشاركة في يوم تطوعي ساهم خلاله موظفو البنك في سكب وتقديم وجبات الغذاء الساخنة للمستفيدين في المقر الرئيسي لتكية أم علي بمنطقة المحطة في عمّان، وذلك في إطار التزام البنك بدعم المبادرات المجتمعية والإنسانية التي تسهم في تعزيز قيم التكافل والتضامن المجتمعي.

ويُعد برنامج "عابر سبيل" أحد البرامج التي تنفذها تكية أم علي لتوفير وجبات الغذاء الساخنة لعابري السبيل، حيث يتم تقديم ما بين 350 إلى 400 وجبة خلال أيام الأحد والثلاثاء والخميس من كل أسبوع، بما يسهم في دعم الأمن الغذائي وتلبية احتياجات المستفيدين.

يذكر أن جمعية تكية أم علي تأسست عام 2003، وتعمل على توفير الغذاء الصحي والمتوازن للأسر الأقل حظاً على مدار العام في



البنك العربي وبنك الملابس الخيري يواصلان رحلة العطاء للعام الثالث عشر ضمن برنامج "يوم اليتيم"



جّد البنك العربي دعمه لبنك الملابس الخيري، التابع للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، للعام الثالث عشر على التوالي ضمن برنامج "يوم اليتيم"، في إطار تعاون استراتيجي مستدام يهدف إلى دعم الأطفال الأيتام في مختلف محافظات المملكة، وتعزيز أثر العمل المؤسسي والتطوعي في خدمة الفئات المستهدفة.

وعلى مدار ثلاثة عشر عامًا من التعاون، نجح بنك الملابس الخيري والبنك العربي في خدمة

أكثر من 13 ألف طفل يتيم في مختلف محافظات المملكة، وتنفيذ عشرات الأنشطة والفعاليات الهادفة، بمشاركة متطوعي البنك العربي، في إطار نموذج رائد للعمل المجتمعي يترك أثراً إيجابياً ومستداماً في حياة الأطفال والأسر المحتاجة.

وفي إطار هذا التعاون، نظم بنك الملابس الخيري والبنك العربي فعالية خاصة احتفاءً بعيد الاستقلال الثمانين للمملكة الأردنية الهاشمية وتأهل المنتخب الوطني الأردني إلى نهائيات كأس العالم، استهدفت ما يقارب 230 طفل يتيم، وسط أجواء وطنية مفعمة بالفرح والفخر.

وتعبيراً عن الفخر بالإنجاز التاريخي للمنتخب الوطني، تم توزيع زي المنتخب الأردني وكرة قدم لكل طفل مشارك، بالإضافة إلى هدايا وملابس جديدة أدخلت البهجة إلى قلوب الأطفال.

وأكد عطوفة أمين عام الهيئة الخيرية الأردنية

الهاشمية، الدكتور حسين الشبلي، أن التعاون مع البنك العربي يمثل نموذجاً وطنياً رائداً في العمل المؤسسي المستدام، مشيراً إلى أن استمرار هذا التعاون للعام الثالث عشر يعكس الإيمان المشترك بأهمية الاستثمار في الأطفال، وتمكينهم، وإدخال الفرح إلى حياتهم.

وأضاف الشبلي أن برنامج "يوم اليتيم" يعكس رسالة بنك الملابس الخيري في الوصول إلى الأطفال والأسر الأكثر احتياجاً، ليس فقط من خلال تقديم الدعم، بل عبر مبادرات إنسانية ومجتمعية تمنح الأطفال لحظات فرح حقيقية وتعزز شعورهم بالاهتمام والانتماء.

ويُشار إلى أن البنك يتبنى نهجاً متكاملًا في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، يهدف إلى تعظيم أثره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تغطي عدة مجالات، تشمل الصحة، والتعليم، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، ودعم الأيتام، وتمكين المرأة.



البنك العربي يواصل دعمه لمهرجان "بالعربي 2026" في متحف الأطفال



واصل البنك العربي، للعام الثالث على التوالي، رعايته الحصرية لمهرجان "بالعربي 2026" الذي نظمه متحف الأطفال بالتعاون مع داركيلة وديمة للنشر. وتأتي هذه الرعاية في إطار التزام البنك المستمر بدعم المبادرات التعليمية والثقافية الهادفة إلى تعزيز الهوية واللغة العربية لدى الأطفال، من خلال تجارب تعليمية وتفاعلية تثري معرفتهم، وتعزز ارتباطهم بلغتهم وثقافتهم، وتنمي شغفهم بالقراءة والتعلم.

ويأتي هذا الدعم امتداداً للتعاون المستمر بين البنك العربي ومتحف الأطفال، والذي أثمر على مدار الأعوام الماضية عن تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج التعليمية، وبناء تجارب تعلم تفاعلية متكاملة، بما يعكس إيمان البنك بأن الاستثمار في المعرفة يشكل أحد محاور الأساسية للتنمية المجتمعية.

وفي إطار هذا التعاون، شارك عدد من موظفي البنك في تنفيذ أنشطة وفعاليات مختلفة مع الأطفال خلال المهرجان، كما تواجد البنك من خلال جناح خاص ببرنامج "جونير"، بالإضافة إلى ركن لمكتبة "درب المعرفة" التابعة لمؤسسة عبد الحميد شومان، ذراع البنك العربي للمسؤولية الثقافية والاجتماعية، بهدف غرس حب اللغة العربية وتشجيع الأطفال على المطالعة منذ الصغر.

وشهد المهرجان، الذي يُعد الأول من نوعه في الأردن، مشاركة ما يقارب 4000 زائر على مدار ثلاثة أيام، واستهدف الأطفال حتى عمر 12 عاماً وعائلاتهم، وتضمن المهرجان معرضاً للكتاب وأدب

الطفل بمشاركة نخبة من دور النشر والتوزيع، إلى جانب ركن للمنتجات والخدمات التعليمية التي قدمتها مؤسسات محلية وعربية. كما اشتمل على مجموعة متنوعة من الأنشطة الأدبية والفنية والقراءات القصصية بالتعاون مع 25 كاتباً ومؤلفاً متخصصاً في أدب الطفل، بالإضافة إلى العروض الموسيقية والفلكلورية التراثية التي أتاح للأطفال فرصاً أوسع لاستكشاف هويتهم ولغتهم وتنمية خيالهم وإبداعهم.

ويُعد هذا الدعم جزءاً من مبادرات البنك العربي ضمن برنامجه الخاص بالمسؤولية الاجتماعية (مُعًا)، الذي يساهم في دعم عدة قطاعات منها التعليم، حيث يدعم البنك العربي برنامج "التواصل مع المجتمع" التابع لمتحف الأطفال، والذي يضم العديد من الفعاليات والأنشطة الثرية التي تركز على أهم المناسبات والقضايا التي تهم الطفل والعائلة. كما يدعم البنك مهرجان الأردن للعلوم والفنون الذي يقيمه المتحف سنوياً خلال فترة الإجازة الصيفية.



البنك العربي يجدد رعايته لبرنامج "اليوم الدولي للعب" في متحف الأطفال



جّد البنك العربي رعايته لبرنامج "اليوم الدولي للعب" بالتعاون مع متحف الأطفال، احتفاءً باليوم الدولي للعب، والذي يصادف يوم 11 حزيران من كل عام، تأكيداً على دعم المبادرات التعليمية التي توظف اللعب كأداة للتعلّم لدى الأطفال والتي تسهم في دعم نموهم وتطوير قدراتهم وتنمية مهارات الإبداع والابتكار.

واستقطب البرنامج أكثر من 10 آلاف زائر، حيث شارك متطوعو البنك العربي في دعم وتنفيذ الأنشطة

المختلفة، ما أضاف قيمة نوعية إلى التجربة التعليمية المقدمة للأطفال. وتنوّعت فعاليات البرنامج لتشمل جلسات إرشادية بإشراف خبراء تربويين، إلى جانب ألعاب وأنشطة تفاعلية صُمّمت لتحفيز التفكير الإبداعي لدى الأطفال، وصقل قدراتهم في حل المشكلات، وتمكينهم من اختبار أفكار جديدة عبر اللعب والتجربة.

كذلك تضمّنت الفعاليات أنشطة علمية وفنية، وأنشطة حركية وجماعية نُظّمت في الساحة الخارجية بهدف تطوير المهارات الاجتماعية، وترسيخ قيم التعاون والتواصل بين الأطفال وأسره، وحثّهم على التعلّم من خلال اللعب والتفاعل مع أقرانهم. وقد استهدفت هذه

الفعاليات الفئة العمرية من 6 و12 عامًا، في حين خُصّص برنامج منفصل للأطفال الأصغر سنًا من عمر عام إلى 5 أعوام، اشتمل على أنشطة حركية وتفاعلية تُعزّز نموهم وتطوّر مهاراتهم في مراحلهم الأولى.

ويأتي هذا الدعم في إطار مبادرات البنك العربي للمسؤولية الاجتماعية "معًا"، التي تهدف إلى دعم عدد من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها التعليم. وفي هذا السياق، يواصل البنك العربي دعمه لبرنامج "التواصل مع المجتمع" في متحف الأطفال، الذي يقدّم مجموعة متنوعة من البرامج التفاعلية الهادفة، والمصممة لتعزيز تعلّم الأطفال وإثراء تجاربهم، مع التركيز على أبرز المناسبات والقضايا التي تهم الطفل والأسرة.

بنك الإسكان يصدر أول إسكان أزرق بالتعاون مع البنك الأوروبي

البنك وإستراتيجية البنك المركزي الأردني في مجال الاستدامة.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عمار الصفدي أن إصدار إسناد القرض الأزرق يشكل نقلة نوعية في سوق رأس المال الأردني، مبيناً أنها تعد بمثابة أداة استثمارية ومالية واعدة في مجال تمويل المشاريع المرتبطة بحماية وإدارة الموارد المائية والأنظمة البيئية والبنية التحتية المستدامة، وهو ما سيدعم البرنامج الوطني للأمن المائي في الأردن، كما سيعزز مكانة الأردن كمركز إقليمي متقدم في تبني التمويل المستدام.

وأضاف الصفدي أن هذه الخطوة تعكس الدور القيادي لبنك الإسكان في تحفيز وتسريع التنمية، من خلال الحلول المالية المتكاملة الموجهة لخدمة المشاريع الوطنية الاستراتيجية، لا سيما مشروع الناقل الوطني، الذي تولى البنك في عام 2025 قيادة ترتيب قرض التجمع البنكي المحلي المخصص للمشروع بقيمة تبلغ حوالي 800 مليون دينار أردني.

ومن جانبه، قال مدير المؤسسات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، السيد مايك تايلر: "إن إصدار أول سندات زرقاء في الأردن يمثل صفقة فارقة تعزز الرابط بين التمويل المستدام وأولويات الأمن المائي في المملكة.

أصدر بنك الإسكان أول إسناد قرض أزرق (Blue Bonds) في المملكة، بقيمة تبلغ 100 مليون دولار أمريكي ضمن البرنامج الذي تبلغ قيمته الاجمالية 200 مليون دولار أمريكي، تطرح على عدة مراحل من خلال تعاون استراتيجي مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ويخصص صافي عائداتها لتمويل المشاريع المستدامة المخصصة للموارد المائية ومشروع الناقل الوطني بشكل رئيسي، وذلك في خطوة تجسد قيادة البنك في تطوير أدوات التمويل المستدام والابتكار المالي.

حضر مراسم الإصدار كل من الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان السيد عمار الصفدي ومدير المؤسسات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية السيد مايك تايلر وممثلين عن إدارة الجانبين.

ويمثل هذا الإصدار المبتكر من إسناد القرض الأزرق محطة مهمة في مسيرة بنك الإسكان، إذ يعكس قدرته على تنويع مصادر التمويل المستدام من خلال توظيف الأدوات المالية المبتكرة والمتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية، لدعم التمويل الأخضر وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع والمبادرات التي تعزز المنافع والمرونة البيئية والاقتصادية والمناخية طويلة المدى، بما ينسجم مع رؤية

سناد قرض أزرق في الأردن لإعادة الإعمار والتنمية



ويهدف إلى توفير نحو 300 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً لمدينتي العقبة وعقّان، بما يكفي لتلبية احتياجات حوالي 4 ملايين مواطن. ويعزز المشروع الأمن المائي الوطني ويسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يمثل نموذجاً للتعاون بين القطاع المصرفي والمشاريع الوطنية الكبرى.

نحن فخورون بالبناء على شراكتنا القوية مع بنك الإسكان، والتي تمثل خطوة مهمة إلى الأمام للتمويل المستدام في الأردن، وتساعد في تمهيد الطريق لإصدارات السندات الموضوعية المستقبلية في جميع أنحاء المنطقة.

ويمثل مشروع الناقل الوطني أكبر مشروع للبنية التحتية المائية في تاريخ الأردن الحديث،

بنك الإسكان يفتتح مركز التدريب والتطوير الجديد بتجهيزات حديثة ومتطورة



ويتميز المركز الجديد ببيئة تدريبية متكاملة ومرنة، وتجهيزات عصرية، إلى جانب توظيف أحدث التقنيات والوسائل التدريبية التي تدعم تنفيذ البرامج المتخصصة، وتوفر تجربة تدريبية متطورة لموظفي البنك بمختلف مستوياتهم الوظيفية.

وينسجم افتتاح المركز مع منهج البنك الشامل لتمكين كوادره وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم، وضمن التزامه ببناء قدرات موظفيه ومواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي، بما يسهم في رفع مستوى جودة الأداء وتقديم تجربة مصرفية متطورة ومتكاملة للعملاء، وترسخ ثقافة التعلم المستمر، بما يعزز مسيرته في تحقيق التميز والريادة في القطاع المصرفي الأردني.

تحت رعاية رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، افتتح بنك الإسكان مركز التدريب والتطوير، وذلك في إطار توجهه الاستراتيجي نحو تطوير بيئة العمل وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وفق تصميم حديث يواكب أفضل المعايير والممارسات العالمية في مجالات التدريب والتطوير المؤسسي.

وجاء افتتاح المركز بحضور الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، وعدد من أعضاء الإدارة التنفيذية، حيث اطلع الحضور على مرافق المركز وتجهيزاته، وتم استعراض دوره المحوري في دعم برامج التدريب والتأهيل المستمر لموظفي البنك.

بنك الإسكان يوقع اتفاقية برنامج "الضمان من أجل التوظيف" مع الشركة الأردنية لضمان القروض



"الضمان من أجل التوظيف" يجسد توجهاً تنموياً يربط التمويل مباشرةً بخلق فرص العمل وتحقيق أثر اقتصادي ملموس، حيث يهدف إلى تمكين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو مقابل المساهمة في توليد وظائف جديدة للأردنيين.

وأضاف أن البرنامج يعزز الشمول المالي من خلال إتاحة التمويل لشريحة أوسع من المشاريع، وفي الوقت ذاته يخفف المخاطر الائتمانية على البنوك ومؤسسات التمويل، بما يدعم زيادة التدفقات التمويلية نحو القطاعات الإنتاجية ويعزز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

يُذكر أن برنامج "الضمان من أجل التوظيف" يُنفذ من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض بتمويل من الحكومة الألمانية من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)، ويهدف إلى تحفيز قطاع التمويل المصرفي لتعزيز مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل نوعية في كافة محافظات المملكة.

وقّع بنك الإسكان اتفاقية تعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض للانضمام إلى برنامج "الضمان من أجل التوظيف"، وتأتي هذه الشراكة النوعية لتمكّن بنك الإسكان من توفير حلول تمويلية أكثر مرونة وشمولية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم بشكل مباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوسيع نطاق الأعمال، وزيادة القدرة التنافسية لهذه المشاريع.

وفي تعليقه على توقيع الاتفاقية، أكد الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، عقار الصفدي، أن انضمام البنك لهذا البرنامج يجسد التزامه الراسخ بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني. وأوضح أن البنك يسعى من خلال هذا التعاون إلى تذليل العقبات التمويلية أمام هذه المشاريع، مما يتيح لها فرصاً أكبر للتوسع والابتكار، ويعزز في الوقت ذاته من قدرتها على استحداث فرص عمل مستدامة.

ومن جانبه، أكد السيد عدنان ناجي، المدير العام للشركة الأردنية لضمان القروض، أن برنامج

بنك الإسكان الراعي الباني والامتياز



وتأتي رعاية البنك للمعرض امتداداً لالتزامه بدعم قطاعات الأعمال المختلفة في الأردن والعراق، عبر توفير الحلول والأدوات المصرفية والتمويلية والتجارية والاستثمارية المتخصصة، وتسهيل الوصول إليها، لا سيما الرقمية التي تمكّن المؤسسات بما فيها الريادية والناشئة، وتعزز قدرتها على التوسع ودخول الأسواق الجديدة، مما يعكس مكانته كشريك مؤثر في تعزيز التدفقات المالية عبر الحدود، وفي تحفيز النمو وبناء مستقبل مالي مستدام في المنطقة.

وكان المعرض الذي استمر على مدار يومي 9 و10 حزيران الجاري، قد شكل فرصة هامة لتطوير الأعمال وتبادل الخبرات، مستهدفاً قطاعات حيوية عدة. ويشار إلى أن المعرض أقيم بالتعاون مع غرفتي صناعة الأردن وعمان واتحاد الغرف التجارية العراقية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية (جيدكو) والمجلس الاقتصادي العراقي وجمعية المستثمرين الأردنيين ورابطة الإعلام العراقية ورابطة المصارف الخاصة العراقية ومجلس الأعمال العراقي الكوري وغرفة تجارة وصناعة أربيل.

قدم بنك الإسكان رعايته البلاطينية لمعرض الوكالات والامتياز التجاري 2026، الحدث التجاري الأكبر الذي جمع الأردن والعراق، والذي عُقد تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، وحضره مندوباً عنه وزير الصناعة والتجارة والتموين معالي المهندس يعرب القضاة، بهدف ربط الشركات المحلية والعربية والدولية بالوكلاء والتجار والمستثمرين في الأردن والعراق، وفتح آفاق التعاون الاستثماري والتمثيل التجاري في العديد من القطاعات.

وتجسد هذه الرعاية حرص البنك على مساندة المبادرات الاقتصادية التي تستضيفها المملكة، لتعزيز دورها كمنصة لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، خاصة مع الأسواق الواعدة كالسوق العراقية، كما تترجم توجهه المستمر نحو ربط التمويل بفرص التجارة والاستثمار الفعلية، بالتوازي مع دعم التحول الرقمي في الخدمات المصرفية بما يدعم نماذج الأعمال الحديثة المعتمدة على التكنولوجيا، وبما يرسخ دور القطاع المصرفي الأردني كحلقة وصل بين رأس المال والنشاط الاقتصادي.

لا تيني لمعرض الوكالات تجاري 2026



فريق "إمكان الإسكان" يشارك في قطف محاصيل "مزرعة الدار" بالتعاون مع دار أبو عبدالله

والتشتيل، وتوفير الأدوات الزراعية، والتدريب العملي للمشاركين. وفي خطوة تهدف إلى تطوير المشروع واستدامته، استكمل البنك دعمه مؤخراً بتقديم التمويل اللازم لإنشاء وتجهيز وحدة متكاملة لفرز وتغليف المحاصيل داخل المزرعة، والتي ستساهم فور تشغيلها في رفع الجودة والقيمة التسويقية للمنتجات وتسهيل بيعها لضمان عائد اقتصادي مستمر للأسر.

ومن المتوقع أن يسهم هذا الدعم والتمويل الإضافي المخصص لوحدة الفرز والتغليف في تعزيز استمرارية المشروع وتوفير مصدر دخل ثابت، يتيح استثمار العائدات في تمويل دورات زراعية مستقبلية تحقيقاً للأثر التنموي المستدام.

وشملت الفعالية مشاركة المتطوعين ميدانياً في عمليات القطف وتجهيز المحاصيل، في تجسيد عملي لأهمية العمل التطوعي الذي يعد من الركائز الجوهرية لبرنامج "إمكان الإسكان"، والذي يواصل البنك تطويره وتوسيع نطاق أثره حيث شمل التمويل تشغيل 9 بيوت بلاستيكية.

شارك متطوعو بنك الإسكان ضمن فريق "إمكان الإسكان" في قطف محاصيل مزرعة "الدار/ باب عقان" التي تديرها جمعية دار أبو عبد الله لقطف محاصيل البيوت البلاستيكية التي تعمل بتكنولوجيا الزراعة المائية في محافظة جرش، والتي يدعمها البنك.

وجاءت هذه المشاركة في ختام الدورة الزراعية الأولى ضمن دعم البنك لمشروع الزراعة المائية، الهادف إلى تحقيق الاستدامة المعيشية للأسر المستفيدة. وتأتي هذه الخطوة تأكيداً على الشراكة الاستراتيجية الممتدة والمستمرة التي تجمع بنك الإسكان بجمعية دار أبو عبد الله منذ عام 2022، والتي تعكس التزام البنك عبر مظلة "إمكان الإسكان" للمسؤولية الاجتماعية بمساندة جهود الدار لتحويل الفئات المستهدفة إلى عناصر منتجة ومكتفية ذاتياً، استكمالاً للشراكة الطويلة مع تكية أم علي.

وقد قدم بنك الإسكان عبر "إمكان الإسكان" دعماً مباشراً لإنجاح هذا الموسم الزراعي عبر دعم تنفيذ دورتين زراعتين خلال العام الحالي في مزرعة "الدار/ باب عقان"، حيث شمل تغطية كلف البذار



بنك الإسكان يدعم جولات "الفن أداة للدمج: تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن" بالتعاون مع المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة



والحد من ظواهر العنف والتنمر، بالإضافة إلى محاربة الصور النمطية، وتنمية مهارات الحياة المستقلة والعمل الجماعي والاعتماد على الذات لدى المشاركين.

وينبثق هذا الدعم من رؤية برنامج "إمكان الإسكان" الذي يسعى لتحقيق أثر إيجابي ومستدام في المجتمع، من خلال دعم المبادرات التي تخدم مختلف شرائح المجتمع بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف محافظات المملكة.

يُذكر أن المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، التابع للجمعية الملكية للفنون الجميلة، يعد من المؤسسات الوطنية الرائدة التي تسعى منذ تأسيسها عام 1980 إلى نشر الوعي الفني والثقافي، ويمتلك تاريخاً عريقاً في تنظيم المعارض المحلية والدولية وإطلاق المبادرات التنموية الهادفة التي تتلاقى مع رؤية بنك الإسكان في تحقيق أثر إيجابي ملموس في المملكة.

استمراراً لجهوده في تمكين البرامج المجتمعية، أعلن بنك الإسكان عن التعاون مع المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، بحيث يقدم البنك الدعم لعدد من جولات المتحف المتنقل ضمن مشروع "الفن أداة للدمج: تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن"، وذلك تحت مظلة برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية "إمكان الإسكان".

ويساهم البنك في تمويل 6 زيارات ميدانية للمتحف المتنقل تمتد على مدار 3 أشهر، وتستهدف الأطفال والشباب ذوي الإعاقة، ويهدف المشروع إلى توفير بيئة دامجة تتيح لهذه الفئة التعبير عن مواهبهم وأفكارهم عبر أساليب فنية مبتكرة ملائمة لمختلف أنواع الإعاقات، بما يساهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم ودمجهم بفعالية في المجتمع.

وإلى جانب البعد الفني، يسعى البرنامج المعتمد للجولات إلى تحقيق جملة من الأهداف التوعوية والتنموية، ومن أبرزها رفع الوعي البيئي والصحي،

متطوعو "إمكان الإسكان" ينفذون مبادرات تنموية في عجلون



المحافظة.

وتأتي هذه الأنشطة الميدانية تجسيدا لرسالة برنامج "إمكان الإسكان" في إشراك موظفي البنك بشكل مباشر في إحداث أثر إيجابي ملموس، وتحويل الشراكات المؤسسية في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى واقع حي يخدم المجتمع والبيئة على حدٍ سواء.

يُذكر أن بنك الإسكان قد جدد رعايته الماسية للجمعية العربية لحماية الطبيعة لعام 2026، حيث يواصل دعم برنامج "القافلة الخضراء" للعام السادس على التوالي، إلى جانب دعم حزمة من المشاريع التنموية المستدامة التي تشمل تركيب أنظمة ري بالطاقة الشمسية، وسبل العيش المنتجة الدجاج البياض، وزراعة الأشجار المثمرة في مختلف محافظات المملكة.

في خطوة تؤكد التزامه المستمر بالمسؤولية المجتمعية والبيئية، نفذ متطوعو برنامج بنك الإسكان "إمكان الإسكان" مبادرات تنموية في محافظة عجلون، وذلك بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة.

وشملت مشاركة المتطوعين العمل الميداني على دعم مشروع "مناحل منتجة لقطاف العسل" من خلال توزيع خلايا نحل لإنتاج العسل وتوفير مستلزماتها الأساسية والإشراف الفني عليها لصالح الأسر المستفيدة، بالإضافة إلى مشاركتهم الفاعلة في زراعة عدد من الأشجار المثمرة في المنطقة. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين الأسر اقتصادياً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بما يضمن توفير مصادر رزق مستدامة للأسر العفيفة، إلى جانب زيادة الرقعة الخضراء وحماية التنوع الحيوي في

بنك الإسكان ينظم حملته السنوية للتبرع بالدم "النخوة بدمك" بالتعاون مع بنك الدم



المستمر بخدمة المجتمع.

وتنسجم حملة بنك الإسكان للتبرع بالدم السنوية "النخوة بدمك"، مع نهج البنك في ترسيخ شراكاته وتعاونيه المستمر مع المؤسسات الوطنية ذات الأثر الملموس والبصمات المميزة في الخدمة المجتمعية، بما يعزز الجهود المشتركة في خدمة الوطن والمواطن.

وانطلاقاً من مكانته كمؤسسة مالية رائدة ومسؤولة مجتمعيًا، يواصل بنك الإسكان تنفيذ مبادرات نوعية ومستدامة تُسهم في تعزيز جودة الحياة ودعم التنمية المجتمعية، من خلال برنامج "إمكان الإسكان"، وفي مقدمتها حملات التبرع بالدم التي تجسد قيم العطاء والتكافل، وترسخ الأثر الإيجابي للبنك في المجتمع.

بالتزامن مع اليوم العالمي للمتبرعين بالدم الذي يصادف 14/حزيران من كل عام، وبما يتناسب مع أهداف برنامج "إمكان الإسكان"، نفذ بنك الإسكان في مبناه الرئيسي في منطقة الشميساني، حملته السنوية للتبرع بالدم تحت شعار "النخوة بدمك" بالتعاون مع مديرية بنك الدم التابعة لوزارة الصحة وتحت إشراف كادر متخصص.

وقد شهدت الحملة مشاركة وإقبالاً واسعاً من موظفي البنك بمختلف مستوياتهم الوظيفية، في تجسيد لقيم التكافل الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية والعمل التطوعي، وإيماناً منهم بأهمية المساهمة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز مخزون الدم وإنقاذ حياة المرضى والمحتاجين، بما يعكس رسالة البنك الإنسانية والتزامه

كابيتال بنك يجدد شراكته مع جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية دعماً للأطفال فاقدى السند الأسري



لهم، مشيرةً إلى أهمية تكامل الجهود بين مختلف المؤسسات لدعم الفئات الأكثر حاجة وتعزيز أثر المبادرات المجتمعية المستدامة.

من جانبه، ثمن رئيس مجلس إدارة جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية، المهندس مصطفى الوشاح، دعم كابيتال بنك المتواصل للجمعية، مؤكداً أن هذه الشراكة تسهم في تعزيز قدرة الجمعية على الاستمرار في تقديم خدماتها وبرامجها للأطفال والشباب، وتوفير الرعاية والدعم اللازمين لهم ضمن بيئة أسرية مستقرة وأمنة.

ويعكس هذا التعاون المستمر بين كابيتال بنك وجمعية قرى الأطفال SOS الأردنية التزام الطرفين بدعم الأطفال والشباب فاقدى الرعاية الأسرية، والمساهمة في توفير فرص أفضل لهم للنمو والتعليم والاندماج الإيجابي في المجتمع.

جدد كابيتال بنك اتفاقية شراكته ودعمه السنوي لجمعية قرى الأطفال SOS الأردنية، تأكيداً على التزامه المتواصل بدعم المبادرات الاجتماعية والإنسانية التي تُعنى برعاية الأطفال والشباب فاقدى السند الأسري، والمساهمة في توفير بيئة مستقرة وأمنة تدعم نموهم وتمكينهم.

ويأتي تجديد هذه الشراكة في إطار حرص كابيتال بنك على مواصلة دعمه للبرامج والمبادرات ذات الأثر الاجتماعي المستدام، والتي تسهم في تعزيز جودة حياة الأطفال والشباب، وتمكينهم تعليمياً واجتماعياً، بما يساعدهم على بناء مستقبل أكثر استقراراً واستقلالية.

وأكدت رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك تولين بارطو، أن شراكة البنك المستمرة مع جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية تعكس اهتمامه بدعم المؤسسات التي تؤدي دوراً محورياً في رعاية الأطفال وتوفير بيئة أسرية داعمة

كابيتال بنك يحصل على جائزة "أفضل بنك رقمي في الأردن" من MEED للتميز المصرفي

أن هذا التكريم يعكس نجاح الاستراتيجية التي يتبناها كابيتال بنك في بناء تجربة مصرفية رقمية متكاملة تجمع بين الابتكار والكفاءة والتركيز على العميل، تقوم على تطوير حلول وخدمات مالية تواكب تطلعات الأفراد والشركات وتمنحهم تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة. حيث يجسد هذا الإنجاز وعد العلامة التجارية "مستعدون"، الذي يهدف إلى تمكين العملاء ومساعدتهم على الاستعداد بثقة لمتطلبات المستقبل، من خلال حلول مصرفية متطورة تلبي احتياجاتهم المتغيرة وتواكب طموحاتهم.

وتعد جوائز MEED للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جزءاً من منظومة MEED المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي، والتي تجمع قادة الصناعة عبر برامج الجوائز والمنتديات التنفيذية والدراسات والتغطيات المتخصصة، بهدف تسليط الضوء على المؤسسات التي تنجح في إحداث أثر حقيقي والمساهمة في رسم ملامح مستقبل العمل المصرفي في المنطقة.

ويواصل كابيتال بنك الاستثمار في تطوير قدراته الرقمية وتوسيع منظومة خدماته المصرفية، بما يعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة تقدم حلولاً مبتكرة تواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي، وتلبي تطلعات العملاء اليوم وفي المستقبل.

نال كابيتال بنك جائزة "أفضل بنك رقمي في الأردن" ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تكرّم المؤسسات المالية الرائدة في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، تقديرًا لتمييزها في تقديم حلول مصرفية مبتكرة وتحقيق أثر ملموس في الأسواق التي تعمل فيها.

ويجسد هذا التكريم نجاح كابيتال بنك في ترسيخ مكانته كأحد أبرز البنوك الرقمية في المملكة، من خلال الاستثمار المستمر في تطوير خدماته الرقمية، وتبني أحدث التقنيات المصرفية، وتقديم حلول مالية متطورة تركز على الابتكار وتضع العميل في صميم تجربة العمل المصرفي، بما يعزز جودة الخدمات المقدمة ويرتقي بتجربة العملاء.

وجرى اختيار البنوك الفائزة عبر عملية تقييم مستقلة ودقيقة أشرف عليها نخبة من كبار خبراء الصناعة والمختصين في القطاع المصرفي، حيث استندت عملية التحكيم إلى معايير تقيس قدرة المؤسسات على تحقيق نتائج ملموسة، وكفاءة التنفيذ، وتقديم حلول مصرفية مبتكرة تستجيب لاحتياجات العملاء وتواكب التطورات المتسارعة في القطاع المالي.

وفي تعليق للبنك على هذا الإنجاز، أكد

كابيتال بنك يعزز ثقافة الاستدامة من خلال مبادرات تفاعلية لموظفيه مستوحاة من تراث بني حميدة



في مبادرة تجمع بين الإبداع والاستدامة والعمل الجماعي، نظم كابيتال بنك ورشة عمل تفاعلية لموظفيه بعمل فني بيئي. حيث شارك الموظفون في تحويل أغصان الزجاجات البلاستيكية إلى عمل فني جماعي مستوحى من نقوش سجاد بني حميدة، أحد أبرز رموز التراث الأردني.

وتأتي الورشة ضمن مبادرة "الفن البيئي" التي تنفذها جمعية السوسنة الخضراء، الهادفة إلى

تحويل المواد القابلة لإعادة التدوير إلى أعمال فنية تساهم في نشر الوعي البيئي وتعزيز مفاهيم الاستدامة. وذلك من خلال استخدام المواد التي يقوم البنك على إعادة تدويرها كجزء من ممارساته المستدامة، فيما أتاحت المبادرة للمشاركين فرصة المساهمة في إنتاج لوحة فنية جماعية، تحمل بصمة كل موظف شارك في إنجازها، باستخدام المواد المعاد توظيفها.

ويهدف المشروع إلى الدمج بين الاستدامة البيئية والإرث الثقافي الأردني من خلال إعادة تقديم الحرفية التقليدية لسجاد بني حميدة بأسلوب إبداعي مبتكر يعتمد على إعادة التدوير، بما يعكس أهمية تبني حلول مستدامة تحافظ على البيئة وتسلب الضوء في الوقت ذاته على عناصر الهوية الثقافية الوطنية. ومن المقرر عرض اللوحة الفنية النهائية في المقر الرئيسي لكابيتال بنك، لتجسد نموذجاً عملياً لكيفية تحويل المواد المستهلكة إلى أعمال تحمل قيمة فنية وثقافية ورسائل توعوية تعزز ثقافة الاستدامة.

وفي تعليقها على هذه المشاركة، أكدت رئيس

إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك، تولين بارطو، أن هذه المبادرة تعكس التزام البنك المستمر بترسيخ مفاهيم الاستدامة كجزء أساسي من ثقافته المؤسسية وممارساته اليومية، مشيرة إلى أن الاستدامة تمثل أحد المحاور الرئيسية ضمن استراتيجية البنك ورؤيته طويلة الأمد.

وأضافت بارطو، أن المبادرة تجمع بين الوعي البيئي والحفاظ على التراث الثقافي والعمل الجماعي، موضحة أن إشراك الموظفين في مثل هذه الأنشطة يساهم في تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية ويحول مفاهيم الاستدامة من أهداف نظرية إلى ممارسات ملموسة تنعكس إيجاباً على المجتمع والبيئة.

وأكدت بارطو أن كابيتال بنك يواصل دعم المبادرات التي تخلق أثراً إيجابياً ومستداماً، وتساهم في رفع الوعي بالقضايا البيئية وتشجيع الابتكار في إيجاد حلول عملية للتحديات المرتبطة بالاستدامة، بما ينسجم مع التزامه بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأهدافه في دعم التنمية المستدامة في الأردن.

كابيتال بنك يعزز نهجه في الاستدامة بحصول مبناه "العبدلي 1" على شهادة LEED الذهبية العالمية

الطاقة، وإدارة الموارد، وجودة البيئة الداخلية. وأكد البنك في بيان صحفي أن الاستدامة لم تعد تقتصر على المبادرات البيئية التقليدية، بل أصبحت جزءاً من أسلوب العمل المؤسسي الحديث، وعنصراً رئيسياً في بناء بيئات عمل أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على مواكبة المتغيرات المستقبلية.

وأضاف البيان أن هذا الإنجاز يعكس التزام كابيتال بنك المستمر بتطوير بيئة عمل صحية ومحفزة لموظفيه، حيث تسهم جودة البيئة الداخلية للمبنى، من حيث الإضاءة الطبيعية وجودة الهواء وكفاءة المرافق، في تعزيز رفاه الموظفين ورفع مستويات الإنتاجية وتحسين جودة الحياة المهنية بشكل عام.

ومن الجدير ذكره إلى أن المباني المستدامة لم تعد تُقاس فقط بقدرتها على خفض استهلاك الموارد والتكاليف التشغيلية، بل أيضاً بقدرتها على توفير بيئة أكثر راحة وكفاءة للعاملين والزوار، بما ينسجم مع التوجهات العالمية الحديثة في تصميم أماكن العمل المؤسسية.

ويأتي هذا الإنجاز ضمن نهج كابيتال بنك الهادف إلى تعزيز معايير الاستدامة والمسؤولية البيئية في مختلف عملياته، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية، ويدعم توجهاته نحو بناء مؤسسة مصرفية أكثر استدامة وكفاءة على المدى الطويل.

أعلن كابيتال بنك عن حصول مبناه "العبدلي 1" رسمياً على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة LEED بالتصنيف الذهبي، في إنجاز يعكس توجه البنك نحو ترسيخ مفاهيم الاستدامة البيئية وتطبيق أفضل المعايير العالمية في كفاءة المباني وإدارة الموارد.

وتُعد شهادة LEED، الصادرة عن المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء (USGBC)، واحدة من أبرز الشهادات العالمية المتخصصة في تقييم المباني المستدامة وقياس كفاءتها البيئية والتشغيلية، وفق معايير تشمل كفاءة استهلاك الطاقة والمياه، وجودة البيئة الداخلية، وإدارة النفايات، واستخدام المواد المستدامة، إلى جانب الأثر البيئي للمبنى خلال مراحل التصميم والتشغيل.

ويعكس حصول مبنى "العبدلي 1" على المرتبة الذهبية نجاحه في تحقيق مستويات متقدمة في كفاءة التشغيل والاستدامة البيئية، بما يضعه ضمن قائمة المباني الخضراء الرائدة على مستوى المنطقة، كما تجسد هذه الشهادة توجه كابيتال بنك نحو دمج الاستدامة في عملياته التشغيلية وبيئة العمل المؤسسية، باعتبارها جزءاً أساسياً من رؤيته طويلة الأمد. وقد جاء هذا الإنجاز بالتعاون مع شركة الخضار الدائم للتجارة والاستثمار، التي تولت دور المستشار لمشروع شهادة الأبنية الخضراء LEED، حيث قدمت الشركة خبراتها الفنية لضمان امتثال المبنى لأعلى معايير كفاءة

موظفو كابيتال بنك يشاركون دعماً للأمن الغذائي

انسجماً مع التزامه المتواصل بتعزيز الاستدامة وإحداث أثر مجتمعي مستدام، شارك كابيتال بنك في مبادرة "سنا بل الأثر" التي نظمتها الجمعية العربية لحماية الطبيعة، في خطوة تعكس حرصه على دعم المبادرات التنموية التي تجمع بين الأمن الغذائي والتمكين الاقتصادي والعمل التطوعي الهادف.

محلية، ويسهم في دعم الإنتاج الغذائي المحلي وتعزيز مفهوم السيادة الغذائية.

وأتاح المبادرة للمشاركين من الموظفين فرصة التعرف بشكل مباشر على رحلة الغذاء من الحقل إلى المائدة، والتفاعل مع المزارعين والأسر المستفيدة، والاطلاع عن قرب على الدور الذي تؤديه المشاريع الزراعية والتنموية في تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على تحقيق الاكتفاء والإنتاج المستدام، إلى جانب دعم السيدات المنتجات وتمكينهن اقتصادياً.

وفي تعليقها على هذه المشاركة، أكدت رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك، تولين بارطو، أن هذه المبادرة تجسد نهج كابيتال بنك في تحويل المسؤولية الاجتماعية من مفهوم داعم إلى ممارسة عملية تُحدث أثراً ملموساً ومستداماً في حياة الأفراد

وتندرج هذه المشاركة ضمن جهود البنك المستمرة لترسيخ ثقافة التطوع وتعزيز مساهمة موظفيه في المبادرات ذات الأثر المباشر على المجتمعات المحلية، بما ينسجم مع رؤيته في بناء شراكات تنموية تسهم في دعم المجتمعات وتعزيز استدامتها على المدى الطويل.

وشهدت المبادرة التي أقيمت في منطقة بدر، مشاركة واسعة من موظفي كابيتال بنك، حيث تطوعوا في حصاد جزء من محصول القمح المحلي الذي زرعه الجمعية العربية لحماية الطبيعة على مساحة 60 دونماً، دعماً لمشروع تنموي يعود ريعه لصالح جمعية أصايل بدر الخيرية للسيدات. ويُخصص كامل إنتاج القمح لإعداد خبز الشراك والمنتجات الغذائية التقليدية، بما يوفر مصدراً مستداماً للدخل لست عائلات

نون في مبادرة "سنابل الأثر" والتمكين المجتمعي



بالقضايا البيئية والتنموية، كما يتيح للمشاركين فرصة مشاهدة الأثر الحقيقي للمبادرات المجتمعية على أرض الواقع، بما يضاعف من قيمة هذه البرامج وأثرها الإيجابي.

وتعكس هذه المشاركة التزام كابيتال بنك بمواصلة دعم المبادرات التي تسهم في حماية البيئة وتعزيز الأمن الغذائي وتمكين المجتمعات المحلية، ضمن إطار متكامل للمسؤولية الاجتماعية يربط بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية والأثر المجتمعي طويل الأمد.

والمجتمعات.

وأضافت بارطو أن الاستدامة تشكل إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية البنك، مشيرة إلى أن دعم المبادرات المرتبطة بالأمن الغذائي وتمكين المجتمعات المحلية يعكس قناعة راسخة بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في مواجهة التحديات التنموية وتعزيز قدرة المجتمعات على تحقيق النمو المستدام.

وأوضحت بارطو أن إشراك الموظفين في مثل هذه المبادرات يعزز ثقافة العطاء والعمل الجماعي داخل المؤسسة، ويرفع مستوى الوعي

كابيتال بنك يحتفل مع موظفيه بمشاركة "المنتخب أغنية"

أسرة البنك إلى المنتخب الوطني وهو يستعد لتمثيل الأردن في أكبر محفل كروي عالمي.

وشهدت الفعالية أداءً حياً للأغنية من الفنان سعد أبو تايه وسط أجواء احتفالية مميزة.

احتفاءً بالمشاركة التاريخية للمنتخب الوطني الأردني "النشامى" في نهائيات كأس العالم، نظم كابيتال بنك فعالية خاصة لموظفيه في منطقة العبدلي بوليفارد، جمعت بين أجواء الفخر الوطني والتفاعل الجماعي، تعبيراً عن الاعتراز بهذا الإنجاز الرياضي الذي شكّل محطة استثنائية في تاريخ الرياضة الأردنية.

وجاءت الفعالية في إطار حرص البنك على إشراك موظفيه في المناسبات الوطنية التي تؤدّ الأردنّيين حول إنجازاتهم وقصص نجاحهم، وتعزز قيم الانتماء والفخر بالهوية الوطنية، بما ينسجم مع ثقافة البنك القائمة على التفاعل الإيجابي مع أبرز المحطات التي تشهدها المملكة.

وفي خطوة تعكس دعمه للمواهب الأردنية والأنشطة الوطنية، أهدي كابيتال بنك المنتخب الوطني أغنية خاصة وحصريّة بعنوان "الأردن بالقمة... عزيمة وهمة" من أداء الفنان الأردني القدير سعد أبو تايه، تعبيراً عن مؤازرته للنشامى وتقديره للجهود التي أوصلت المنتخب إلى هذا الإنجاز التاريخي، ولتكون رسالة دعم ومحبة من



النشامي "التاريخية في كأس العالم ويهدي وطنية خاصة

للتشجيع، بما أسهم في خلق أجواء تشجيعية عكست حجم الحماس والدعم الذي يحظى به المنتخب الوطني.

وأكد كابيتال بنك أن الاحتفاء بالنشامي لا يقتصر على الإنجاز الرياضي بحد ذاته، بل يجسد قصة نجاح وطنية ألهمت الأردنيين ورسخت قيم الإصرار والطموح والعمل الجماعي، وهي القيم التي تشكل ركائز أساسية في ثقافة البنك ومسيرته نحو التميز والنجاح.

كما جدد البنك التزامه بدعم المواهب والكفاءات الأردنية والمساهمة في المبادرات والأنشطة التي تعزز الحراك الثقافي والفني والرياضي في المملكة، انطلاقاً من إيمانه بأهمية هذه القطاعات في إبراز الصورة المشرقة للأردن وتعزيز حضوره على مختلف المستويات.

واختتم كابيتال بنك الفعالية بتوجيه أصدق الأمنيات للمنتخب الوطني بالتوفيق والنجاح في مشاركته المرتقبة، مؤكداً أن تأهل النشامي إلى كأس العالم يمثل إنجازاً وطنياً تاريخياً سيبقى مصدر فخر واعتزاز لجميع الأردنيين.

تفاعل خلالها موظفو البنك مع مجموعة من الأنشطة والفعاليات المصممة خصيصاً لهذه المناسبة، والتي شملت ألعاباً تفاعلية ومسابقات حماسية، إلى جانب تقديم المأكولات والمشروبات وتوزيع اللوحات الرياضية الخاصة



كابيتال
بنك

لجنة النشاط الاجتماعي في كابيتال بنك تختتم منافسات النسخة السابعة من بطولة الشطرنج السنوية للموظفين



دقيقة لكل لاعب، بما ضمن أعلى معايير العدالة والتنافس، وأسهم في إضفاء مزيد من الإثارة على مجريات البطولة.

وتنسجم هذه البطولة مع نهج كابيتال بنك في توفير بيئة عمل متكاملة تدعم تنمية الكفاءات وتعزز المهارات الذهنية إلى جانب الاهتمام برفاه الموظفين، انطلاقاً من قناعته بأن التفكير الاستراتيجي، وسرعة اتخاذ القرار، والعمل بروح الفريق، تشكل جميعها عناصر أساسية في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على التميز والابتكار.

وتواصل لجنة النشاط الاجتماعي في كابيتال بنك تنظيم سلسلة من المبادرات والأنشطة التي تعزز التواصل بين الموظفين، وتشجعهم على المشاركة في الفعاليات الرياضية والثقافية والفكرية، بما يسهم في ترسيخ بيئة عمل إيجابية ومحفزة، وتعزيز روح الانتماء والتعاون بين مختلف فرق العمل.

اختتمت لجنة النشاط الاجتماعي في كابيتال بنك منافسات النسخة السابعة من بطولة الشطرنج السنوية لموظفي البنك، والتي أقيمت في مقر النادي الأثرؤذكسي، بمشاركة أكثر من 20 موظفًا وموظفة من مختلف إدارات البنك، في أجواء تنافسية اتسمت بالحماس والتركيز وروح المنافسة الإيجابية.

وفي ختام الجولات التنافسية، كرم الرئيس التنفيذي تامر غزالة ومدير إدارة الشركات الكبرى ورئيس لجنة النشاط الاجتماعي، السيد وائل البياري، الفائزين بالمراتب الثلاث الأولى الذين أظهروا مهارات تكتيكية متميزة طوال البطولة، حيث فاز بالمركز الأول زيد الجندي وبالمركز الثاني أحمد خيرى فيما حصل سديم أبو طه على المركز الثالث.

وأقيمت البطولة بإشراف وتنظيم من الاتحاد الملكي الأردني للشطرنج، وفق نظام اللعب السويسري بواقع تسع جولات، وبزمن قدره (20)

كابيتال بنك يواصل رعايته لبرنامج "القافلة الخضراء" وموظفوه يشاركون ب زراعة 500 شجرة بمناسبة يوم البيئة العالمي



تأكيداً على التزامه المتواصل بدعم المبادرات البيئية وتعزيز مفاهيم الاستدامة والعمل المجتمعي، شارك فريق من موظفي كابيتال بنك في مبادرة لزراعة الأشجار نظمتها الجمعية العربية لحماية الطبيعة ضمن برنامج "القافلة الخضراء"، وذلك احتفالاً بيوم البيئة العالمي.

وواصل كابيتال بنك رعايته للبرنامج لهذا العام أيضاً، فيما شارك متطوعون

من البنك في زراعة 500 شجرة مثمرة في الأراضي التابعة لصغار المزارعين، في خطوة تعكس حرص البنك على دعم المبادرات التي تسهم في توسيع الرقعة الخضراء وتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز الاستدامة البيئية والغذائية في المملكة.

وبهذه المناسبة، أكدت رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك، تولين بارطو، أن الاستدامة تمثل أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية البنك، مشيرة إلى أن دعم المبادرات البيئية والمجتمعية يشكل جزءاً أساسياً من نهج البنك ومسؤوليته تجاه المجتمع والبيئة.

وأضافت بارطو أن مشاركة موظفي كابيتال بنك في هذه المبادرة تجسد أهمية العمل الجماعي والتطوعي في دعم القضايا البيئية، وتسهم في تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وتشجيع الممارسات المستدامة، إلى جانب دعم صغار المزارعين وتحقيق أثر إيجابي طويل الأمد على المجتمعات المحلية.

وتندرج هذه المبادرة ضمن إطار برامج المسؤولية الاجتماعية التي ينفذها كابيتال بنك، والتي تركز على تعزيز أثره البيئي والاجتماعي، ومن

الجدير ذكره أن البنك أصدر مؤخراً التقرير السنوي الرابع للاستدامة والذي استعرض مجموعة من الإنجازات التي حققها خلال عام 2025، فعلى الصعيد البيئي وترشيد استهلاك الموارد يعمل البنك على تقليل استخدام المياه من خلال أجهزة موفرة للمياه، عدا عن قيامه بتحويل 80% من أسطول مركباته إلى مركبات كهربائية وتوفير محطات شحن مجانية للمركبات الكهربائية للموظفين بهدف الحد من البصمة الكربونية وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

بالإضافة إلى العديد من المبادرات في مجال حماية البيئة والتدوير والتي تضم جمع المواد البلاستيكية والورقية وإعادة تدويرها، والقيام بإعادة تدوير 85% من النفايات الإلكترونية والتخلص منها بشكل مسؤول من خلال مزودين معتمدين.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج "القافلة الخضراء"، الذي أطلقتها الجمعية العربية لحماية الطبيعة عام 2003، يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء في الأردن وتمكين صغار المزارعين من خلال زراعة الأشجار ذات القيمة الاقتصادية والغذائية والبيئية، إلى جانب دعم الأمن الغذائي ومكافحة التصحر وآثار التغير المناخي.

كابيتال بنك يحتفي باختتام مبادرة "الجبال السبعة" رحلتها دعماً لأطفال مركز الحسين للسرطان

من جانبه، أعرب مؤسس المبادرة، لؤي الشوملي، عن تقديره للشراكة الاستراتيجية مع كابيتال بنك، مؤكداً أن استمرار هذه الرعاية للعام الثاني أسهم في ترسيخ حضور المبادرة وتعزيز قدرتها على إيصال رسالتها الإنسانية إلى شريحة أوسع من المجتمع. بما يجسد نموذجاً ناجحاً للتعاون بين القطاع الخاص والمبادرات الشبابية الهادفة إلى خدمة المجتمع وترسيخ ثقافة العطاء.

وتقوم المبادرة، التي أطلقها لؤي الشوملي عام 2017، على تنظيم رحلات تسلق جبلية ينفذها شباب ومتطوعون، في تجربة رمزية تجسد التحديات التي يواجهها مرضى السرطان خلال رحلتهم العلاجية، وتساهم في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التكافل والدعم الإنساني، إلى جانب مساندة الجهود الرامية إلى توفير العلاج للأطفال الأقل حظاً.

احتفى كابيتال بنك باختتام رعايته لمبادرة "الجبال السبعة" للعام الثاني على التوالي، والتي واصلت رسالتها الإنسانية في تعزيز الدعم وترسيخ الوعي المجتمعي لصالح الأطفال المرضى المدرجين على قوائم الانتظار في مركز الحسين للسرطان، وذلك في إطار شراكة تعكس التزام البنك بدعم المبادرات ذات الأثر الإنساني المستدام.

وفي تعليقها على اختتام المبادرة، أعربت رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك، تولين بارطو، عن اعتزاز البنك بمواصلة دعمه لهذه المبادرة الإنسانية للعام الثاني على التوالي، مؤكدة أن الشراكة مع مبادرة "الجبال السبعة" تجسد رؤية البنك في بناء شراكات مجتمعية قادرة على إحداث أثر مستدام، وتعكس إيمانه بأهمية تمكين المبادرات الوطنية التي يقودها الشباب وتوظيف طاقاتهم لخدمة القضايا الإنسانية.



كابيتال بنك ومبادرة "رياضة لأجل الخير" ينظمان فعاليات رياضية لموظفي البنك لدعم تعليم الأطفال الأقل حظاً



نظم كابيتال بنك، بالتعاون مع مبادرة "رياضة لأجل الخير" التابعة لشركة هدف الغير ربحية، سلسلة من الفعاليات والأنشطة الرياضية لموظفيها تضمنت منافسات في رياضي الريشة الطائرة والبادل، في مبادرة جمعت بين تعزيز صحة الموظفين ورفاهيتهم، والإسهام في دعم البرامج التعليمية المخصصة للأطفال الأقل حظاً.

تولين بارطو، أن هذه المبادرة تجسد إيمان البنك بأن المسؤولية المجتمعية لا تقتصر على تقديم الدعم، بل تمتد إلى إشراك الموظفين في صناعة هذا الأثر، من خلال مبادرات تدمج بين رفاهيتهم والمساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع.

وأضافت بارطو أن المشاركة الواسعة والحماس الذي أظهره الموظفون خلال المنافسات يعكس إيمانهم بأهمية المبادرات التي تجمع بين تعزيز الصحة والرفاه وإحداث أثر مجتمعي ملموس، مؤكدة أن الشراكة مع مبادرة "رياضة لأجل الخير" قدمت نموذجاً مميزاً لكيفية توظيف الرياضة في دعم قضايا تعليمية وإنسانية، وتحويل المشاركة الرياضية إلى فرصة حقيقية للإسهام في بناء مستقبل أفضل للأطفال.

وستُخصص العوائد المالية المتحققة من هذه الفعاليات لتمويل برنامج تعليمي يستهدف الأطفال الأقل حظاً ومن يعانون من الأمية، بهدف تمكينهم من اكتساب مهارات القراءة والكتابة الأساسية، وفتح آفاق أوسع أمامهم لمواصلة تعليمهم وبناء مستقبل أفضل.

وشهدت المنافسات مشاركة واسعة وتفاعلاً لافتاً من الموظفين، وسط أجواء اتسمت بالحماس والروح الرياضية، وأسهمت في تعزيز التواصل بين فرق العمل وتشجيع المشاركة في أنشطة تجمع بين التفاعل الإيجابي داخل بيئة العمل وخدمة المجتمع، من خلال تحويل النشاط الرياضي إلى وسيلة لدعم قضايا إنسانية وتعليمية.

وجاء تنظيم الفعاليات بالشراكة مع مبادرة "رياضة لأجل الخير"، وهي مبادرة إنسانية توظف الأنشطة الرياضية لدعم المبادرات المجتمعية، حيث تُخصص العوائد المالية المتحققة من المشاركة في الفعاليات لتمويل مشاريع تنمية وخيرية تسهم في إحداث أثر مجتمعي ومستدام في حياة المستفيدين.

وفي تعليق لها على المبادرة، أكدت رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك،

البنك الأردني الكويتي يجدد شراكته الاستراتيجية لتعزيز منظومة ريادة الأعمال

البنك دعمه لجهود صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية في تطوير البرنامج ليصبح منظومة وطنية متكاملة ترافق رواد الأعمال في مختلف مراحل تطوير مشاريعهم، بدءاً من مرحلة الفكرة، مروراً بالاحتضان، والتدريب، والإرشاد، وتوفير التمويل، وصولاً إلى الجاهزية للاستثمار والتوسع التجاري وربط المشاريع بالأسواق.

وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية تعاون جديدة مع صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، ليواصل بموجبها الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين للعام الثاني على التوالي، في خطوة تعكس التزامه المتواصل بدعم منظومة ريادة الأعمال الوطنية والإسهام في تطويرها، من خلال تحويل برنامج "ريادة -" المظلة الأساسية التي يقدم من خلالها صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية دعمه المتكامل للشباب في الأردن - إلى نموذج وطني متكامل وقابل للتوسع في مختلف محافظات المملكة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2026 و2027. ووقع الاتفاقية الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي، والمدير العام لصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية الدكتور سامر المفليح، بحضور عدد من الموظفين من الجانبين.

ويأتي تجديد هذه الشراكة استكمالاً لنجاح برنامج "ريادة -" الذي أطلق عام 2025 بهدف مساعدة الرياديين على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة ومستدامة عبر توفير التدريب، التوجيه، والتمويل اللازم. وشهدت الدورة الأولى من البرنامج إقبالاً واسعاً من مختلف محافظات المملكة، وأسفرت عن اختيار مجموعة من المشاريع الريادية الواعدة للانتقال إلى مراحل التنفيذ والتمكين ويركز البرنامج على تعزيز ثقافة الابتكار والإنتاجية بين الشباب الأردني، وخلق فرص عمل مستدامة، وتحويل الأفكار الريادية إلى مشاريع اقتصادية منتجة تساهم في تعزيز جاهزية الشركات الناشئة والصغيرة للنمو والاستثمار.

ومن خلال هذا التعاون الممتد لعامين، يواصل



حبة مع صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية الوطنية خلال عامي 2026-2027

وأضاف أن البنك ينظر إلى ريادة الأعمال باعتبارها أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وأن دعمها ينسجم مع استراتيجية البنك في تعزيز الاستدامة والشمول المالي والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها استثماراً طويلاً الأمد في الطاقات الشبابية والابتكار والإنتاجية.

من جانبه، أشار مدير عام صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية الدكتور سامر المفلح، أن هذه الشراكة تعكس أهمية تكامل الأدوار بين مختلف الشركاء في بناء منظومة وطنية مستدامة لدعم الأفكار الريادية للشباب، وبما ينسجم مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي في تحفيز النمو، وتعزيز الابتكار، وخلق الفرص للشباب.

وأضاف أن الصندوق، باعتباره مظلة داعمة للجهود الوطنية في مختلف المجالات، يعمل على بناء منظومات متكاملة ترافق الرياديين في مختلف مراحل تطوير مشاريعهم، من الفكرة مروراً بالتأهيل والتمويل وتسجيل الشركات وبدء الأعمال والمتابعة، مؤكداً أن الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية تشكل ركيزة أساسية لتوسيع أثر البرامج التنموية وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويؤكد هذا التعاون حرص البنك الأردني الكويتي على ترسيخ دوره كشريك وطني فاعل في دعم المبادرات التنموية وبناء بيئة حاضنة للابتكار وريادة الأعمال، وانطلاقاً من إيمانه في تمكين الشباب، وتعزيز الابتكار، وبناء منظومة ريادة أعمال مستدامة.

وفي تعليقه على هذه الشراكة، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن تجديد هذه الشراكة يعكس رؤية البنك في الاستثمار في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال بناء منظومات متكاملة تدعم رواد الأعمال وتمكنهم من تحويل أفكارهم إلى مشاريع قادرة على النمو والمنافسة.



البنك الأردني الكويتي يوقع اتفاقية شراكة لتعزيز الخدمات المصرفية



في إطار استراتيجيته المتواصلة لتطوير خدماته الرقمية وتعزيز كفاءة عملياته التشغيلية، وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة "Business Consult"، الرائدة في حلول التحول الرقمي، بهدف تطبيق منظومة متكاملة للتوقيع الإلكتروني والأرشفة الرقمية، بما يدعم توجهات البنك نحو تقديم خدمات مصرفية أكثر أماناً وكفاءة وموثوقية.

ووقع الاتفاقية رئيس قطاع المساندة والعمليات في البنك الأردني الكويتي داود عيسى، والرئيس التنفيذي لشركة Business Consult هاني السعدي، بحضور عدد من كبار الموظفين من الجانبين.

والأرشفة الرقمية بما يعزز كفاءة العمليات ويُسهّم في تسريع إنجاز المعاملات. وتستند الحلول المقدمة من شركة Business Consult إلى تقنيات التوقيع الإلكتروني التابعة لشركة Euronovate Group، الرائدة عالمياً في خدمات الثقة الرقمية، والتي تُمثّلها شركة Business Consult حصرياً في الأردن.

وفي تعليقه على هذه الشراكة، أوضح رئيس قطاع المساندة والعمليات في البنك الأردني الكويتي داود عيسى، أن هذه الاتفاقية تمثل محطة مهمة في مسيرة البنك نحو تطوير بيئة

وتُعد هذه الشراكة خطوة متقدمة ضمن جهود البنك المستمرة لتحديث بنيته الرقمية وتبني أحدث الحلول التقنية التي تواكب متطلبات العمل المصرفي وتلبي احتياجات العملاء المتنامية.

وقد صُمم المشروع بما يتوافق مع التوجهات الوطنية للرقمنة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بما يضمن أعلى مستويات الامتثال والمواءمة مع التشريعات والمعايير المعمول بها، ويشمل تطبيق حلول التوقيع

شركة استراتيجية مع Business Consult مصرفية الرقمية الآمنة

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي لشركة Business Consult هاني السعدي، عن اعتزازه بهذا التعاون مع مؤسسة مصرفية عريقة كالبنك الأردني الكويتي، مبيناً أن هذه الشراكة تعكس الثقة المتبادلة بين الطرفين، وتسهم في دعم جهود البنك نحو بناء منظومة رقمية متكاملة تعتمد أحدث الحلول والتقنيات العالمية.

وأضاف السعدي أن تطبيق حلول التوقيع الإلكتروني المتقدم والمؤهل، إلى جانب أنظمة الأرشيف الرقمية، يشكل نموذجاً متطوراً للتحول الرقمي في القطاع المصرفي، ويسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية والامتثال التنظيمي، انسجاماً مع توجهات المملكة نحو الاقتصاد الرقمي والخدمات الحكومية والمالية الذكية.

ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروع بشكل تدريجي عبر مختلف القطاعات التشغيلية في البنك، بما يعزز جاهزيته الرقمية ويرسخ مكانته كمؤسسة مصرفية تتبنى أفضل الممارسات العالمية وتواكب متطلبات المستقبل.

وتأتي هذه الشراكة في إطار استراتيجية البنك الأردني الكويتي الرامية إلى تعزيز جاهزيته الرقمية وتبني أفضل الممارسات العالمية، بما يدعم تقديم خدمات مصرفية أكثر كفاءة ومرونة تلبي احتياجات العملاء المتنامية.



عمل رقمية متكاملة، وتعكس التزامه المستمر بتبني التقنيات الحديثة التي تسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

وأضاف عيسى أن المشروع سيسهم في تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، وتسريع إنجاز العمليات عبر مختلف خدمات وقنوات البنك، إلى جانب دعم متطلبات الامتثال الرقابي، بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات وتجربة العملاء، ويعزز من مرونة وجاهزيته لمواكبة المتغيرات المستقبلية في القطاع المصرفي.

البنك الأردني الكويتي يصدر تقريره السادس للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للعام 2025



المحلية وتحقيق التنمية الشاملة.

وأكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن البنك يواصل دمج مبادئ الاستدامة في جوهر أعماله المؤسسية وعملياته التشغيلية وقراراته التمويلية والاستثمارية، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية وأفضل الممارسات الدولية ويدعم التقدم نحو تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إضافة إلى استراتيجية التمويل الأخضر الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بما يعزز أثرنا الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

وأضاف البطيخي أن هذا التقرير يعكس التزام البنك بتبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومواصلة تطوير حلول مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء، وتدعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وشمولاً.

للاطلاع على تقرير الاستدامة السادس للبنك الأردني الكويتي، يرجى زيارة الرابط التالي:

<https://www.jkb.com/en/sustainability/index>

أصدر البنك الأردني الكويتي تقريره السادس للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لعام 2025، والذي تم إعداده وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وإرشادات الإفصاح الصادرة عن بورصة عمان، والتوجيهات التنظيمية ذات العلاقة الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ويستعرض التقرير أبرز إنجازات البنك وممارساته المسؤولة في مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة خلال عام 2025، مؤكداً مواصلة دمج معايير الاستدامة والقضايا الجوهرية ضمن عملياته التشغيلية وخطته الاستراتيجية، بما يخدم مصالح أصحاب العلاقة ويعزز قدرته على تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

وسلط التقرير الضوء على مجموعة من الإنجازات النوعية التي حققها البنك خلال عام 2025، وفي مقدمتها إطلاق أول استراتيجية متكاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للأعوام 2026-2028، إلى جانب مواصلة التوسع في التمويل الأخضر وتعزيز الحلول التمويلية المستدامة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير نهج الإدارة المسؤولة للأثر البيئي والاجتماعي، في خطوة يعكس التزام البنك بترسيخ ممارسات التمويل المستدام وتعزيز استدامة أعماله.

كما أشار التقرير إلى مواصلة البنك الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين المجتمعات المحلية من خلال تطوير الكفاءات وبناء القدرات، وتعزيز النوع والشمول، وترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التعلم المستمر والابتكار، بما يعزز جاهزية البنك للمستقبل وقدرته على استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، إلى جانب تنفيذ مبادرات ذات أثر اجتماعي مستدام تساهم في دعم المجتمعات

البنك الأردني الكويتي الراعي البلاتيني للمؤتمر الوطني الثاني للتغير المناخي والاقتصاد الأخضر



قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته البلاتينية للمؤتمر الوطني الثاني الخاص بالتغير المناخي والاقتصاد الأخضر، الذي عُقد في عمّان تحت عنوان "التكامل الوطني في العمل المناخي: من التكيف إلى التحول"، تحت رعاية معالي وزير البيئة الدكتور أيمن سليمان، وبتنظيم من مؤسسة الياسمين، وبمشاركة ممثلين من القطاعين العام والخاص وعدد من الجهات المحلية والدولية.

التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن رعاية البنك تأتي انسجاماً مع استراتيجيته في مجال الاستدامة، وتعكس حرصه دعم الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز العمل المناخي وتسريع التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تبني أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، وتعزيز التعاون مع مختلف الشركاء، بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن البنك يواصل دمج مبادئ الاستدامة في مختلف عملياته ومبادراته، انطلاقاً من إيمانه بدوره في دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

وتأتي هذه الرعاية انطلاقاً من التزام البنك بدعم المبادرات الوطنية التي تُسهم في تعزيز الاستدامة البيئية، وتشجيع الحوار وتبادل الخبرات حول قضايا العمل المناخي والاقتصاد الأخضر بما ينسجم مع رؤيته في دعم مسيرة التنمية المستدامة وترسيخ هذه المبادئ، بما يُحقق أثراً إيجابياً للمجتمع والاقتصاد والبيئة في المملكة.

ويهدف المؤتمر إلى تعزيز الجهود الوطنية لمواجهة تحديات التغير المناخي وتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال توحيد الجهود والشراكات بين مختلف الجهات المعنية، ويأتي انعقاد المؤتمر دعماً للتوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية، وتوحيد الجهود والشراكات لمواجهة التحديات المناخية، إلى جانب تسليط الضوء على أهمية الانتقال من مرحلة التكيف مع آثار التغير المناخي إلى مرحلة التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام.

وشهد المؤتمر مناقشة عدداً من المحاور المتعلقة بالطاقة المتجددة، وإدارة الموارد المائية، والزراعة الذكية مناخياً، والسياحة المستدامة، إضافة إلى سبل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات العمل المناخي والتنمية المستدامة. كما تناول أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي تعليقه على هذه الرعاية أكد الرئيس

للعام الثالث على التوالي البنك الأردني الكويتي الراعي الرسمي لجائزة التراث 2026



أعلن البنك الأردني الكويتي عن مواصلة رعايته ودعمه الاستراتيجي كراعي رسمي لجائزة التراث 2026 للعام الثالث على التوالي. ويأتي هذا الدعم الممتد منذ إطلاق النسخة الأولى للجائزة عام 2024، انطلاقاً من قناعة البنك الراسخة بأهمية الاستثمار في الثقافة والإنسان، والمساهمة الفاعلة في حماية الموروث الحضاري.

وأقيمت فعاليات جائزة التراث لهذا العام في مسرح الأوديون الأثري

في منطقة وسط البلد بعُمان تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة دانا فراس المعظمة، رئيس المؤسسة الوطنية للتراث (الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا) وسفير اليونسكو للنوايا الحسنة للتراث الثقافي، وبحضور معالي الدكتور عماد حجازين، وزير السياحة والآثار في الأردن، وممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الأمين العام لمنظمة يوربا نوسترا.

وتتميز جائزة هذا العام بأهمية استثنائية ونقله نوعية فارقة؛ حيث شهدت الجائزة توسعاً إقليمياً لافتاً لتشمل هذا العام مشاريع ومبادرات مبتكرة من الأردن، وفلسطين، وسوريا. ويجمع البنك الأردني الكويتي في رعايته لهذا العام شراكة استراتيجية مع بنك القدس، في خطوة مميزة تعكس وحدة الإرث الحضاري والتاريخي الذي يجمع شعوب المنطقة، وتؤكد أن الثقافة والتراث يشكلان لغة مشتركة تتجاوز الحدود والتحديات.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي إن مواصلة رعاية جائزة التراث للعام الثالث على التوالي تعكس قناعة البنك بأن حماية الإرث الثقافي ليست مسؤولية المؤسسات الثقافية وحدها، بل مسؤولية مجتمعية مشتركة

تتطلب شراكات حقيقية بين مختلف القطاعات، للحفاظ على الهوية وتعزيز حضورها لدى الأجيال الجديدة.

وأضاف البطيخي، أن التوسع الإقليمي للجائزة هذا العام ليشمل الأردن وفلسطين وسوريا، بالشراكة مع بنك القدس، يمنحها بُعداً ثقافياً وإنسانياً أوسع، ويؤكد أن التراث يشكل مساحة جامعة تتجاوز الحدود والجغرافيا، وتحمل في تفاصيلها ذاكرة الشعوب وقصصها المشتركة، مشيراً إلى أن دعم المبادرات الثقافية والمعرفية يمثل جزءاً من دور البنك في الإسهام ببناء أثر مستدام يمتد إلى المجتمع والإنسان، وليس فقط إلى القطاع المالي.

وتسعى الجائزة، التي نُظمت بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتراث (الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا) وبعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن ومعالي سعيد سميح دروزه، إلى تكريم الجهود المتميزة والمشاريع المبتكرة التي تسهم في حماية التراث المادي وغير المادي والرقمي وتطويره، بما يضمن دمج المجتمعات المحلية وتوعيتها بأهمية صون معالمها التاريخية، وتحفيز الحلول الابتكارية لمواجهة التحديات المعاصرة كالتغير المناخي وأثره على المواقع الأثرية.

البنك الأردني الكويتي الراعي البلايني لمعرض الوكالات والامتياز التجاري 2026 .. بالشراكة مع مصرف بغداد



وآليات التمويل التجاري والتسهيلات المصرفية، ودور المؤسسات المالية الدولية في دعم المشاريع والاستثمارات، إلى جانب استعراض فرص الوكالات التجارية والامتياز التجاري وآليات الدخول إلى السوق العراقي.

وتأتي هذه الرعاية في إطار التزام البنك الأردني الكويتي ومصرف بغداد بدعم المبادرات الاقتصادية التي تسهم في تنشيط التجارة والاستثمار وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الأردن والعراق، انطلاقاً من حضورهما الفاعل في السوقين ودورهما في دعم القطاع الخاص وتمكين فرص النمو والتوسع للأعمال.

وشهد المعرض مشاركة نخبة من الشركات والمؤسسات العاملة في قطاعات متعددة، موفراً منصة متخصصة لعرض الفرص الاستثمارية وتبادل الخبرات وبناء شراكات تجارية عابرة للحدود، بما يدعم نمو الأعمال ويعزز الحراك الاقتصادي في المنطقة.

قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته البلاينية لمعرض الوكالات والامتياز التجاري 2026 بالشراكة مع مصرف بغداد. وأقيم المعرض تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان على أرض معرض عمان الدولي، وبمشاركة واسعة من رجال الأعمال والمستثمرين وممثلي القطاعين العام والخاص من الأردن والعراق، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

وشكّل المعرض منصة استراتيجية جمعت الشركات والمصانع المحلية والعربية والدولية مع الكلاء والتجار والمستثمرين من الأردن والعراق، بما أتاح فرصاً لبناء شراكات تجارية واستثمارية جديدة، وإبرام اتفاقيات الوكالات والامتياز التجاري، وأسهم في توسيع حضور العلامات التجارية في الأسواق الإقليمية.

كما تضمن المعرض جلسات حوارية متخصصة تناولت دور القطاع المصرفي في دعم التبادل التجاري والاستثماري بين الأردن والعراق.

البنك الأردني الكويتي يرفع احتفالاته بمناسبة الذكرى الثمانين للاستقلال



تأكيداً على التزامه بدعم المبادرات الوطنية التي تُسهم في إبراز صورة الأردن وتعزيز حضوره على الساحة الدولية، قدم البنك الأردني الكويتي رعايته لاحتفالية "اليوم الوطني الأردني" التي أقيمت في العاصمة الإيطالية روما بمناسبة الذكرى الثمانين لاستقلال المملكة.

وجاءت الاحتفالية بتنظيم من جمعية المنتدى الأردني الإيطالي والسفارة الأردنية في روما، وبالشراكة مع وزارة السياحة والآثار ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين، بحضور عدد من السفراء وممثلي الدول الشقيقة والصديقة، إلى جانب شخصيات رسمية ودبلوماسية، ووفد من لجنة السياحة والآثار النيابية.

وتأتي هذه الفعالية ضمن مبادرة دولية للاحتفال باليوم الوطني الأردني في عشر عواصم حول العالم، بهدف التعريف بالأردن وتعزيز حضوره على المستويين الثقافي والسياحي، وتسليط الضوء على ما يتمتع به من مقومات حضارية وتراثية تجعله وجهة مميزة للزوار والمستثمرين.

وفي تعليقه على هذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي: "يجسد دعم البنك لهذه المبادرة الوطنية إيماننا بأهمية تكاتف الجهود الوطنية

ليلة اليوم الوطني الأردني في روما ثمانين للاستقلال

لإبراز الصورة المشرقة للأردن وتعزيز حضوره في المحافل الدولية. وتشكل هذه الفعاليات منصة مهمة للتعريف بما يزخر به الأردن من إرث حضاري وثقافي غني، إلى جانب ما يوفره من فرص واعدة في مجالات الاستثمار والسياحة والأعمال. كما تعكس عمق العلاقات التي تجمع المملكة بالدول الصديقة ومنها إيطاليا، التي تسهم في تعزيز التعاون والشراكات ذات الاهتمام المشترك.

وأضاف البطيخي، إن الاحتفال بالذكرى الثمانين للاستقلال يشكل مناسبة وطنية لاستذكّار ما حققه الأردن من إنجازات وتطورات على مختلف المستويات، ومواصلة البناء على هذه المسيرة بما يعزز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً.

وتضمنت الاحتفالية مجموعة من الفعاليات التي عكست ثراء وتنوع التراث الأردني، حيث أتيحت للحضور فرصة التعرف على المطبخ الأردني التقليدي من خلال تقديم عدد من الأطباق الشعبية، إلى جانب توزيع هدايا تذكارية مستوحاة من الهوية الأردنية. وعرض لأزياء تراثية أبرزت التنوع الثقافي الذي تتميز به مختلف مناطق المملكة، في تجربة حظيت بإشادة واسعة من الحضور من الشخصيات الرسمية والدبلوماسية وممثلي الجهات المشاركة.



البنك الأردني الكويتي يرعى مؤتمر TEDxPSUT 2026 في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا

التنفيذي للمجموعة في البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي: "نؤمن في البنك الأردني الكويتي بأن الاستثمار الحقيقي يبدأ بالاستثمار في الإنسان والمعرفة، وأن تمكين الشباب من اكتساب المهارات المستقبلية وتعزيز قدراتهم على الابتكار يشكلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويأتي دعمنا لمؤتمر TEDxPSUT انطلاقاً من إيماننا بأهمية توفير منصات ملهمة لتبادل الأفكار والخبرات، وتشجيع التفكير الإبداعي لدى الأجيال الشابة".

وأضاف البطيخي: "يشهد العالم اليوم تغيرات متسارعة تقودها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يتطلب إعداد كوادر قادرة على مواكبة هذه المتغيرات والاستفادة من الفرص التي تتيحها. ومن هذا المنطلق، يحرص البنك على دعم المبادرات التي تُسهم في بناء بيئة محفزة للإبداع وريادة الأعمال، انسجماً مع توجهاته في دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز ثقافة الابتكار".

وتأتي هذه الرعاية انسجماً مع استراتيجية البنك الأردني الكويتي الرامية إلى دعم المبادرات التعليمية التي تُسهم في تنمية المهارات المستقبلية وتعزيز ثقافة الابتكار لدى الشباب، بما يدعم مسيرة التحول الرقمي والابتكار في الأردن نحو اقتصاد أكثر تطوراً واستدامة.

في إطار التزامه المستمر بدعم الابتكار وتمكين الطاقات الشبابية، رعى البنك الأردني الكويتي مؤتمر TEDxPSUT 2026 الذي نظّمته جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا تحت شعار "إعادة تشكيل المستقبل" (Future Rewired)، وذلك من خلال الترويج للمحفظة الرقمية wallet eli. وعُقد المؤتمر بمشاركة أكثر من 250 طالباً ومهتماً من مختلف الجامعات والقطاعات وبمختلف الفئات العمرية المهتمين بعالم التكنولوجيا والأعمال والابتكار من كافة أنحاء المملكة.

وسلّط المؤتمر الضوء على التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في ظل التطور المتنامي للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والدور المتزايد للأفراد والمؤسسات في مواكبة هذه التغيرات والمساهمة في تشكيل ملامح المستقبل. كما تضمن المؤتمر جلسات حوارية وتفاعلية تناولت مجموعة من الموضوعات المرتبطة بالتكنولوجيا المالي (FinTech)، الذكاء الاصطناعي، البيئة، ريادة الأعمال، الاقتصاد، وغيرها من المجالات التي تشهد تحولاً متسارعاً في نماذج العمل والإبداع، بالإضافة إلى أثر التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة ودور الإنسان في توجيهها نحو إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

وفي تعليقه على هذه الرعاية، قال الرئيس



البنك الأردني الكويتي يريى المسابقة الرياضى "Survival of the Fittest" للعام الثانى على التوالى



أن الرياضة أصبحت أداة فاعلة لتعزيز قيم الالتزام والانضباط والعمل بروح الفريق، بما ينسجم مع رؤيته فى الاستثمار بالإنسان ودعم طاقات الشباب.

وتُعد مسابقة "Survival of the Fittest" من أبرز الفعاليات الرياضية التنافسية التى تجمع بين اختبارات اللياقة البدنية والتحمل والعمل الجماعى، حيث شهدت نسخة هذا العام مشاركة أكثر من 80 متسابقاً ومتسابقة، تنافسوا ضمن مجموعة متنوعة من التحديات الرياضية المصممة لاختبار القدرات البدنية والذهنية للمشاركين.

واختُتمت الفعاليات بتتويج المتسابقين الفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى، تقديراً لأدائهم المتميز وروحهم التنافسية العالية، فى أجواء اتسمت بالحماس والتفاعل وروح الفريق الواحد.

قدم البنك الأردني الكويتي رعايته لمسابقة "Survival of the Fittest" الرياضية للعام الثانى على التوالى، التى نُظمت من قبل النادي الرياضى "KABS Underground"، وذلك تأكيداً على التزامه برعاية المبادرات التى تشجع على تبني أنماط حياة صحية وتعزز المشاركة المجتمعية الفاعلة.

وتأتى هذه الرعاية فى إطار حرص البنك على رعاية الأنشطة التى تسهم فى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم فى المبادرات الإيجابية، وترسيخ قيم العمل الجماعى وروح التحدي، إلى جانب نشر ثقافة ممارسة الرياضة باعتبارها أحد الركائز الأساسية لبناء مجتمع أكثر صحة وحيوية.

وأكد البنك الأردني الكويتي أن تجديد رعايته للمسابقة يعكس إيمانه بأهمية المبادرات الرياضية النوعية التى توفر بيئة محفزة للتنافس الإيجابى وتنمية المهارات الشخصية، مشيراً إلى



البنك الأردني الكويتي يواصل رعايته لبطولة السباحة الحرة في "تالابي" العقبة



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK



في خطوة تعكس حرص البنك على دعم الرياضة والمساهمة في المبادرات التي تنسجم مع استراتيجيته في المسؤولية المجتمعية، بما يُسهم في تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بالمستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وتندرج هذه الرعاية ضمن جهود البنك الرامية في ترسيخ قيم التحدي الإيجابي واللياقة البدنية وتشجيع المشاركة في الأنشطة الرياضية، وذلك انسجاماً مع نهج البنك في دعم المبادرات ذات الأثر الإيجابي في المجتمع، وحرصه على دعم الفعاليات التي تُسهم في تنشيط الحركة الرياضية والسياحية.

جدّد البنك الأردني الكويتي رعايته لبطولة السباحة الحرة بنسختها الخامسة، التي أقيمت في القرية السياحية "تالابي" في مدينة العقبة تحت إشراف الاتحاد الملكي للرياضات البحرية، حيث تُسهم هذه البطولة في تعزيز مكانة العقبة كوجهة سياحية ورياضية مميزة، تستقطب مختلف الفعاليات المحلية والإقليمية.

وشهدت البطولة مشاركة واسعة من السباحين والرياضيين الهواة والمحترفين من مختلف الفئات العمرية بمنافسات رياضية عكست أهمية النشاط البدني ودوره في تعزيز جودة الحياة، كما شارك فريق من موظفي البنك في البطولة محققاً مراكز متقدمة.



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK



5 رابحين
أسبوعياً لكل رابح

5,000

2 رابحين ربع
سنوياً لكل رابح

دينار **25,000**

في شهر 7 و 10

2 رابحين جائزة ذكرى
تأسيس البنك لكل رابح

دينار **50,000**

في شهر 10

دينار سنوياً **500,000**

ل 5 رابحين
100,000 لكل رابح

في شهر 12

**50 سنة مرت
وجوائزنا أكيد
كبيرة**

افتح أو غدّ حسابك التوفير-الجوائز الآن لتكن أحد الرابحين



خاضع لشروط وأحكام البنك

تنتهي الحملة بتاريخ 2026/12/31

06-5200999

jkb.com

بنك القاهرة عمان يوقع اتفاقية تمويل أخضر بقيمة 20 مليون دولار مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وصندوق المناخ الأخضر بدعم من الاتحاد الأوروبي

وقع بنك القاهرة عمان اتفاقية تمويل جديدة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) وصندوق المناخ الأخضر (GCF)، وبدعم من الاتحاد الأوروبي بقيمة إجمالية تصل إلى 20 مليون دولار أمريكي بهدف تعزيز التمويل الأخضر ودعم استثمارات القطاع الخاص الأردني في مشاريع وتقنيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار البرنامج الإقليمي للتمويل الأخضر (GCF-GEFF) في الأردن، وتمثل التسهيل الثاني الذي يحصل عليه بنك القاهرة عمان ضمن هذا البرنامج، بعد النجاح في تنفيذ التسهيل الأول البالغ 10 ملايين دولار أمريكي الذي تم توفيره عام 2022، ما يعكس الثقة المتزايدة بدور البنك في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز التنمية المستدامة في المملكة.

ويسهم التمويل الجديد في تطوير سوق محلية أكثر قوة للاستثمارات الخضراء، من خلال تمكين

ووقع الاتفاقية كل من الدكتور كمال البكري الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة عمان والسيد مايك تايلر مدير المؤسسات المالية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وبموجب الاتفاقية، سيقوم بنك القاهرة عمان بإعادة توجيه التمويل إلى الأفراد والشركات المحلية الخاصة، بما في ذلك المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لتمكينها من الاستثمار في التقنيات والحلول الصديقة للبيئة ورفع كفاءة استخدام الموارد والطاقة.



التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بما يدعم تنافسية أعمالهم ويعزز مساهمتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت الجهات المشاركة في الاتفاقية أن هذه الشراكة تعكس التزامها المشترك بدعم مسيرة التحول الأخضر في الأردن، وتمكين القطاع الخاص من لعب دور محوري في مواجهة تحديات التغير المناخي، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية الاقتصادية والبيئية.

يُذكر أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية استثمر منذ بدء عملياته في الأردن عام 2012 أكثر من 2.3 مليار يورو من خلال 86 مشروعًا في مختلف القطاعات، خُصص نحو 70% منها للقطاع الخاص، بما في ذلك دعم القطاع المصرفي الأردني عبر برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدين الثانوي، وتسهيلات تمويل التجارة.

الشركات والأفراد من الوصول إلى حلول تمويلية متخصصة لاقتناء المعدات والتقنيات والخدمات عالية الكفاءة التي تدعم أهداف الاستدامة والعمل المناخي.

كما تتضمن الاتفاقية حزمة متكاملة من برامج التعاون الفني الممولة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والاتحاد الأوروبي وصندوق المناخ الأخضر، تشمل بناء قدرات موظفي بنك القاهرة عمان وتعزيز مهاراتهم في دمج اعتبارات التغير المناخي والمساواة بين الجنسين ضمن السياسات والممارسات الائتمانية، إلى جانب متابعة وتنفيذ البرنامج الإقليمي للتمويل الأخضر.

وسيستفيد العملاء المؤهلون من منح استثمارية وحوافز مالية مقدمة من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الاستشارات الفنية والخبرات المتخصصة التي تساعد على اعتماد تقنيات

بنك القاهرة عمان يعلن أسماء الفائزين خلال احتفالية استثنائية

اختتم بنك القاهرة عمان فعالياته المميزة في بوليفارد العبدلي، والتي امتدت على مدار أربعة أيام وشهدت حضوراً جماهيرياً واسعاً، بإقامة احتفالية كبرى للإعلان عن الفائزين بالجوائز نصف السنوية لحملة حسابات التوفير "وَقَرَّ عالِثْقِيل"، في خطوة تعكس حرص البنك على مكافأة عملائه وتعزيز ثقافة الادخار، إلى جانب ترسيخ حضوره المجتمعي والتواصل المباشر مع مختلف شرائح المجتمع.

كبار مدراء التنفيذيين في البنك وعملائه وزوار الفعالية، تم الإعلان عن أسماء الفائزين بالجوائز نصف السنوية وتسليم الجوائز لهم، حيث فازت السيدة مهى الجعارات بالجائزة الكبرى والمتمثلة بسيارة Jetour G700 موديل 2026، فيما فاز كل من السيد ظلال الشمالية والسيد تيسير السواعير بجائزة نقدية بقيمة 50 ألف دينار أردني لكل منهما.

كما فازت السيدة كفاح الجمعاني بجائزة أسوارة ألماس، وفاز السيد عثمان المجالي بجائزة نقدية بقيمة 9,999 ديناراً أردنياً، فيما حصلت السيدة لميس بني عيسى على جائزة السيدات الأسبوعية البالغة 999 ديناراً أردنياً.

وأقام البنك جناحاً تفاعلياً متكاملًا يحمل هويته المؤسسية داخل البوليفارد، استقطب أعداداً كبيرة من الزوار من مختلف الفئات العمرية، وتضمن الجناح مجموعة واسعة الأنشطة والفعاليات فضلاً عن العديد من المسابقات والجوائز النقدية والعينية.

ونظم بنك القاهرة عمان احتفالاً خاصاً للإعلان عن الفائزين وتسليم جوائز حملة حسابات التوفير "وَقَرَّ عالِثْقِيل"، والتي تُعد من أبرز الحملات الادخارية التي يقدمها البنك لعملائه، بهدف تشجيعهم على الادخار ومنحهم فرصاً متواصلة للفوز بجوائز نقدية وعينية قيّمة على مدار العام. وخلال الحفل الذي عقد بحضور عدد من

فائزين بجوائز حملة "وَفَّرْ عالثقل" في بوليفارد العبدلي



ويواصل بنك القاهرة عمان، الذي تأسس عام 1960 ترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية في المملكة، من خلال تطوير خدماته المصرفية والرقمية وتقديم حلول مالية مبتكرة عبر مختلف قنواته وعلاماته التجارية، بما يسهم في تعزيز تجربته المصرفية الشاملة ودعم مسيرة التطور والنمو في القطاع المصرفي الأردني.

وأكد بنك القاهرة عمان خلال الاحتفالية التزامه المستمر بتقديم برامج ادخارية مبتكرة ومجزية توفر قيمة حقيقية للعملاء وتمنحهم فرصاً استثنائية للفوز، بما ينسجم مع استراتيجيته الرامية إلى تعزيز ثقافة الادخار وترسيخ علاقة شراكة طويلة الأمد مع عملائه، من خلال توفير حلول وخدمات مصرفية متطورة تلبى احتياجاتهم وتواكب تطلعاتهم.

الدورات التدريبية /



لغاية يوم الثلاثاء الموافق 2026/06/16 /السادة
اسفار للاستشارات والتدريب .

12. حالات الاحتيال الخارجي والاجراءات الواجب اتباعها
عند ورود اعتراض او مكالمة من العميل يوم الاثنين
الموافق 2026/06/15 Microsoft Teams meeting .

13. اتيكيت التواصل مع العملاء والتعامل معهم من
يوم الأحد 14/06/2026 ولغاية يوم الخميس الموافق
2026/06/18 /مركز التدريب .

14. التدريب على اعمال امناء الصناديق من يوم
الأحد 2026/06/14 ولغاية يوم الخميس الموافق
2026/06/18 /مركز التدريب .

15. حالات الاحتيال الخارجي والاجراءات الواجب اتباعها
عند ورود اعتراض او مكالمة من العميل يوم الأربعاء
الموافق 17/06/2026 Microsoft Teams meeting .

16. leadership skills يوم الاثنين الموافق 2026 22/06
ولغاية يوم الخميس الموافق 2026/06/22 /مركز
التدريب .

17. إعداد تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة نتائجها يوم
الأحد الموافق 2026/06/21 لغاية يوم الأربعاء
2026/06/24 /أوبتمال للتدريب وحلول الاعمال .

18. مهارات البيع والتعامل مع العملاء من يوم
الأحد الموافق 21/06/2026 ولغاية يوم الخميس
2026/06/25 /مركز تدريب اربد .

1. فتح الحسابات والية التعامل معها بما يتناسب
مع دليل تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل
الأرهاب يوم الأربعاء 2026/06/03 / مركز التدريب .

2. استراتيجية التعامل مع المتغيرات السوق المحلي
والدولي يوم السبت الموافق 2026/06/06 / السادة
غرفة تجارة الاردن بالتعاون مع غرفة تجارة عمان .

3. التدريب على اعمال خدمة العملاء من يوم الاحد
2026/06/07 ولغاية يوم 2026 /11/06 /مركز التدريب .

4. climate risk ifrs s1 +s2 من يوم الأحد الموافق
2026/06/07 ولغاية 2026/06/11 /مركز التدريب .

5. القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة لغسل الاموال
يوم الاثنين الموافق 2026/06/08 / مركز التدريب .

6. الإطار التنظيمي والامثالي وهياكل التسعير
لبطاقات الدفع الإلكترونية من يوم الاثنين الموافق
2026/06/08 ولغاية يوم الأربعاء الموافق 10/06/
2026 / السادة الاتحاد العربي لتدريب و التطوير .

7. القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة لغسل الاموال
يوم الاربعاء الموافق 2026/06/10 /مركز التدريب .

8. مقررات لجنة بازل وإدارة المخاطر والتصنيف
الأئتماني من يوم الاثنين الموافق 2026/06/08
ولغاية يوم الخميس 2026/06/11 /السادة معهد
الدراسات المصرفية .

9. Digital Trust Shift من يوم الأربعاء الموافق
2026/06/10 ولغاية يوم الخميس 2026/06/11 /
السادة أصول لتدريب والاستشارات .

10. مؤتمر (Digital Trust Shift ISACA MENA 2026)
من يوم الاربعاء الموافق 2026/06/10 لغاية يوم
الخميس الموافق 2026/06/11 /السادة أصول
لتدريب والاستشارات .

11. Certified in Risk and Information Systems (CRISC)
من يوم الأحد الموافق 2026/06/07

بنك القاهرة عمان



19. مراجعة معايير الجودة وتقييم الاداء من يوم الأحد الموافق 2026/06/21 لغاية يوم الاربعاء الموافق 2026/06/24 /السادة جمعية البنوك في الأردن .

20. تعزيز حوكمة مخاطر الائتمان في البنوك والمؤسسات المالية يوم الاثنين الموافق 2026/06/22 /السادة معهد الدراسات المصرفية .

21. مهارات البيع والتعامل مع العملاء من يوم الأحد الموافق 2026/06/28 ولغاية يوم الخميس 2026/07/02 /مركز تدريب اربد .

22. التدريب على اعمال امناء الصناديق يوم الأحد الموافق 2026/06/28 ولغاية يوم الخميس 2026/07/02 /مركز التدريب .

23. تدريب المدربين في مجال التمويل التجاري من يوم الاثنين الموافق 2026/06/29 ولغاية يوم الثلاثاء الموافق 2026/06/30 /السادة جمعية البنوك في الأردن .

24. حساب الاعمال المخفف يوم الثلاثاء 2026/06/30 /السادة جمعية البنوك في الاردن .

25. CAMS - Certified Anti-Money Laundering Specialist من تاريخ 2026/06/07 لغاية تاريخ 2026/07/04 /معهد الدراسات المصرفية.

26. برنامج شهادة التأمين (Insurance Certificate - IC) ضمن الدبلوم المهني المتخصص في التأمين من يوم الأحد الموافق 2026/06/07 لغاية يوم الأربعاء الموافق 2026/12/16 /الاتحاد الأردني لشركات التأمين.

27. مسابقة Flag The Hack يوم الثلاثاء الموافق 2026/06/09 /المركز الوطني للأمن السيبراني.

28. اخصائي تدريب معتمد من يوم الاحد الموافق 2026/06/07 لغاية يوم الثلاثاء الموافق 2026/06/09 /أوبتمال للتدريب وحلول الأعمال.

29. التطبيق العملي لتعليمات حساب الأعمال المخفف Business Light Account BLA من يوم الاثنين الموافق 2026/06/22 لغاية يوم الاربعاء الموافق 2026/06/24 / الاتحاد العربي للتدريب والتطوير.

30. Cisco Certified Network Professional من يوم الاحد الموافق 2026/6/21 لغاية يوم الاحد الموافق 2026/08/16 /sts .

31. Microsoft 365 Copilot من يوم الاربعاء الموافق 2026/06/17 لغاية يوم الثلاثاء الموافق 2026/06/30 / شركة مايكروسوفت.

32. FULL STACK Boot Camp (ASP.NET CORE MVC) REACT (-) من يوم السبت الموافق 2026/06/06 ولغاية يوم السبت 2026/09/26 / قادة البرمجة للبرمجيات والتدريب.

بنك القاهرة عمان الراعي الفضي لمعرض الوكالات والامتياز التجاري 2026



والمستثمرين من الوصول إلى أدوات التمويل والخدمات المصرفية التي تدعم خطط التوسع والاستثمار.

ويهدف المعرض إلى تعزيز التعاون بين الشركات الأردنية والعراقية والدولية، وفتح قنوات مباشرة لبناء الشراكات، إضافة إلى عقد لقاءات متخصصة وتوقيع اتفاقيات وبحث فرص التمويل وشركاء في الأردن والعراق.

ويؤكد الحدث أهميته في دعم بيئة الاستثمار وريادة الأعمال، وتعزيز فرص التوسع عبر الامتيازات التجارية في المنطقة، بما ينسجم مع رؤية بنك القاهرة عمان في دعم النمو الاقتصادي وتمكين الأعمال.

اختتم بنك القاهرة عمان رعايته الفضية لفعاليات معرض الوكالات والامتياز التجاري 2026، الذي أقيم في معرض عقّان الدولي على طريق المطار، بمشاركة نخبة واسعة من الشركات ورجال الأعمال من الأردن والعراق.

وتأتي مشاركة بنك القاهرة عمان، إلى جانب علامتيه التجاريّتين LINC وSignature، تأكيداً على دوره الريادي في دعم تمويل المشاريع والامتيازات التجارية، وتقديم حلول مصرفية متكاملة تساهم في تسهيل توسع الأعمال ودخول الأسواق، لا سيما السوق العراقية التي تشهد فرصاً واعدة للنمو والتعاون الاقتصادي.

ويعكس حضور البنك حرصه على تعزيز الشراكات الإقليمية، وتمكين رواد الأعمال

جوائز حسابات التوفير

وفر
عالتقيل



افتح أو غّد حساب التوفير
وادخل السحب على الجوائز



* يخضع لشروط وأحكام البنك



CAB



SIGNATURE



LINC

النشاطات التدريبية / البنك الأهلي الأردني

ثانياً: النشاط التدريبي الخارجي (داخل الاردن):

واصل موظفو البنك مشاركاتهم الفاعلة في البرامج التدريبية المتخصصة والتي نظمتها جهات محلية حيث تناولت هذه المشاركات العديد من الموضوعات التالية:

o استراتيجية التعامل مع متغيرات السوق المحلي والدولي "ادارة مخاطر التجارة والشحن والتأمين والاعتمادات المستندية وقت الازمات".

o ورشة تدريبية حول دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء.

o استراتيجية ادارة تجارب المتعاملين CXM.

o كشف تزييف وتزوير المستندات والاوراق المصرفية.

o كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الاعاقة.

o مستقبل المدفوعات : الإتجاهات العالمية، المخاطر والتحديات التنظيمية.

o مدخل الى قروض التجمع البنكي.

o دورة التشريعات المصرفية الخاصة بالإئتمان

o إدارة المخاطر في البنوك وفق آيزو 31000.

o القمة العالمية للمرأة في التكنولوجيا والتحول الرقمي Global Women in Tech Summit - GWTS 2026.

انطلاقاً من إيمان البنك الأهلي الاردني بان الاستثمار في رأس المال البشري هو الركيزة الاساسية للتميز والنجاح ، يواصل البنك جهوده في تطوير قدرات موظفيه وتعزيز معارفهم ومهاراتهم المهنية بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي ويعزز جودة الخدمات المقدمة للعملاء .

وفي إطار هذا النهج ، شهد شهر حزيران 2026 مشاركة واسعة لموظفي البنك في مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والفعاليات المتخصصة والتي شملت ما يلي :

أولاً: النشاط التدريبي الداخلي (داخل البنك):

حرص البنك على توفير برامج تدريبية متخصصة داخل بيئة العمل حيث شارك الموظفون في العديد من الدورات والتي تناولت الموضوعات التالية :

o توثيق العقود.

o مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وشكاوي العملاء.

o البرنامج التعريفي للموظفين الجدد.

o الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقوانين والعقوبات الدولية وشكاوي العملاء للموظفين الجدد.

o مخاطر التشغيل والاحتيال المصرفي والأمن السيبراني للموظفين الجدد.

o متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية.



Academy Payments Innovation & Resilience
.Forum

ISACA MENA Conference 2026Annual o
."Conference " Digital Trust : Trust Shift

رابعاً: النشاط التدريبي للإدارة الإقليمية قبرص:

IFRS 18 Presentation and Disclosure in o
.Financial Statements Workshop

استمراراً لنهج البنك الاهلي في تقديم الدعم
والتطوير المهني لموظفيه في مختلف المواقع
المحلية والإقليمية ، شارك موظفو فرع قبرص
في عدد من الفعاليات التدريبية حيث تناولت هذه
المشاركات العديد من الموضوعات التالية:

.Investor Relations o

.Quantitative trading models o

.Security Awareness Session o

.Annual Security awareness o

Sustainability Disclosure Standards by o
.IFRS

.Cash Withdrawals & Cash Deposits o

.ahli Growth o

خامساً: النشاط التدريبي للإدارة الإقليمية فلسطين:

Certificate for Documentary Credit o
(Specialists (CDCS

استمراراً لنهج البنك الاهلي في تقديم الدعم
والتطوير المهني لموظفيه في مختلف المواقع
المحلية والإقليمية ، شارك موظفو فرع فلسطين
في ورشة عمل داخلية خاصة بدائرة غسل الاموال
للموظفين الجدد.

ثالثاً: النشاط التدريبي الخارجي (خارج الاردن):

واصل موظفو البنك مشاركاتهم الفاعلة في
البرامج التدريبية المتخصصة والتي نظمتها
جهات خارجية حيث شاركوا في برنامج Mastercard

التجاري الأردني يرفع معرض الترابطات الأردني للصناعة والتغليف JOPEX 6



قطاعات الطباعة، والبلاستيك، والتغليف.

وتسعى الجمعية من خلال هذا المعرض إلى تعزيز التشبيك بين الشركات الصناعية والتجارية والخدمية وأصحاب المشاريع الزراعية، وتوفير منصة لتبادل الخبرات والاطلاع على أحدث التقنيات والحلول الإنتاجية مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد، وخلق شراكات استراتيجية بين المصانع الوطنية، واستعراض أحدث ابتكارات وماكينات التعبئة والتغليف لرفع جودة المنتج الأردني والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

وتأتي رعاية البنك لهذا المعرض ضمن استراتيجيته الهادفة إلى تقديم الاستشارات المالية وحلول التمويل المتكاملة للشركات الكبرى التي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الوطني.

وفي ختام المعرض، تم تكريم البنك التجاري الأردني إلى جانب الجهات الراعية والشركات المشاركة، حيث تسلّم البنك درعاً تذكاريّاً تقديراً لرعايته المتميزة ودعمه المتواصل للمعرض.

قام البنك التجاري الأردني بتقديم الرعاية الذهبية لمعرض الترابطات الأردني السادس للصناعة والتغليف JOPEX 6 الذي انطلقت فعالياته من معرض الترابطات الأردني للتعبئة والتغليف جوبكس (JOPEX 2026) مساء يوم الاثنين 15/6 لغاية يوم الخميس 18/6 في مركز المعارض الدولية (أرض المعارض) في مكة مول - عمان بتنظيم من جمعية مستثمري شرق عمان الصناعية وبالشراكة مع غرفة صناعة عمان وبالتزامن مع المعرض الدولي الحادي والعشرين للآلات والمعدات الكهروميكانيكية (جيميكس وسونكس).

وقد افتتحت أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين السيدة دانا الزعبي المعرض إلى جانب السيد محمد الصفدي / ممثل قطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية في غرفة صناعة الأردن، ورئيس الجمعية الدكتور أياد أبو حاتم لينطلق المعرض بمشاركة 22 شركة من كبرى الشركات المحلية المتخصصة في

البنك التجاري الأردني يدعم المهرجان الرياضي السنوي لجمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة



بأن لكل إنسان قصة نجاح تستحق أن تُروى، وأن الابتسامة التي تُرسم على وجه طفل قد تكون أعظم إنجاز يمكن أن تسهم فيه مؤسسة تؤمن بمسؤوليتها تجاه مجتمعها.

انطلاقاً من التزامه الراسخ بمسؤوليته المجتمعية وحرصه على دعم مختلف فئات المجتمع، شارك البنك التجاري الأردني في دعم المهرجان الرياضي السنوي للعام 2025 - 2026 الذي نظمه مركز جمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة - مركز البنيات، واستضافته مدرسة البكالوريا في عمّان، بمشاركة أطفال من ذوي الإعاقة الذهنية والحركية ومتلازمة داون.

لم يكن المهرجان مجرد فعالية رياضية، بل كان مساحة ملهمة جسّد فيها هؤلاء الأطفال أروع معاني الإرادة والتحدى. فقد ملأت ابتساماتهم الصديقة أرجاء المكان، ورسمت عزيمتهم مشهداً يؤكد أن الإنجاز الحقيقي لا يُقاس بالنتائج، بل بالإصرار على المضي قدماً، وبالقدرة على مواجهة التحديات بروح مفعمة بالأمل والحياة.

وتأتي مشاركة البنك في هذه المبادرة تأكيداً على إيمانه بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الفرص التي تمكّنهم من إبراز قدراتهم والمشاركة الفاعلة في المجتمع، وإيماناً بأن دعمهم هو استثمار في قيم الإنسانية والاندماج والتكافل.

ويواصل البنك التجاري الأردني دعمه للمبادرات المجتمعية التي تُحدث أثراً إيجابياً ومستداماً، انطلاقاً من قناعته بأن بناء مجتمع أكثر شمولاً يبدأ بتمكين أفرادِهِ، والاحتفاء بإنجازاتهم، والإيمان

البنك التجاري الأردني / الدورات التدريبية

الدورات التدريبية الداخلية

• تم عقد دورة تدريبية بعنوان مهارات التعامل مع الانظمة البنكية لمجموعة من الموظفين الفروع من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري.

• تم عقد دورة تدريبية بعنوان Swift training course لمجموعة من الموظفين الإدارة العامة من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري وعلى جلستان.

• تم عقد دورة تدريبية بعنوان خطة استثمارية العمل - 2026 لمجموعة من الموظفين الإدارة العامة - ضباط الارتباط من خلال مدربين داخليين من البنك التجاري.

الدورات التدريبية المحلية

• برنامج تطوير القيادات بعنوان "بناء ثقافة الاداء والالتزام والقيادة الفعالة" لمجموعة من موظفي الإدارة العامة وعلى مدار شهر.

• الدورة التدريبية بعنوان "التصنيف الأخضر الوطني الأردني" والتي عقدت بتاريخ 2026/6/6 لموظفين الإدارة العامة.

• الدورة التدريبية بعنوان "إعادة هندسة العمليات الإدارية" والتي عقدت خلال الفترة 7 - 2026/06/09.

• الدورة التدريبية بعنوان "Selling & Customer Service Skills" والتي عقدت خلال الفترة 8-2026/06/11.

• الدورة التدريبية بعنوان "Selling & Customer Service Skills" والتي عقدت خلال الفترة 7-2026/06/10.

• الدورة التدريبية "الإطفاء ومكافحة الحريق" والتي عقدت بتاريخ 2026/06/20 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة بالتعاون مع أكاديمية الرعاية الجديدة للاستشارات الهندسية والتدريب

• الدورة التدريبية "الرشاقة المؤسسية والرقابة المالية الذكية - Agile management" والتي عقدت خلال الفترة 14 - 2026/06/18.

• الدورة التدريبية "التطورات المعاصرة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب" والتي عقدت خلال الفترة 20 - 2026/06/21 لمجموعة من موظفي الفروع.

• الدورة التدريبية "تعليمات حماية المستهلك المالي وإدارة شكاوى العملاء" والتي عقدت خلال الفترة 15 - 2026/06/18.

• تم عقد الدورة التدريبية "Digital transformation" والتي عقدت خلال الفترة 28 - 2026/06/30 لمجموعة من موظفي الإدارة العامة

• الدورة التدريبية "managing payment card issuing and acquiring" والتي عقدت خلال الفترة 21 - 2026/06/24.

• الدورة التدريبية "النماذج الإحصائية والتقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المنهجيات الحديثة والمتطلبات الرقابية" والتي عقدت خلال الفترة 18 - 2026/06/28.

• الشهادة المهنية ISO/IEC 20000 Lead Implementer بتاريخ 2026/06/25.

• الشهادة المهنية PMI Agile Certified Practitioner (PMI-ACP) بتاريخ 2026/06/24.

فائدة صفر = أكبر عائد على مستقبلك! أبنائك!

قسط الرسوم المدرسية والجامعية لأبنائك ببطاقتك الائتمانية

بفائدة 0% ولغاية 12 شهراً



البنك الإسلامي الأردني يصدر تقريره للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2025

أعماله". وأوضح أن البنك ينفذ برامج ومبادرات للمسؤولية الاجتماعية تعزز أهدافه الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مستنداً إلى إرثه العريق الذي يجمع بين الأصالة الشرعية والحداثة المصرفية، حيث يُعد نشر ثقافة الاستدامة ركيزة جوهرية في التزام البنك تجاه موظفيه ومجتمعه وبيئته.

وأشار الدكتور حسين سعيد إلى أن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) لم تعد إطاراً تنظيمياً، بل أصبحت عنصراً جوهرياً في صياغة الإستراتيجيات المالية الحديثة، ونهجاً يوازن بين تحقيق الأداء المالي المستدام وتعزيز المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة، لذلك يولي البنك الجانب البيئي اهتماماً خاصاً بدعم الاقتصاد الأخضر عبر تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإدارة الموارد، والحد من آثار التغير المناخي، بالإضافة إلى سعيه المستمر لتحسين بصمته البيئية التشغيلية، وتبني ممارسات مصرفية أكثر كفاءة واستدامة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يواصل البنك جهوده في تعزيز الشمول المالي، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الشباب والمرأة، وتنمية القدرات البشرية، مع الحرص على الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية، وترسيخ بيئة عمل قائمة على العدالة والتنوع وتكافؤ الفرص.

أصدر البنك الإسلامي الأردني تقريره السنوي الرابع للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للعام 2025، وذلك وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وتعزيزاً لمبادئ الشفافية والإفصاح مع التركيز على القضايا الجوهرية المتعلقة بالاستدامة والتي تهم البنك وأصحاب المصلحة.

ويستعرض التقرير أبرز الإنجازات في جميع عمليات وأنشطة البنك التي تجسد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وتعكس رؤية البنك بأن الاستدامة نهج مؤسسي متكامل يوجه القرارات، ويعزز القدرات على تحقيق أداء مالي قوي ومتوازن مع المسؤوليات الاجتماعية، استناداً إلى أفضل ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. كما يسلط الضوء على جهود البنك في دعم الشمول المالي، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في التحول الرقمي وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية المسؤولة، إضافة إلى ما يوليه البنك من أهمية متزايدة لقضايا التغير المناخي من خلال إدارة الأثر البيئي لأنشطته بتعزيز التمويل الأخضر والمبادرات الصديقة للبيئة، ورفع كفاءة توظيف رأس المال إلى جانب خلق قيمة مستدامة وشاملة.

وقال الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني " يحرص البنك على دعم رؤية التحديث الاقتصادي والتوجهات والرؤى الوطنية، التي تضع الاستدامة والابتكار والنمو الأخضر في صلب مسار التنمية، وذلك من خلال نهج متكامل يدمج مبادئ الاستدامة في مختلف جوانب



مفصلاً لتطور المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في البنك منذ تأسيسه، مسلطاً الضوء على أهدافه الاستراتيجية وخطته لعام 2026 ومسيرته التي بدأت بإصدار أول تقرير للمسؤولية الاجتماعية عام 2012، وذلك استناداً لمبادئ ورسالة البنك وتنفيذاً لعقد تأسيسه ونظامه الأساسي وتحقيقاً لواجبه تجاه قضايا المجتمع. كما يتناول التقرير ميثاق السلوك المهني والأخلاقي، وإدارة المخاطر، والشفافية والثقة، والانتشار الجغرافي، وتجربة المتعاملين وأصحاب المصلحة ومستوى رضاهم. كما يغطي التقرير موضوعات جوهرية تتعلق بالأداء الاقتصادي للبنك والآثار الاقتصادية غير المباشرة وممارسات الشراء المستدام والامتثال للمتطلبات الرقابية والقانونية، إلى جانب الطاقة والامتثال البيئي، والتوظيف، والسلامة والصحة المهنية، والتعليم والتدريب، والتنوع وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز، والأثر الاجتماعي، والمجتمعات المحلية وغيرها من الموضوعات.

وللاطلاع على التقرير زيارة الموقع الإلكتروني للبنك jordanislamicbank.com

وإدراكاً منه بأن الحوكمة المؤسسية الرشيدة هي الركيزة الأساسية لممارسات الاستدامة، يلتزم البنك بتطبيق أعلى معايير النزاهة والامتثال وإدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة المسؤولية المؤسسية في جميع عملياته وأنشطته، بما يدعم استدامة الأداء ويحافظ على مصالح أصحاب المصلحة.

وأكد الدكتور حسين سعيد على أن النجاح المالي المستدام لا ينفصل عن الإسهام الإيجابي في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة، لذلك يحرص البنك على مواصلة أداء دوره كشريك فاعل في بناء مستقبل اقتصادي أكثر ازدهاراً ومرونة واستدامة للأجيال القادمة، وأن تكون أعماله محركاً للتغيير الإيجابي، ومصدراً مستداماً للقيمة لكل الأطراف ذات العلاقة، معززاً التزامه بالتميز المؤسسي والمسؤولية المجتمعية، ليظل دائماً علامة فارقة في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

ويستعرض التقرير الذي أُعد وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير والملاحق ذات الصلة شرحاً

البنك الإسلامي الأردني وجمعية البيئة ينفذان حملة دهان وتنظيف بمناسبة يوم البيئة العالمي



نفذ البنك الإسلامي الأردني بالتعاون مع جمعية البيئة الأردنية نشاطاً تطوعياً بمناسبة يوم البيئة العالمي ضمن المبادرة الوطنية "أترك بصمتك" تجسيدا لرؤية جلالة الملك عبد الله بن الحسين بأن يكون الأردن مركزاً إقليمياً للتنمية الخضراء ودعماً للمبادرات البيئية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الوعي البيئي وتعريف أكبر شريحة ممكنة من المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على أرض الوطن، حيث اشتمل النشاط على تنفيذ حملة دهان وتنظيف

لتحسين المظهر الحضاري والجمالي لحديقة الأمير الحسين بن عبد الله في شارع الأقصى / محافظة عمان بمشاركة امانة عمان الكبرى وشركة ستي بلو لإدارة النفايات وعدد من موظفي البنك وطلبة مدارس راهبات الوردية(مرج الحمام والشميساني) ومدرسة أكاديمية المعالم التربوية، وذلك بتاريخ 14/6/2026.

التطوعية، بالإضافة إلى دعم الجهود المشتركة ما بين البنك وجمعية البيئة الأردنية في دعم الأنشطة البيئية المستدامة والتي تعزز من أهمية الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ برامج تنمية مستدامة توثق قيم الانتماء والعمل الجماعي، وتسهم في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة.

من جانبه عبر السيد معن نصايره المدير التنفيذي لجمعية البيئة الأردنية عن اعتزازه بالشراكة الاستراتيجية مع البنك الإسلامي الأردني من خلال عضوية البنك في الجمعية أو رعايته المستدامة للنشاطات والمبادرات المجتمعية الهادفة إلى حماية البيئة، كما تسلم السيد أحمد عبد الكريم مدير الاتصال المؤسسي في البنك شهادة تقديرية للبنك لرعايته هذا النشاط.

ويأتي هذا النشاط في إطار تنفيذ البنك لاستراتيجيته في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في مجال حماية البيئة وتقليل الآثار السلبية عليها وتماشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وفي المحافظة على بيئة أردنية خضراء ونظيفة، وتشجيع الموظفين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والأعمال

البنك الإسلامي الأردني يدعم المبادرة البيئية " كيسك بسيارتك " في إربد



والشرطة المجتمعية.

وتأتي هذه المشاركة تجسيدا لاستراتيجية البنك في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وحرصه على حماية البيئة، ودعم الأنشطة التطوعية، واستجابة لتوجيهات سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد، في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على البيئة والحد من ظاهرة رمي النفايات عشوائياً.

من جهته قدم السيد عامر رزق رئيس جمعية ربحانة الشمال للبيئة، درعاً تكريماً للبنك تقديراً لرعايته لهذه المبادرة التي لاقت تفاعلاً واسعاً من قبل الموظفين والمراجعين وأهالي المنطقة.

قدم البنك الإسلامي الأردني الدعم لتنفيذ المبادرة البيئية "كيسك بسيارتك" والمنبثقة عن المبادرات الملكية السامية التي تنفذها وزارة البيئة للحد من ظاهرة الإلقاء العشوائي للنفايات، بتنظيم من جمعية إربد للمحافظة على البيئة وجمعية ربحانة الشمال للبيئة.

وقد تضمنت المبادرة مشاركة مجموعة من متطوعي وموظفي البنك في توزيع أكياس نفايات مخصصة للسيارات بمواصفات محددة على المواطنين ومراجعي البنك وأصحاب المركبات في محيط مبنى البنك بشارع بغداد في محافظة إربد وبحضور ممثلين عن وزارة البيئة، والشرطة البيئية،

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

للعام الرابع على التوالي البنك الإسلامي الأردني أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2026

للبنك الإسلامي الأردني " نفخر بتحقيق هذا الإنجاز العالمي للمرة الرابعة على التوالي والذي يعكس التزام البنك بأعلى معايير التميز والجودة والابتكار وهو ثمرة جهود فريق العمل المتكامل من جميع الأطراف من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين إلى جانب ثقة المتعاملين والشركاء الذين لهم الدور الأكبر في مسيرة البنك نحو النجاح، كما يضاعفنا أمام مسؤولية مضاعفة تدفعنا إلى مواصلة تطوير خدماتنا ومنتجاتنا وتعزيز تنافسيتنا لترسيخ مكانة البنك كنموذج للريادة والنجاح".

أعلنت مجلة "يوروموني" (EUROMONEY) المالية العالمية عن فوز البنك الإسلامي الأردني بجائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام 2026 للعام الرابع على التوالي ، وذلك ضمن جوائز المجلة للتمويل الإسلامي لعام 2026، وتكريم المؤسسات المالية الإسلامية التي ترسخ معايير التميز والابتكار والريادة في مجال التمويل الإسلامي، حيث تحظى هذه الجوائز بتقدير واسع النطاق كأرفع جوائز للتمويل الإسلامي .

وحول حصول البنك على هذه الجائزة قال الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي

الرفاهية بانتظارك لأنك من كبار المتعاملين

آفاق جديدة تجتمع معنا

pearl

Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

البنك العربي الإسلامي الدولي و الشركة الأ يوقعان اتفاقية برنامج " كفالات من أجل الت

وقع البنك العربي الإسلامي الدولي اتفاقية تعاون مشتركة مع الشركة الأردنية لضمان القروض لتنفيذ برنامج "كفالات من أجل التوظيف" ليكون من ضمن البنوك الأولى في الانضمام إلى هذا البرنامج الواعد.

الدولي، على أهمية هذه الشراكة الاستراتيجية التي تعزز دور التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة خصبة لخلق فرص عمل مستدامة للشباب الأردني.

وأضاف العسلي أن البنك يضع تمكين الرياديين والشباب في مقدمة أولوياته التمويلية، مؤكداً أن هذه الاتفاقية تمثل خطوة عملية متقدمة نحو تعزيز الشمول المالي وتلبية تطلعات قطاع الأعمال الناشئ وفق أعلى المعايير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ومن جانبه، أكد السيد عدنان ناجي، المدير العام للشركة الأردنية لضمان القروض، أن برنامج "كفالات من أجل التوظيف" يجسد توجهاً تنموياً يربط التمويل مباشرة بخلق

ووقع الاتفاقية من جانب البنك المدير العام السيد اباد العسلي، وعن الشركة الأردنية لضمان القروض مديرها العام السيد عدنان ناجي.

وتأتي هذه الاتفاقية بهدف تيسير حصول اصحاب المشاريع المستهدفة على التمويل الإسلامي المناسب من خلال البنك العربي الإسلامي الدولي و بكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، شريطة ان تسهم هذه المشاريع الممولة في توفير فرص عمل جديدة في الأردن و الحد من البطالة، وسيتم تقديم حوافز نقدية لتلك المشاريع مقابل العملة الأردنية التي سيتم تعيينها والمحافظة عليها.

وفي تعليق له بهذه المناسبة، أكد السيد اباد العسلي، المدير العام للبنك العربي الإسلامي

ردنية لضمان القروض وظيف



المستدام في المملكة

هذا ويفخر البنك العربي الإسلامي الدولي بكونه من البنوك الرائدة في مجال تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشاريع الناشئة، والمملوكة للشباب والمرأة وذلك من خلال حزمة من برامج التمويل والدعم الفني دون التركيز على الضمانات العينية وذلك بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، والشركة الأردنية لضمان القروض بالإضافة إلى الجهات المحلية والدولية.

فرص العمل وتحقيق أثر اقتصادي ملموس، حيث يهدف إلى تمكين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو مقابل المساهمة في توليد وظائف جديدة للأردنيين. وأضاف أن البرنامج يعزز الشمول المالي من خلال إتاحة التمويل لشريحة أوسع من المشاريع، وفي الوقت ذاته يخفف المخاطر الائتمانية على البنوك ومؤسسات التمويل، بما يدعم زيادة التدفقات التمويلية نحو القطاعات الإنتاجية ويعزز النمو الاقتصادي

البنك العربي الإسلامي الدولي يوقع اتفاقية لإدارة النفقات والخدمات الطبية لموظفيه مع الشركة الوطنية لإدارة التأمينات الصحية "نات هيلث"



في إطار حرصه المستمر على رعاية الكوادر البشرية وتقديم أفضل مستويات الرعاية الصحية لموظفيه وعائلاتهم، أعلن البنك العربي الإسلامي الدولي عن توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع الشركة الوطنية لإدارة التأمينات الصحية "نات هيلث" الرائدة في مجال إدارة النفقات والخدمات الطبية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى إسناد إدارة النفقات والخدمات الطبية الخاصة بموظفي البنك العربي الإسلامي الدولي لشركة "نات هيلث"، بما يضمن توفير خدمات صحية متكاملة وسريعة، والارتقاء بمستوى الرعاية الطبية المقدمة للموظفين عبر شبكة طبية واسعة ومتميزة وتعزيز بيئة العمل والاستثمار في العنصر البشري.

ووقع الاتفاقية عن البنك السيد اياد العسلي المدير العام وعن الشركة السيد كريم قعوار رئيس مجلس الإدارة.

وبهذه المناسبة أكد السيد اياد العسلي أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي تجسيدا لاستراتيجية البنك التي تضع سلامة وصحة موظفيه على رأس أولوياتها، مشيراً إلى أن اختيار شركة "نات هيلث" جاء لما تتمتع به من خبرة عريقة وكفاءة عالية وأنظمة

تكنولوجية متطورة في إدارة التأمين الصحي والخدمات الطبية بما يتماشى واستراتيجية البنك في التحول الرقمي، مما يسهل على الموظفين الحصول على الموافقات والرعاية الطبية اللازمة بكل يسر وسهولة.

من جانبه، أعرب السيد كريم قعوار اعتزازه بالشراكة مع مؤسسة مصرفية عريقة بحجم البنك العربي الإسلامي الدولي، مؤكداً التزام الشركة بتقديم خدمات نوعية وحلول رقمية متطورة تلبى احتياجات موظفي البنك العربي الإسلامي الدولي وتضمن إدارة النفقات الطبية بكفاءة وشفافية وبأعلى معايير الجودة العالمية.

البنك العربي الإسلامي الدولي يرفع المؤتمر الوطني الثاني للتغير المناخي والاقتصاد الأخضر



الوطنية الرامية لمواجهة التحديات المناخية والتحول نحو الاقتصاد المستدام.

هذا وأكد البنك العربي الإسلامي في معرض تعليقه على الموضوع، أن الاقتصاد الأخضر يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية البنك ومسؤوليته البيئية، كما شدد على التزامه بالدور المحوري والريادي للمؤسسات المصرفية الإسلامية في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وتقديم حلول مستدامة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

شارك البنك العربي الإسلامي الدولي في فعاليات " المؤتمر الوطني الثاني للتغير المناخي والاقتصاد الأخضر"، والذي أقيم في فندق فيرمونت عمان تحت شعار "التكامل الوطني في العمل المناخي من التكيف الى التحول"، برعاية معالي وزير البيئة الدكتور ايمن سليمان، وتنظيم من مؤسسة الياسمين للدورات التدريبية بالتعاون مع الوزارة.

ومثل البنك في المؤتمر رئيس قطاع الاعمال والاستثمار، الدكتور سمير العيسى، تجسيدا لالتزام البنك الراسخ بدعم الجهود



بنك الأردن Bank of Jordan

بنك الأردن يواصل دعمه للمؤسسات الوطنية والجمعيات ضمن برامج المسؤولية المجتمعية

والاستثمار والتمويل المسؤول، وتعزيز متانة واستدامة القطاع المالي في المملكة.

كما قدم بنك الأردن دعماً إلى مؤسسة الملاذ للرعاية التلطيفية للمساهمة في تغطية تكاليف تقديم الرعاية التلطيفية للمرضى الذين يعانون من أمراض مستعصية ومزمنة وغير قابلة للعلاج. ويعكس هذا الدعم حرص البنك على مساندة المؤسسات الصحية والإنسانية التي تسهم في التخفيف من معاناة المرضى وتحسين جودة حياتهم، بما يمكن المؤسسة من مواصلة رسالتها الإنسانية وتقديم خدماتها للمستفيدين بكفاءة واستدامة.

واستمراراً لجهوده في دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، قدم بنك الأردن دعماً إلى النادي الأردني للصم للمساهمة في تغطية الدورة التدريبية العملية في مجال الحرف اليدوية وصناعة الشموع لفئة النساء من ذوات الإعاقة السمعية. ويهدف هذا الدعم إلى تعزيز المهارات المهنية والحرفية للمشاركات وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً، بما ينسجم مع جهود البنك في تعزيز فرص المشاركة والإنتاج والاستقلالية لهذه الفئة المهمة من المجتمع.

في إطار التزامه بدعم قطاع التعليم وتمكين الشباب أكاديمياً، قدم بنك الأردن دعمه إلى جمعية مؤسسة إيليا نقل من خلال استمرار دعمه لمنحتين دراسيتين لمدة خمس سنوات، وذلك بهدف المساهمة في دعم الطلبة ومساعدتهم على استكمال مسيرتهم التعليمية وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية. ويأتي هذا الدعم انسجماً مع إيمان البنك بأهمية التعليم كأحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة وبناء القدرات البشرية، وحرصه على تعزيز فرص الوصول إلى التعليم وتمكين الطلبة من الحصول على فرص تعليمية تسهم في إعداد جيل قادر على الإسهام الفاعل في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني.

وانطلاقاً من مبدأ مساهمة البنوك في دعم المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على قطاع مصرفي آمن وسليم وتعزيز القواعد المصرفية القوية والحوكمة الرشيدة المستندة إلى أحدث التشريعات والمعايير الدولية، قدم بنك الأردن دعماً إلى صندوق بازل بهدف تعزيز التعاون المؤسسي بين القطاع المصرفي والبنك المركزي الأردني. ويأتي هذا الدعم في إطار المساهمة في توفير بيئة مالية مستقرة تدعم النمو الاقتصادي



أخبار دائرة التعلم والتطور لشهر تموز/2026



البرامج والأنظمة التي يتوجب على الموظفين الجدد الإلمام بها بما يدعم أداءهم الوظيفي منذ بداية مسيرتهم المهنية في البنك.

- برنامج الخدمات المصرفية للموظفين الجدد

في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد برنامج الخدمات المصرفية للأفراد للموظفين الجدد. ويتميز البرنامج بمنهج متكامل يغطي مختلف الجوانب الأساسية للعمل المصرفي، بما في ذلك التعريف بالمنتجات المصرفية للأفراد.

عقدت دائرة التعلم والتطور خلال شهر تموز 2026، عدداً من النشاطات التدريبية الداخلية والخارجية والتي شملت عدة برامج ودورات، ومن أبرز هذه النشاطات ما يلي :-

- البرنامج التعريفي للموظفين الجدد/
Orientation Program

نظمت دائرة التعلم والتطور في البنك برنامجاً تعريفياً للموظفين الجدد بهدف تأهيلهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تضمن اندماجهم في بيئة العمل بسلاسة وكفاءة. كما تضمن البرنامج التعريف ببنك الأردن والخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى



بنك الأردن Bank of Jordan



في تعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

- برنامج البيع الاستشاري "Consultative Selling/CSC"

في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد دورة تدريبية بعنوان "البيع الاستشاري" لموظفي الفروع، وذلك بهدف تطوير مهارات البيع وتعزيز اتباع منهجيات وآليات عمل تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

- برنامج التميز في خدمة العملاء "Customer Excellence"

نظمت دائرة التعلم والتطور في البنك برنامجاً تدريبياً خاصاً بموظفي دائرة خدمة

وآليات تقديم الخدمات، وأفضل الممارسات لضمان تجربة سلسلة للعملاء. كما يركز البرنامج على تمكين المشاركين من اكتساب المعرفة والمهارات العملية اللازمة لتعزيز قدرتهم على التعامل مع احتياجات العملاء بكفاءة واحترافية.

- برامج تدريبية متخصصة ضمن برنامج CIB & Risk Capacity Building

ضمن جهود بنك الأردن لتعزيز قدرات موظفيه وتطوير مهاراتهم في قطاعي الشركات والمخاطر، تم تنظيم مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة ضمن برنامج CIB & Risk Capacity Building، والتي تهدف إلى رفع كفاءة المشاركين وتمكينهم من تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة، بما يسهم



بنك الأردن Bank of Jordan



- Increasing Role of Compliance in International Trade
- Mastering Embedded Finance
- مكافحة الجرائم الإلكترونية والاحتيال المالي المصرفي
- FortiGate Administrator
- تعزيز حوكمة مخاطر الائتمان في البنوك والمؤسسات المالية
- Supply chain finance course bundle
- Financial Risk & Regulations (FRR) Certificate
- CompTIA
- Credit Risk Modeling Masterclass

عملاء الشركات المركزية، يهدف إلى تنمية مهارات التوجيه الذاتي، وتعزيز التفكير الإيجابي، وبناء الثقة بالنفس، وتطوير مهارات التواصل وخدمة العملاء، بما يسهم في رفع مستوى الأداء وتعزيز التواصل المهني.

الدورات الخارجية والمؤتمرات

- ورشة تدريبية حول دليل تطوير المنتجات المالية الخضراء
- IFRS 18 Presentation and Disclosure in Financial Statements workshop
- ITIL
- ورشة عمل حوكمة مخاطر الائتمان
- إعادة هندسة العمليات الإدارية / الهندرة

بنك ABC في الأردن الوكالات والامتياز



منصة تفاعلية للتواصل والتفاوض بين مختلف الجهات التجارية ضمن بيئة آمنة ومحايدة في الأردن.

وخلال مشاركته، استعرض فريق بنك ABC مجموعة من الحلول المصرفية المتكاملة المصممة لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على تلبية احتياجات الشركات ورواد الأعمال الباحثين عن فرص التوسع والاستثمار. كما قدم الفريق استشارات مالية ومصرفية متخصصة لزوار المعرض والمهتمين بفرص الامتياز التجاري والتوسع في الأسواق الإقليمية.

وتأتي هذه المشاركة ضمن جهود بنك ABC المستمرة لتعزيز دوره كشريك مالي موثوق يدعم بيئة الأعمال ويسهم في تمكين الشركات

شارك بنك ABC في الأردن في فعاليات معرض الوكالات والامتياز التجاري الذي أقيم بعمان خلال 9-10 حزيران 2026 بمشاركه واسعة من شركات وبنوك ومؤسسات مالية محلية وإقليمية ودولية، في خطوة تعكس التزام البنك بدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز فرص الاستثمار و التجاره الخارجيه في المنطقة، حيث تم تكريم البنك بدرع التميز الاقتصادي تقديراً و تثميناً للمشاركة المتميزة والفاعلة في المعرض.

ويهدف المعرض إلى فتح قنوات تواصل مباشرة بين الشركات ورجال الأعمال من الأردن والعراق، بما يسهم في تعزيز فرص التوكيلات التجارية ونماذج الامتياز (Franchise) إضافة إلى تسهيل دخول الشركات إلى السوق العراقي عبر شراكات استراتيجية موثوقة. كما يوفر المعرض

يشارك في معرض باز التجاري 2026



تنسجم مع دوره في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال في المملكة، من خلال توفير حلول مصرفية مبتكرة تسهم في تمكين الشركات ورواد الأعمال من تحقيق النمو والاستدامة.

من النمو والتوسع، خصوصاً في الأسواق ذات الإمكانيات الواعدة مثل السوق العراقي.

وبهذه المناسبة، قال سعادة السيد جورج فرح صوفيا، المدير العام لبنك ABC الأردن: "نعتز بمشاركتنا في هذا الحدث الاقتصادي الهام، الذي يشكل منصة استراتيجية لتعزيز التعاون الإقليمي وفتح آفاق جديدة للاستثمار ولعمليات التجاره الخارجيه، لا سيما في السوق العراقي الذي يتمتع بفرص نمو واعدة. وتأتي هذه المشاركة انسجماً مع التزامنا بدعم الشركات وتمكينها من التوسع من خلال حلول مصرفية مبتكرة وشراكات مستدامة".

من جانبه، قال السيد فادي حداد، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الشاملة: "حرصنا من خلال مشاركتنا على تقديم حزمة متكاملة من الحلول المصرفية التي تلبي احتياجات الشركات ، بما يدعم خططها التوسعية ودخولها إلى أسواق جديدة. كما قمنا بتقديم استشارات متخصصة للمهتمين بالاستثمار ونماذج الامتياز، تأكيداً على دورنا كشريك مالي يدعم نمو الأعمال وتطورها ويسهل عمليات التجاره الخارجيه".

وأكد البنك أن مشاركته في هذا الحدث

معاً نحو غدٍ أفضل: سيتي الأردن تحتفل باليوم العالمي للمجتمع بعزيمة وأثر يدوم



عمل الزملاء جنباً إلى جنب مع عائلاتهم، فتحول نشاط بسيط إلى تجربة لا تُنسى - تجربة جمعت بين الحفاظ على البيئة ولحظات من الفرح والتعاون والفخر المشترك.

اكتسب حدث هذا العام بُعداً مميزاً بانضمام فريق من إداريي وموظفي شركة جوباك (الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص) وعائلاتهم إلى جهود التطوع مع فريق سيتي، في مشهد يعكس شراكة حقيقية نحو هدف إنساني واحد: خدمة المجتمع وإحداث فرق إيجابي في حياة الناس.

تُعَدّ هذه المبادرة شاهداً حياً على قوة العمل الجماعي، حيث تُثبت أن يوماً واحداً، عندما يُنظم بهدف واضح ومشاركة فاعلة، يمكنه تحقيق فوائد بيئية مستدامة وتعميق أواصر المجتمع.

نظم سيتي بنك ان.إيه. الأردن احتفالية اليوم العالمي للمجتمع لهذا العام، حيث شارك الموظفون وعائلاتهم في يوم حافل بالعمل البيئي والتواصل المجتمعي الهادف. وفي مشهد يعكس روح العمل الجماعي، قام المشاركون بزراعة 210 شجرة، تمثل كل واحدة منها التزاماً حقيقياً بالاستدامة ومسؤولية مشتركة تجاه الأجيال القادمة.

يُعتبر اليوم العالمي للمجتمع من الركائز الأساسية في استراتيجية المسؤولية المؤسسية لسيتي على مستوى العالم، فعلى مدى أكثر من عشرين عاماً، انخرط آلاف الموظفين من مجموعة سيتي حول العالم في أعمال تطوعية تدعم مجتمعاتهم المحلية..

في الأردن، تجاوز مفهوم هذا اليوم مجرد زراعة الأشجار ليصبح احتفالاً بالانتماء للمجتمع.



بنك لبنان والمهجر ينظم حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع مركز الحسين للسرطان

في اطار النشاطات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية وتعزيز قيم التكافل، نظم بنك لبنان والمهجر- الاردن حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع مركز الحسين للسرطان بمشاركة عدد من موظفي البنك في هذه الحملة.



صندوق الحسين للإبداع لجائزة الملك الحسين لأبداع



وأوضحت المؤسسة أن هذه الرعاية تأتي للعام الرابع على التوالي، تأكيداً على عمق الشراكة الاستراتيجية بين المؤسساتيتين والتزامهما المشترك بدعم البحث العلمي والابتكار في مجال مكافحة السرطان وتشجيع الباحثين على تطوير أبحاث نوعية تساهم في تعزيز الوقاية من المرض وتحسين أساليب تشخيصه وعلاجه.

وقالت قطامش، إن دعم البحث العلمي يمثل إحدى الركائز الأساسية في رسالة مؤسسة الحسين لمكافحة السرطان، مشيرة إلى أن الشراكات مع المؤسسات الوطنية الرائدة تساهم في توفير بيئة داعمة للبحث والابتكار

وقعت مؤسسة الحسين للسرطان، ممثلة بمديرها العام نسرین قطامش، اتفاقية تعاون مع صندوق الحسين للإبداع والتفوق، ممثلاً بمديره العام الدكتور علي ياغي، لدعم جائزة الحسين لأبحاث السرطان 2026، حيث ينضم الصندوق إلى رعاية الجائزة بصفته راعياً فضياً.

وبحسب بيان مؤسسة الحسين للسرطان اليوم الأحد، قام وفد من صندوق الحسين للإبداع والتفوق بجولة في مركز الحسين للسرطان، واطلع خلالها على مرافق المركز والخدمات الطبية والعلاجية المتقدمة التي يقدمها إلى جانب جهوده في توفير رعاية شاملة للمرضى وفق أعلى المعايير العالمية.

والتفوق - الراعي الفضي طاش السرطان للعام 2026



للسرطان، إيماننا بالدور الإنساني الذي تقوم به تجاه المرضى المحليين والعرب والأجانب وبضرورة مواصلة دعمها لتتمكن من تقديم خدمات الرعاية للمصابين والتوعية بأهمية الوقاية من هذا المرض.

وتعد جائزة الحسين لأبحاث السرطان من أبرز الجوائز العلمية المتخصصة في مجال أبحاث السرطان على مستوى الوطن العربي، إذ تهدف إلى تكريم الباحثين والعلماء المتميزين، وتشجيع إنتاج أبحاث علمية رائدة تسهم في تطوير حلول مبتكرة لمواجهة السرطان، بما يعزز ثقافة التميز العلمي والابتكار ويدعم الارتقاء بمخرجات البحث العلمي في هذا المجال.

وتمكين الباحثين من تطوير حلول علمية تسهم في تحسين صحة المرضى والارتقاء بجودة الرعاية الصحية.

من جانبه، أكد الدكتور ياغي، أن الصندوق يعتز بدعمه جائزة الحسين لأبحاث السرطان، التي تعد من أهم الجوائز العلمية التي تستهدف مرض السرطان التي تسهم في دعم الأبحاث والتجارب العملية التي تقي من أسباب الإصابة وتخفف معاناة المصابين بهذا المرض.

وأضاف إن استمرار رعاية الصندوق للجائزة للسنة الرابعة على التوالي، يؤكد اهتمام القطاع المصرفي بدعم جهود مؤسسة الحسين

الشركة الأردنية لإعادة تم الرهن العقاري تمنح مبلغ (63) مليون دينار كقروض

- (285.5) مليون دينار رصيد القروض القائم في 30-6-2026 .
- عدد المتعاملين مع الشركة في مجال الإقتراض والإستثمار في أسناد قرض (13) جهة مالية.
- (2.654) مليار دينار إجمالي قيمة القروض التي منحتها الشركة منذ التأسيس ولغاية 30-6-2026.
- (60) مليون دينار قيمة الأسناد الصادرة عن الشركة خلال النصف الأول من العام 2026.
- (2.697) مليار دينار إجمالي قيمة الأسناد التي أصدرتها الشركة منذ التأسيس ولغاية 30-6-2026.
- بلغ الربح التشغيلي (2.699) مليون دينار لغاية 30-6-2026.
- بلغ صافي الربح قبل الضريبة (2.077) مليون دينار.

إلى بدء دورة تيسير نقدي خلال هذا العام. ورغم هذه الظروف الاستثنائية وما رافقها من تحديات، واصلت الشركة أدائها بكفاءة مؤكدةً مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، ونجحت في الاستمرار بتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للبنوك والشركات المالية المانحة للقروض العقارية والسكنية مستندةً إلى قدرتها على تأمين الموارد المالية اللازمة من خلال مصادرها التمويلية المتنوعة وفي مقدمتها

صرح المدير العام السيد عبدالرزاق طبيشات بأنه خلال الفترة من بداية عام 2026 وحتى 30 حزيران، شهدت المنطقة تطورات جيوسياسية متسارعة بسبب استمرار الحرب الإيرانية الأمريكية والتي انعكست بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي من خلال الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وتعزيز حالة عدم اليقين والضبابية في الأسواق وقد أسهمت هذه التطورات في استمرار الضغوط التضخمية وتأجيل وتيرة خفض أسعار الفائدة خلافاً للتوقعات السابقة التي كانت تشير

سويل الرهن العقاري م.ع.م س إعادة تمويل خلال النصف الأول من العام 2026



قرض بمبلغ (60) مليون دينار وعليه بلغ الرصيد القائم لإصدارات الشركة من أسناد القرض كما في 30-6-2026 (243) مليون دينار، وبذلك إرتفع مجموع ما أصدرته الشركة منذ تأسيسها وحتى 30-6-2026 إلى (2.697) مليار دينار.

وبين المدير العام أنه انطلاقاً من حرص الشركة على تحسين وتطوير سوق التمويل الاسكاني في المملكة، من خلال توفير تمويل للجهات المقترضة بأقل كلفة ممكنة، وافق مجلس إدارة الشركة منذ بداية عام 2026 على منح قروض إعادة تمويل للبنوك بهامش مخفض يبلغ (65) نقطة بدلاً من (1%).

حصيلة إصدارات أسناد القرض في سوق رأس المال المحلي.

كما أضاف المدير العام بأن الشركة قامت خلال النصف الأول من العام 2026 بمنح قروض إعادة تمويل بمبلغ (63) مليون دينار للبنوك ولشركات التأجير التمويلي لإعادة تمويل قروض سكنية وعقود تأجير تمويلي عقارية ممنوحة من قبلها للمواطنين لغايات إمتلاك المسكن، وعليه وصل رصيد قروض إعادة التمويل القائمة في 30-6-2026 إلى (285.5) مليون دينار لتصبح قيمة القروض التي منحتها الشركة منذ التأسيس ما مجموعه (2.654) مليار دينار، وقد قامت الشركة خلال النصف الأول من عام 2026 بإصدار أسناد

الدور التنموي للقطاع المصرفي

سلامة الدراعاوي
رئيس هيئة التحرير



بعيداً عن النظرة التقليدية التي تختزل دور البنوك في منح القروض وتحصيل الأقساط، تكشف أحدث بيانات البنك المركزي أن الجهاز المصرفي الأردني يواصل أداء دوره كأحد أهم محركات النشاط الاقتصادي، عبر ضخ السيولة وتمويل الاستثمار والأفراد، مع المحافظة في الوقت نفسه على معايير ائتمانية متوازنة تحمي الاستقرار المالي، إذ إن الأرقام الأخيرة ترسم صورة لاقتصاد يتحرك، وثقة تتزايد بين البنوك والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ارتفاع إجمالي قيمة الطلبات الجديدة للتسهيلات الائتمانية بنسبة 14.6% حتى نهاية أيار 2026، لتصل إلى 6.724 مليار دينار مقارنة مع 5.882 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2025، مؤشر على ارتفاع الطلب على التمويل سواء من الشركات أو الأفراد.

كما أن زيادة عدد الطلبات من نحو 170 ألفاً إلى قرابة 186 ألف طلب، تعني أن النشاط الاقتصادي يتوسع وأن الحاجة إلى التمويل أصبحت أكبر، وهو ما يعكس حيوية السوق وثقة المتعاملين بالقطاع المصرفي.

لكن المؤشر الأكثر أهمية يتمثل في حجم التمويلات التي وافقت عليها البنوك، فخلال خمسة أشهر فقط، بلغت قيمة التسهيلات الموافق عليها 6.236 مليار دينار، مقارنة مع

قروض الأفراد، فإن هذا الانخفاض يعكس استقراراً نسبياً في مستويات الاقتراض، ويؤشر إلى أن التوسع في التمويل لا يعني بالضرورة ارتفاع المديونية الشخصية بصورة غير منضبطة.

أما الصورة الأشمل فتظهر من خلال وصول إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة إلى نحو 37.1 مليار دينار حتى نهاية أيار 2026، منها 32.612 مليار دينار موجهة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، بما يمثل نحو 88% من إجمالي التسهيلات، وهذه النسبة تؤكد أن البنوك الأردنية تضع القطاع الخاص في صدارة أولوياتها التمويلية، باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والاستثمار والتشغيل.

صحيح أن توزيع التسهيلات ما يزال يميل بشكل واضح نحو العاصمة عمان، التي استحوذت على 30.141 مليار دينار، مقابل 1.870 مليار دينار لمحافظة إربد، فيما بقيت الطفيلة وعجلون في المراتب الأخيرة بقيم بلغت 149 مليوناً و180 مليون دينار على التوالي، إلا أن هذه الفجوة تمثل فرصة لتعزيز الانتشار الجغرافي للتمويل وتوجيه مزيد من الائتمان نحو المحافظات، بما يحقق تنمية أكثر توازناً.

في المجمل، تؤكد هذه المؤشرات أن القطاع المصرفي الأردني يواصل أداء دوره التنموي بكفاءة، فحين ترتفع التمويلات، وتحسن جودة الطلبات، وتراجع مديونية الأفراد، ويستمر ضخ الائتمان للقطاع الخاص، فإن ذلك يعكس جهازاً مصرفياً يمارس دوره كرافعة للنمو الاقتصادي، ويثبت مرة أخرى أنه أحد أهم عناصر القوة في الاقتصاد الأردني.

4.105 مليار دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة تتجاوز ملياري دينار، وهذه القفزة الكبيرة تعكس استعداد البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي عندما تتوافر الجدوى والملاءة، وتؤكد أن الجهاز المصرفي لا يقف موقف المتفرج، بل يشارك فعلياً في تحريك عجلة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك.

وفي المقابل، فإن رفض أكثر من 55 ألف طلب تمويل بقيمة 488 مليون دينار ينبغي قراءته باعتباره دليلاً على وجود منظومة رقابية وإدارة مخاطر تحافظ على جودة المحافظ الائتمانية، والأهم أن قيمة الطلبات المرفوضة انخفضت من 628 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2025 إلى 488 مليون دينار هذا العام، وهو ما يشير إلى تحسن جودة الطلبات المقدمة أو ارتفاع قدرة المقرضين على استيفاء الشروط الائتمانية.

وتبرز البيانات أيضاً أن التمويل المصرفي يتركز في قطاعات تمتلك أثراً اقتصادياً واسعاً، فالقطاعات الأخرى، التي يندرج تحتها شراء الأسهم، استحوذت على تمويلات بلغت 8.829 مليار دينار، فيما جاء قطاع الإنشاءات ثانياً بقيمة 8.045 مليار دينار، وهذا يعني أن البنوك لا تمول الاستهلاك فقط، وإنما تضخ الأموال في قطاعات استثمارية وإنتاجية قادرة على خلق فرص عمل وتحريك الأسواق وتعزيز النمو.

وفي جانب آخر، تحمل بيانات قروض الأفراد رسالة إيجابية تستحق التوقف عندها، حيث انخفض إجمالي مديونية الأفراد إلى 13.951 مليار دينار بنهاية عام 2025، مقارنة مع 14.035 مليار دينار في نهاية عام 2024، ورغم أن القروض السكنية ما تزال تستحوذ على 41% من إجمالي



CELEBRATING
30
YEARS

Quality
HVAC
Equipment



► Large Custom Water Cooled
Rooftop Package Unit for High Rise Towers



► Custom Data Center Unit with EC Fans



► Explosion Proof Package Unit for Oil and Gas Projects



► Stainless Steel
Explosion Proof Mobile Package Unit
for Oil and Gas Projects



Explosion Proof Unit Installed At Site



Housing Bank HQ - Jordan



Abdali Medical Center - Jordan



Tesla - California-USA



Large Social Media Company Data Center-USA



Mount Lee-Server Room - California-USA

PETRA OFFERS A WIDE RANGE OF HVAC PRODUCTS TO MEET DIFFERENT SPECIFICATIONS AND REQUIREMENTS



"These marks/certifications apply to specific ranges of Petra products"

For more details and information: www.petra-eng.com



خبرة ١٧٠ عاما في الاسواق العالمية

خبرة ٣٠ عاما في السوق المحلي

الريادة في الأسواق حلول متقدمة في ادارة النقد قدرة عالية لكشف التزييف وفرز أوراق النقد المتانة و العمر الطويل
خدمات ما بعد البيع الخدمات المتخصصة الصيانة التدريب آلات عد وفرز وكشف تزييف الأوراق النقدية صناعة شركة
الألمانية G + D Currency Technology



BPS® C1



ProNote Family



BPS® C2 Family



BPS® C4



BPS® C6



BPS® C6



BPS® M6



BPS® MV + NotaPack

قائمة العملاء في الأردن



الوكلاء و الموزعون الحصريون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات والاستشارات

الصوفية هاتف: ٥٨٦٣٢٤٢ ٥٨٦٣١٤٢ ٥٨٦٣١٢٦ - فاكس: ٥٨٦٣٦٦٤ ص.ب ٣٠٠٩ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62

926174 عمان 11190 الأردن

+962 6 5669328 - +962 6 5662258

+962 6 5684316 - +962 6 5687011

info@abj.org.jo

www.abj.org.jo